

اخترنا لك
الرأسمالية
والاشتراكية
والديمقراطية
تأليف جوزيف شمبتر
ترجمة عبد المنعم درويش
مراجعة عبد الحميد الاسلامبولي
BIBLIOTHÈQUE ÉCONOMIQUE
J. SCHUMPETER
PROFESSEUR D'ÉCONOMIE POLITIQUE A L'UNIVERSITÉ HARVARD
CAPITALISME
SOCIALISME
ET
DÉMOCRATIE
TRADUIT DE L'ANGLAIS AVEC UNE INTRODUCTION PAR
GAËL FAIN
DIRECTEUR DE L'ÉCOLE NATIONALE
D'ORGANISATION ÉCONOMIQUE ET SOCIALE
PAYOT, PARIS

اخترنا لك

الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية

تأليف : جوزيف شمبتر

ترجمة : عبد المنعم درويش

مراجعة : عبد الحميد الاسلامبولي

تقـــديم

الدراسة التى يحتويها هذا الكتاب ، هى فى واقع الامر فصـــول مختارة من موسوعة شاملة فاحصة أعدها البروفسور العلامة جوزيف شمبيتر ، واشتملت على بحوث فياضة عن الراسمالية والاشـــتراكية والديموقراطية معا ، وقد اخترنا منها تلك الفصول التى تعنى بدرس الاشتراكية فحسب ، وافردنا لها هذا الكتاب الذى نطالعه اليوم .

وقد تضمنت الفصول المختـــارة من موســـوعة شمبيتر ، شرحا لمفهوم الاشـــتراكية من النـــاحية العلمية ، ودراســـة مقـــارنة للنظم الاقتصادية وقوى الانتاج ، ثم بيانا لمراحل الانتقال من النظام الراسمالى الى النظام الاشتراكى .

كذلك تناولت هذه الفصول دوافع التفوق فى النظام الاشتراكى ، ووزن العنصر البشرى فى التقييم الاقتصادى ، وتشخيص مشـــكلات الادارة البيروقراطية ، ثم بيان النهج الاشتراكى فى مرحلة النضوج .

والواقع ان البحث الزاخر الذى أعده شمبيتر عن الاشتراكية ، يعتبر من أقيم الدراسات التى كتبت فى هذا الشأن خلال الســـنوات الاخيرة ، اذ هو يعالج الموضوع علاج الاستاذ الجامعى الفاحص ، حتى لقد وصفته مجلة الشئون السياسية والبرلمانية ، ذات القـــدر العلمى الموفور ، بأنه « رسالة فلسفية قد تكون بمثابة الكتاب الاساسى لعصرنا الراهن » .

ولا غرو فى هذا الوصف الذى وصفت به مجلة الشئون السياسية والبرلمانية كتاب الاستاذ شمبيتر ، فهو أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة هارفارد ببوسطن ، التى تخصصت تخصصا عالميا مذكورا فى درس العلوم السياسية ، على نحو لايدانيه فى القدر العلمى ، الا جامعة جورج تاون بواشنطون فى درس العلاقات الدولية ، وكلا المنهجين يعتبر من النـــاحية الفنية ، قاعدة لابد منهـــا فى التفهم الصحيح لابحاث الاقتصاد السياسى .

وفضلا عن هذا ، فقد أتيحت للمؤلف فرصة أخرى فى متـــابعة التطبيق لصور من النظرية الاشـــتراكية ، حيث قضى فترة طويلة فى الدرس والاســـتاذية بكل من جامعتى فيينا و بون . وبذلك جاءت دراسته على النحو الذى وصفته به صحيفة ســـبكتاتور المعـــروفة ، « برنامجـــاً حقيقيا للمارســـة السياســـية التى يتحتم على اليمينيين واليساريين ان يدرسوها على السواء » .

ولسوف يلاحظ القارىء فى هذه الدراسة بحق ، مقدار الثروة الفكرية التى حشدها المؤلف فى تركيز ووضوح ، مع الامانة الكاملة فى عرض وجهات النظر دون تحيف أو ابتسار .

وبرغم ما قد تختلف فيه الآراء عن مفهوم النظرية الاشتراكية ، فان المنهج العلمى الذى اشترعه المؤلف لكتابه ، جدير بأن يرفعه من الناحية الموضوعية البحتة ، الى مرتبة الابحاث التقريرية الرفيعة ، التى شهدتها ستينيات القرن العشرين ، والتى كان العلامة الانجليزى الراحل « كول » أبرز عمدائها فى موسوعته الفذة عن تاريخ الفكر الاشتراكى .

والواقع ان التفكير السليم فى مشكلة العالم الحديث ، يحتاج أول ما يحتاج اليوم الى المزاوجة فى البحث بين الدراسات المذهبية من ناحية ، وحقائق الواقع المادى المشهود من ناحية أخرى . وتلك هى السمة البارزة عند الباحثين فى قوانين التطور للظواهر الاجتماعية ، والصفة الرئيسية فى هذا البحث الذى يقدمه المؤلف اليوم .

وليس من شك فى أن القارىء العربى ، الذى تفتحت أمامه اليوم آفاق الفكر الانسانى ، بفضل الطاقة الخلاقة التى هيأتها له الثورة الجذرية للشعب العربى فى مصر ، جدير بأن يطالع هذا اللون من الدراسات ، على اختلاف مدارج البحث ومراتب النظر ، حتى يستبين الطريق ، الذى يتفتح فيه القلب عن ايمان ، والذى يرشد فيه العقل عن يقين ، وما أعظم أمة ، يكون فيها القلب مشدودا بأوتار الوجد والايمان ، ويكون فيها العقل موصولا بأسباب الحكمة واليقين .

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز رهام
رئيس قسم اللغة العربية
والأسبوع
الإسكندرية

الاشتراكية

تمهيد الطريق

هل يستطيع النظام الاشتراكي أن يباشر وظيفته ؟ لا شك انه يستطيع ولا يمكننا ان نشك فى ذلك اذا أقررنا أولا بأننا بلغنا المرحلة المناسبة للتطور الصناعى ، وثانيا بأن مشكلات مرحلة الانتقال يمكن ان تحل بنجاح . على أنه ليس ثمة ما يمنع من الشعور بحيرة شديدة ، سواء فيما يتعلق بهذه الآراء فى ذاتها ، أو فيما يتعلق بمعرفة ما اذا كان المجتمع الاشتراكى سيتوافر له الطابع الديموقراطى ، أو ان مثل هذا المجتمع — ديمقراطيا كان أو غير ديمقراطى — ستكون لديه الفرصة للقيام بمهامه على خير وجه . وسوف نعود فيما بعد الى كل هذه النقاط ، ومع ذلك فاننا اذا قبلنا هذه الآراء وتجنبنا تلك الشكوك ، فلا بد أن تكون الاجابة عن هذا السؤال بالايجاب .

وقبل أن احاول تقديم الدليل على ذلك ، أريد أن اذلل بعض العقبات التى تعترض سبيلنا . وسوف نتناول نوعين من المجتمعات فقط ، ولا نتكلم عن الأنواع الاخرى ألا بصفة عرضية . وسوف نشير الى هذين النوعين باصطلاحين : تجارى ، واشتراكى .

فالمجتمع التجارى يحدده نظام يكفى أن نذكر منه عنصرين : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتنظيم طريقة الانتاج عن طريق العقد (أو الادارة أو المشروع) الخاص . ومع ذلك فمثل هذا الطراز من المجتمع ليس كقاعدة عامة بورجوازيا بحتا . والواقع أن البورجوازية الصناعية والتجارية لا تستطيع بصفة عامة أن تعيش ما لم يكن بجانبها طبقة غير بورجوازية . كما أن المجتمع التجارى ليس مرادفا للمجتمع الراسمالى . فهذا المجتمع الاخير — وهو حالة خاصة للمجتمع التجارى — يمتاز بظاهرة اضافية فى خلق الائتمان الذى ترتبط به كثير من السمات المميزة للحياة الاقتصادية الحديثة ، متمثلة فى تمويل المشروعات عن طريق الائتمان المصرفى .

غير أنه لما كان المجتمع التجارى — الذى يقابل المجتمع الاشتراكى — يظهر دائما فى صورة النظام الراسمالى ، فيستطيع القارىء أن يعقد الموازنة الاشتراكية والراسمالية .

أما المجتمع الاشتراكى ، فنعنى به مجتمعا توجد فيه سلطة مركزية تشرف على وسائل الانتاج وعلى الانتاج نفسه ، أو بعبارة أخرى يختص فيه القطاع العام لا الخاص بالشئون الاقتصادية للمجتمع . وللاشتراكية تعريفات عدة ليس تعريفنا بالضرورة خيرها ، وذلك بصرف النظر عن التعريفات الأخرى الساذجة من قبيل « الاشتراكية

تعنى الخبز للجميع » . والواقع أن النموذج الذى يمكن أن نصفه بالاشتراكية المركزية هو اهمها . واذا كنا نختار هذا التعبير للاشارة الى النوع الوحيد من الاشتراكية الذى نزمع التعرض له بالبحث، فيجب ان نراعى تجنب الالتباس . فاصطلاح الاشتراكية المركزية يقصد به فقط أن هذا النظام لا يتضمن تعدد وحدات الاشراف التى تمثل كل منها مصلحة متميزة ، أو تعدد القطاعات الاقليمية المستقلة التى قد يؤدى وجودها مجتمعة الى اثارة الكثير من الخلافات والنزاع الذى ينطوى عليه المجتمع الراسمالى . ونحن لم نقصد مطلقا بهذا التعبير فكرة المركزية ، وبعبارة أخرى لم نقصد أن نقول أن السلطة المركزية (كمجلس مركزى أو وزارة للانتاج) يجب بالضرورة أن تتمتع بسلطة مطلقة أو ان تخضع لاشرافها كافة شئون التنفيذ . ويمكن أن يكون المجلس أو الوزارة الاشتراكية ملزمة بعرض خطتها على المؤتمر أو البرلمان لاقرارها . ويمكن كذلك أن نتصور وجود سلطة أخرى للاشراف والرقابة ــ كنوع من دواوين المحاسبة ــ يكون لها الحق فى الاعتراض على بعض القرارات ، ويمكن من ناحية أخرى أن نترك حرية العمل لمديرى مختلف فروع الانتاج أو المصانع ، ويمكن أن نقول بمنح القدر الكافى من الحرية ــ كما تحدده التجربة ــ للمديرين ، بحيث لا يسىء فرط الحرية من ناحية أو تركيز السلطة من ناحية أخرى الى الانتاج .

ويتفق تعريفنا الى حد ما مع كافة التعريفات التى تقابلها ، فى أنه يرتكز فقط على دعامة اقتصادية . فكل اشتراكى يتمنى اصلاح المجتمع فى المجال الاقتصادى ، وكل المزايا التى ينشدها لا بد أن تنبع من تغيير النظم الاقتصادية . ومن المفهوم ان مثل هذه الفكرة تتضمن نظرية فحواها أن النظام الاقتصادى يمثل العنصر الفعال حقيقة بين مجموعة الظواهر التى نسميها «مجتمعا» ومع ذلك فهناك ملاحظتان تسترعيان النظر .

فيجب ان نشير أولا الى ان المظهر الاقتصادى ليس هو الوحيد بل ولا الأهم فى نظرنا كمراقبين ، أو فى نظر أولئك الذين نطلب اليهم وضع ثقتهم فى الاشتراكية . واذا كان الاشتراكيون يركزون على العامل الاقتصادى بسبب الأهمية التى تعزوها نظرياتهم اليه، فانهم لا يقصدون مطلقا أن المأكل الشهى ووسائل الترف هى وحدها التى تستحق عناء الكفاح للحصول عليها . ولا شك أنه يوجد الماديون البشعون الذين يؤيدون هذا الرأى . وكثير من الاشتراكيين المترفعين لا يقلون مبالغة ــ حينما يريدون استمالة الجماهير ــ فى تفخيم الآثار الاقتصادية للاشتراكية بسبب بريقها الذى يخلب الجماهير . وهم اذ يفعلون ذلك انما يشوهون نظرياتهم . ونحن لن نقلد هؤلاء بل على العكس فسوف لا يغيب عن ناظرنا مطلقا أن الاشتراكية انما تصبو الى اهداف أرفع من تلك التى تتمثل فى ملء البطون ، تماما كالمسيحية التى لا تقف عند حد قيمة المتاع فى الجنة أو النار . فالاشتراكية تعنى أساسا وقبل كل شىء ، قيام عالم ثقافى جديد يستطيع المرء فى ظله أن يكون اشتراكيا متحمسا ، حتى ولو كان يعتقد ــ من الناحية الاقتصادية ــ أن النتائج التى يمقتها النظام الاشتراكى ربما تكون أقل

قيمة منها فى النظام الرأسمالى. وبالتالى لن يكون لأية حجة اقتصادية بحتة لصالح الاشتراكية أو ضدها ، كبير أثر أيا كانت قيمتها .

ولكن ما هو الجو الحضارى المقصود ؟ نحاول الاجابة عن هذا السؤال باستعراض تصريحات الثقاة من الاشتراكيين ، كى نعرف ما اذا كان يمكن أن نستخلص منها صورة للحضارة الاشتراكية . فبعض الاشتراكيين يترنمون دائما فى غبطة بنشيد العدالة والمساواة والحرية بصفة عامة ، والحرية الاقتصادية (القضاء على استغلال الانسان لأخيه) بصفة خاصة، والسلام والحب وتحطيم القيود وتحرير الطاقات الثقافية وخلق الآفاق الواسعة . فى حين يقتصر اشتراكيون آخرون على ترديد رغبات ومصالح الجناح اليسارى للنقابية. وفريق ثالث يبدى تحفظا ملحوظا ، لأن أفراده يحتقرون الشعارات الرخيصة ولكنهم لا يستطيعون تصور غيرها ؟ أو لأنهم — حتى اذا كانوا يستطيعون — يشكون فى أن تستطيع الشعارات المثالية اجتذاب الرأى الشعبى أم لأنهم لا يجهلون ان هوة تفصل بينهم وبين زملائهم ؟

واذا كنا لا نستطيع المضى قدما فى هذا الطريق ، فانه يلزمنا ان نبحث ما أسميه « الاختلاف الحضارى للاشتراكية » . والواقع — وفقا لتعريفنا وكذلك معظم التعريفات الاخرى — أن مجتمعا يمكن أن يكون اشتراكيا تماما مع كونه تحت حكم ملك مطلق ، أو فى ظل حكومة متطرفة فى الديمقراطية ، ويمكن أن يكون ارستقراطيا أو بروليتاريا ، دينيا أو ملحدا لا يكترث بالديانات . منظما غاية التنظيم أو يعوزه التنظيم تماما ، نشطا أو متراخيا يشغله المستقبل فقط أو الحاضر فحسب ، وطنيا محبا للحرب أو دوليا يحب السلام ، يحبذ المساواة أو يعارضها ، ذا فن موضوعى أو ذاتى ، تتسم أحوال معيشته بالفردية أو العمومية . وأخيرا — وهذا وحده يكفى لاثارة ولاء أو احتقار البعض — يمكنه أن يتكاثر سواء من خيرة طبقاته او اسوئها، وينتج تبعا للحالة عمالقة من البشر أو أناسا تافهين .

ولكن لماذا يكون الأمر هكذا ؟ نترك ذلك للقارىء فيستطيع ان يخلص أما الى أن ماركس قد أخطأ وأن النظام الاقتصادى لا يحتم حضارة ما ، أو أن النظام الاقتصادى الكامل يقرر هذه الحضارة . ولكن العنصر الاقتصادى الذى يدخل فى تعريفنا للاشتراكية (وهو الرقابة المركزية للانتاج ووسائله) ليس حاسما ما لم تدعمه معطيات وظروف اقتصادية مكملة ، على اننا لم نكن لنحصل من النظام الرأسمالى على نتائج أحسن اذا حاولنا اعادة بناء حضارته فى مجموعها على أساس من المعطيات المتكاملة وحدها فى تعريفنا لهذا النظام الاقتصادى .

لا شك أن لدينا فى هذه الحالة احساسا بالحتمية . ونحن نلاحظ انه يمكن استنباط الاتجاهات المرتبطة بالحضارة الرأسمالية ، ولكن هذه الامكانيات ترجع فقط الى اننا أمام حقيقة تاريخية تمدنا بكافة المعطيات الاضافية التى نحتاج اليها ، والتى تستبعد — بوجودها ذاته — عددا لا حصر له من الاحتمالات الأخرى .

ومع ذلك فقد استخدمنا اصطلاح «الحتمية» فى معنى فنى ضيق، وللاشارة الى مجموعة متكاملة من الظروف الحضارية . ولكن الحتمية بهذا المعنى لا تقيم سدا لا يمكن تخطيه أمام الجهود الهادفة الى كشف بعض السمات والاتجاهات ، التى يكون أمام النظام الاشتراكى — بوصفه هذا — من الفرص أكثر من غيره لتحقيقها ، وبصفة خاصة ، الصفات والاتجاهات المتعلقة ببعض النقط المميزة للنظام الحضارى . ويمكن كذلك ادخال بعض الفروض الاضافية المعقولة . ويكفى للاقتناع بذلك الرجوع الى القائمة السابقة «للامكانيات» فاذا نحن أقررنا مثلا — كما يقر كثير من الاشتراكيين دون وجه حق فى نظرى — بأن الحروب ليست سوى احدى الصور التى يظهر بها النزاع بين المصالح الرأسمالية، فانه يترتب على ذلك بالضرورة أن تختفى الحروب فى ظل النظام الاشتراكى الذى يجب أن يتميز بالسلمية . واذا اعترفنا بأن النظام الاشتراكى يتطور فى تواز مع نوع ما من المذهب العقلى الذى لا يمكن أن ينفصل عنه ، فسوف نخلص الى أن مثل هذا النظام قد يصبح لا دينيا أن لم يكن معاديا للديانات ، وسوف نختبر امكانياتنا فى هذا المجال فى بعض الحالات ولو أنه من الأفضل فى مثل هذه الناحية التضاؤل أمام أفلاطون رائد الخيال . ولا شك بعد ذلك أن الاشتراكية تمثل تغييرا حضاريا مستمرا ، وانه لا يمكن تحديد امكانياتها الحضارية ، الا اذا عمد المرء الى فحص نماذج معينة تندرج تحت « النوع » الاشتراكى ، فكل من هذه النماذج يمثل فى نظر مؤيده النوع الوحيد الذى يمكن ان يعول عليه ، ولكن كل هذه النماذج تدخل فى اعتبار الباحث المجرد .

النظام الاشتراكي

يجدر بنا أولا ان نبحث عما اذا كان المنطق المجرد لاقتصاد اشتراكي منطقا سليما أو يعوزه الترابط لاشك أن اي دليل على تماسك هذا المنطق لن يحول احدا الى الشيوعية بل لن يتيح الجزم بأن النظام الشيوعي يمكن ان يعيش عمليا . ومع ذلك فالدليل على عدم ترابط منطق الشيوعية ، بل الفشل في أية محاولة تهدف الى اثبات ترابطها المنطقي ، يكفي في ذاته لاقناعنا بتناقض هذا النظام .

ويمكن ان نقول في مزيد من الدقة : اذا كان أمامنا نظام اشتراكي معين ، فهل يمكن أن نستخلص من معطياته — مع احترام مبادىء السلوك العقلي — قرارات محددة فيما يتصل بالسلع المراد انتاجها وبوسائل الانتاج ؟ أو لوضع هذا السؤال بمصطلحات اقتصاد رياضي نقول ، هل هذه المعطيات وهذه المبادىء — في ظروف الاقتصاد الاشتراكي — تقدم للجنة المركزية أو لوزارة الانتاج معادلات مستقلة منطقية — أي خالية من كل تناقض — ومتعددة بحيث تكفي لتحديد مجاهيل المعادلة ؟

١ — يجب أن نجيب بالايجاب . فليس ثمة اي تصدع في المنطق المجرد للاشتراكية ، بل أن ترابط الاشتراكية من الوضوح بحيث لم يكن ليخطر ببالي أن أؤكده ، لو لم يكن قد تعرض للنقد ، ولو لم ينجح الاشتراكيون الثقات في الوصول الى رد ايجابي يستجيب للمقتضيات العلمية .

على أن الشخصية الوحيدة التي اتخذت موقفا سلبيا ونرى من الضرورة ذكرها ، هي الأستاذ فون ميزس ، فقد بدأ بالنظرية القائلة بأن السلوك الاقتصادي العقلي يفترض اجراء حساب عقلي لاسعار التكلفة — وبالتالي لاسعار عوامل الانتاج التي تدخل في أسعار التكلفة — وبالتالي للاسواق التي تتكون فيها أسعار عوامل الانتاج هذه ، وخلص فون ميزس الى أن الخطوط المضيئة التي توجه الانتاج ستختفي — في حالة عدم وجود مثل هذه الأسواق في مجتمع اشتراكي — بحيث يسير هذا النظام في فوضى شاملة اذا كان يستطيع أن يسير على أي حال . ولم يجد المتحدثون بلسان الاشتراكية الحقة أولا ! ما يواجهون به هذا النقد وما يماثله سوى القول بأن جهاز الادارة الاشتراكي ، يستطيع أن يتبنى نظام القيم الذي وضعه الرأسماليون من قبل . وهذا دون شك قول يمكن أن يؤخذ به في مناقشة حول الصعوبات العملية ، ولكنه لا يعتد به اذا ماتكلمنا من ناحية المبدأ — أو ترديد نشيد الجنة التي يحلمون بها ، والتي سيصبح من السهل فيها الاستغناء تماما عن زيف

الرأسمالية ، كحساب التكاليف مثلا ، والتى سيحل فيها الأخوة كافة مشكلاتهم بالاغتراف من بحار اللبن والعسل التى تمدهم بها (المحلات) الشيوعية التى لا تنضب. ولكن مثل هذه الحجج تعنى قبول نقد فون ميزس ، ويبدو أن بعض الاشتراكيين لايزالون اليوم يسلمون بهذا الاعتراف بالعجز النظرى .

وكان الاقتصادى أنريكو بارون هو الذى حل المشكلة فى وضوح، فلم يترك لزملائه سوى ايضاح بعض النقط ذات الأهمية القانونية. ويكفينا هنا ايضاح موجز لنظريته .

يرى انريكو أن الانتاج ــ بما فيه أعمال النقل وكافة العمليات المتعلقة بتسويقه ــ ليس الا الادماج المعقول لعوامل الانتاج الموجودة ، مع مراعاة القيود التى تفرضها الشروط الفنية . ففى المجتمع التجارى ، تتضمن المهمة التى تتمثل فى ادماج هذه العوامل ، تتضمن شراءها أو استئجارها . والدخول الفردية التى تميز مثل هذا المجتمع ، هى بالضبط الناتجة عن عملية الشراء أو الاستئجار . وبعبارة أخرى فان الانتاج «وتوزيع» النتاج الاجتماعى ليسا سوى مظهرين مختلفين لعملية واحدة تؤثر فى آن واحد فى هاتين الظاهرتين. ولكن الاختلاف المنطقى ــ أو النظرى البحت ــ بين اقتصاد تجارى واقتصاد اشتراكى يتمثل فى أن ترابط الانتاج والتوزيع يختفى فى ظل النظام الاشتراكى . فنظرا لأن وسائل الانتاج لا تقدر قيمتها فى ظله عن طريق السوق ولأن أسس المجتمع الاشتراكى لن تسمح له ــ حتى اذا وجدت مثل هذه القيم ــ بأن يجعل منها فيصلا للتوزيع ، فانه ينتج عن ذلك أن تختفى تلقائية التوزيع فى المجتمع التجارى من المجتمع الاشتراكى . وعلى ذلك يجب أن يملأ هذا الفراغ باجراء سياسى أى باقامة النظام الجماعى . وهكذا يصبح التوزيع عملية متميزة منفصلة عن الانتاج . وهذا الاجراء أو القرار السياسى يجب أن ينبثق عن الطابع الاقتصادى والثقافى للمجتمع وعن سلوكه وأهدافه وتحقيقاته، ومع ذلك فسوف يتسم هذا القرار ــ من الناحية الاقتصادية ــ بطابع تحكمى للغاية . ويمكن للمجتمع أن يختار قاعدة المساواة أو يقبل من صور عدم المساواة ما يريد . بل يستطيع تنظيم التوزيع لتحقيق اهداف أخرى . ويستطيع أن يضع فى اعتباره الرغبات الفردية أو يقرر ما ترى هذه السلطة أو تلك انه الأفضل للأفراد ، ومع كل يجب أن توضع قاعدة ما ويكفينا تحليل احدى الحالات الخاصة .

٢ ــ لنفرض أن معتقدات مجتمعنا الاشتراكى تدين بالمساواة، وتسمح فى آن واحد للأفراد بحرية الاختيار بين كافة سلع الاستهلاك التى تستطيع الوزارة وتقبل انتاجها (اذ تستطيع الجماعة رفض انتاج بعض السلع كالمشروبات الكحولية مثلا) ولنفرض كذلك أن كل شخص يتسلم تذكرة تمثل حقه فى كمية من سلع الاستهلاك ، تعادل ناتج قسمة المنتج الاجتماعى خلال الفترة المحدودة الجارية على عدد أشخاص الجماعة ، وأن تلغى كافة التذاكر فى نهاية هذه الفترة. ويمكن ان نتصور هذه التذاكر (كبونات) تعطى الحق فى حصة معينة من الأغذية والملابس

والأدوات المنزلية والمساكن والسيارات وحفلات السينما وغيرها مما ينتج لأغراض الاستهلاك خلال الفترة المشار اليها . ويمكن أن تحرر هذه (البونات) بهذه السلع او تلك ولكنها تكون اكثر يسرا اذا حررت بوحدات مجردة ، وتقرر أن تسلم وحدات كل سلعة مقابل تسليم عدد معين من الوحدات المتفق عليها . وهذه «الأسعار» يجب على أساس فروضنا أن تحقق باستمرار الشرط الذى يتمثل فى أن كلا من هذه الاسعار مضروب فى الكمية الموجودة من السلعة المقابلة ، يجب أن يعادل ــ بالنسبة لمجموع السلع ــ مجموع قيم البوناتالموزعة على الأفراد . ومع ذلك فليس من الضرورى أن تحدد الوزارة المسئولة أسعارا معينة اللهم الا عن طريق الاقتراح المبدئى ، واذا عرفنا ميول المستهلكين ودخولهم المتساوية ، فسوف يكشف الأفراد بتصرفهمإزاء الأسعار المقترحة ، عن الأسعار التى يتوفر لديهم الاستعداد للحصول بها على جملة المنتج الاجتماعى ، ويجب على الوزارة حينئذ أن تعدل هذه الأسعار اذا رغبت فى تصفية الباقى لديها من الانتاج ، وبذلك يتحقق مبدأ تساوى الحصص على أساس فنى مقبول .

ومع ذلك فهذه الطريقة نفترض انتاجها سابقا لكمية معينة من كل سلعة ، وتتمثل المشكلة الحقيقية فى معرفة كيف يمكن اتمام هذا الانتاج مقدما بطريقة معقولة ، أى بحيث يعبر عن أقصى ما يمكن من الاشباع بالنسبة للمستهلكين فى الحدود التى تفرضها الموارد المتاحة والامكانيات الفنية والظروف الاقتصادية الأخرى . ولكن من الواضح أنه اذا اتخذت القرارات ــ فى مجال الانتاج ــ وفقا لأغلبية الآراء فى المجلس المركزى ، فان مثل هذا الاجراء سيعوزه تماما الهدف المنشود فى تحقيق أكبر قدر من الاشباع ، ذلك أن بعض المستهلكين فى مثل هذه الحالة وربما جميعهم ، لن يحصلوا على ما يريدون وعلى ما يمكن أن يقدمه لهم الانتاج ، دون الحد من أشباع حاجاتالمستهلكين الباقين . وليس أقل وضوحا أن السلوك العقلى الاقتصادى بالمعنى الحقيقى للكلمة يمكن أن يحترم بطريقة أخرى ، وهذا الامكان ينتج عن الفرض المبدئى الذى مؤداه أن المستهلكين بتقويمهم (بطلبهم) سلع الاستهلاك ، يقومون بذلك العوامل التى تدخل فى انتاج هذه السلع . ويمكن أن نوضح فيما يلى ــ لرجل الشارع ــ امكانيةتحقيق خطة منطقية للانتاج فى المجتمع الاشتراكى موضع بحثنا .

٣ ــ لتسهيل مهمتنا ، سوف نفرض أن وسائل الانتاج موجودة بكميات معينة وغير متغيرة لفترة ما . ولنفرض أنه سيكون لكل فرع من فروع الانتاج لجنة تتولى ادارته وتتصل باللجنة المركزية التىتقوم بمراقبة وتنسيق كافة اللجان أو مجالس الادارة . وهذه اللجنة تقوم ــ لاتمام مهمتها ــ بتوزيع الموارد الانتاجية الموضوعة جميعها تحت اشرافها ، على اللجان المختصة وفقا لقواعد معينة . ولنفرض أن اللجنة تقرر أن مديرى الفروع يستطيعون بالشروط التالية الحصول على كافة السلع وأدوات الانتاج التى يطلبونها وبأى كميات .

وتنحصر هذه الشروط ، أولا فى أن هؤلاء المديرين يجب أن يباشروا الانتاج بأكبر درجة اقتصادية ممكنة ، وثانيا أن عليهم أن

يقدموا للجنة المركزية مقابل كل وحدة من السلع أو أدوات الانتاج التى يطلبونها مبلغا ثابتا ، مقدما من الوحدات النقدية التى حصلوا عليها من التوزيعات السابقة لسلع الاستهلاك ، ونستطيع أن نقول كذلك ان اللجنة المركزية تبدى استعدادها « لبيع »كميات غيرمحدودة من السلع وأدوات الانتاج ، على اساس الأسعار المحددة لأى من لجان الادارة الفرعية ، وثالثا أن يكون على المديرين استخدام كافة الكميات التى يستطيعون استعمالها دون أن يضطروا الى « بيع » أية كمية من المنتجات ، مقابل عدد من وحدات النقد التقييمية يقل عن ذلك الذى يجب عليهم تحويله لحساب اللجنة المركزية ، لتسوية حساب الكميات المقابلة من وسائل الانتاج . ويعنى ذلك بعبارة أكثر فنية ، أن الانتاج يجب أن يصل فى كافة الفروع الى الحد الذى يتحقق معه تعادل الأسعار (لا تناسبها فقط) مع التكاليف الحدية .

وهكذا تتحدد مهمة كل لجنة من لجان الادارة . وبما أن كل منشأة تنتمى اليوم لفرع من فروع الانتاج تسوده المنافسة الكاملة — فلا بد ان تعرف ما يجب عليها انتاجه من حيث الكمية والمواصفات — بمجرد أن تتعرف على الامكانيات الفنية وأذواق المستهلكين ودخولهم والأسعار المتوسطة للانتاج — وكذلك يعرف المديرون الاقتصاديون لمجتمعنا الاشتراكى ما يجب عليهم انتاجه والوسائل الواجب تطبيقها وكميات عوامل الانتاج اللازم «شراؤها» من اللجنة المركزية ، بمجرد أن تعلن هذه اللجنة جداول الأسعار وتظهر « طلبات » المستهلكين .

وتحدد أسعار عوامل الانتاج عن طريق اللجنة المركزية وحدها ، على اننا نستطيع أن نقول من ناحية اخرى ان مديرى فروع الانتاج ، يعبرون فيما يختص بعوامل الانتاج ، عن طلب معين يشبه الى حد بعيد الطلب من جانب المستهلكين على سلع الاستهلاك . ويعوزنا فقط للمضى فى نظريتنا ، الوصول الى قاعدة تتفق ومبدأ الانتاجية القصوى، وتهدف الى وضع أسس لتحديد الأسعار بمعرفة اللجنة المركزية . ولكن هذه القاعدة واضحة ، اذ يكفى أن تحدد اللجنة سعرا واحدا لكل من أنواع أدوات الانتاج (فاذا كانت اللجنة تحاسب المديرين المختلفين بأسعار مختلفة لأدوات من النوع نفسه فمثل هذا التمييز يجب أن تبرره عوامل غير اقتصادية) وتتحقق من أن هذا السعر « يوازن السوق » بمعنى ألا تبقى لدى اللجنة اية كميات لم تستخدم من أدوات الانتاج، وأنه لن تطلب منها بهذا السعر اية كميات اضافية تزيد على الموجود لديها .

فمثل هذه القاعدة تكفى لضمان الحساب العقلى المنطقى لأسعار التكلفة ، بادئة بتوزيع الموارد الانتاجية على أساس اقتصادى منطقى ، ذلك أن المحاسبة التحليلية ليست الا وسيلة للوصول الى التزام التخصيص المنطقى لهذه الموارد ومراقبته ، وبالتالى محققة المسلك المنطقى للانتاج فى المجتمعات الاشتراكية . وانا لنقتنع بهذه النظرية ، اذ نلاحظ أن أى عنصر من الموارد الانتاجية ،طالما روعيت هذه القاعدة، لا يمكن أن يحول نحو فرع انتاج آخر دون أن يؤدى الى القضاء على

قيم استهلاك تعادل (أو تزيد) على تلك التى ستنجم عن تحول هذا العنصر وتخصيصه لنـــوع الانتاج الجديد . وهذا يعنى أن الانتاج موضوع فى كل الاتجاهات المفتوحة أمامه الى أبعد حد يمكن أن يحققه له السلوك المنطقى . وهكذا تكتمل نظريتنا فيمايتعلق بعقلية التخطيط الاشتراكى فى ظل نشاط اقتصادى ثابت ،تتكرر كل ظاهرة فيه بصفة دورية حيث لا يطرا من العوامل غير المتوقعة ما يطلب الخطة .

٤ ــ ومع ذلك فلن نجد صــعوبات كبيرة حينمــا نتجاوز حدود نظرية نظام النشاط الاقتصادى الثابت ، وندخل فى حسابنا الظواهر المرتبطة بالتطور الصناعى . فلا يمكن القول بأن النظام الاشتراكى من ذلك الطراز الذى نتناوله بالبحث) سوف يصبح عاجزا تماما عن حل المشكلات التى يثيرها « التقدم » ، وسوف نستعرض الأسباب التى يهم المجتمع الاشتراكى معها ــ من ناحية فرص نجاحه ــ أن يبدأ عمله مستفيدا على قدر الامكان من خبرات النظام الرأسمالى وأسـاليبه الفنية وموارده المادية ، وكذلك بعد أن يكون النظام الرأسمالى قد ترك نزوات شبابه وحقق الجانب الأكبر من رسالته واقترب من حالة ثابتة مستقرة . غير أنه لا يترتب على ذلك مطلقا أن يصبح من غير الممكن تصور منهج منطقى يتيح للمجتمع الاشتراكى الافادة من كافة فرص التحسينات الفنية والاقتصادية التى تعرض له .

ولنفرض انه أمكن تصميم آلة جديدة أكثر فعالية لتحسين وسائل الانتاج فى صناعة ما ، ولنفرض ــ بغية تجنب المشكلات المتصلة بتمويل الاستثمار ولعزل مجموعة متميزة من الظواهر ــ أن الآلة الجديدة يمكن أن تنتجها المصانع نفسها التى كانت تنتج الآلة القديمــة الأقل فعالية بتكاليف متساوية ، فسوف يعمد مديرو هذه الصناعة ــ استجابة لأول نص فى التعليمات الموجهة اليهم والتى تتمثل فى الانتـــاج بأحسن الوسائل الاقتصادية ــ الى استخدام الآلة الجديدة ، وسوف ينتجون بالتالى الكمية نفسها من السلع باستخدام كمية أقل من وسائل الانتاج، وسيمكنهم بالتالى أن يحولوا لحساب اللجنة المركزية أو وزارة الانتاج عددا من وحدات النقد التقييمية يقل عما يدفعه المستهلكون .

حقيقة ان المديرين سيخالفون الشرط الثالث السابق الاشارة اليه اذا أخذا هذا « الربح » ، أما اذا أحترموا هذا الشرط وانتجوا الكمية الاضافية التى تقابل الوفر ، فان هذه الارباح لن تتحسن مطلقا ، ومع ذلك فالوجود بالقوة لهذه الارباح التى تقدر فى حساب المديرين يكفى تماما لمساعدتهم على أداء وظيفتهم الوحيـــدة الموكولة اليهم فى فرضنا هذا ، والتى تتمثل فى التوجيه وتقرير الاعتـــبارات الواجب مراعاتها فى اعادة توزيع الموارد الانتاجية .

فاذا بدامن المرغوب فيه ــعندما تكون الموارد الانتاجية للمجتمع مستغلة بصفة كلية لتوفير مســتوى معين من الاستهــــلاك ــ اجراء تحسين كاقامة أحد الكبارى أو مد أحد الخطوط الحديدية الجديدة ، بما يتطلبه ذلك من اســتغلال عوامل انتاج أو استثمارات جديدة ، فينبغى تحقيق هذا التحسين أما بزيادة ساعات العمل عما هى عليه ،

واما بالحد من الاستهلاك أو بهاتين الطريقتين معا . وفى مثل هذه الحالة يستبعد فرضنا الذى اخترناه ، حل المشكلة أوتوماتيكيا ، بمعنى أن يتم هذا الحل بقرار يصل اليه المجلس المركزى والمديرون الفنيون ، ومع ذلك فان هذا النقص يرتبط بالنموذج الخاص الذى اقمناه ، وليس مرتبطا بالاقتصاد الاشتراكى فى ذاته .

واذا كنا نريد الوصول الى حل أوتوماتيكى ، فيكفى أن نعمد الى الغاء المبدأ الذى يقضى بابطال سريان البونات التى تعطى الحق فى الحصول على سلع الاستهلاك ، اذا لم يتم استخدامها فى الفترة نفسها التى أصدرت من أجلها ، وأن نتخلى عن مبدأ المساواة المطلقة فى الدخول ، وأن نخول المجلس المركزى سلطة منح مكافآت عن ساعات العمل الاضافية ، ومكافآت لتشجيع الادخار فاذا أجريت التحسينات أو الاستثمارات الممكنة ، بصورة تحقق معها ربحا مساويا للمكافآت التى ينبغى منحها مقابل ساعات العمل الاضافية ، أو لمكافآت لتشجيع الادخار ، أو للاثنين معا ، فان تحقق مثل هذا الشرط يحدد وحده كافة المجاهيل الاخرى التى تتضمنها هذه المشكلة ، بشرط أن تكون ساعات العمل الاضافية والادخار وظائف مرتبطة بالمكافآت التى تقرر لتشجيعها دون اى عامل آخر . حقيقة أنه يمكن الاقرار بأن « الدولارات » التى تصرف بصفة مكافآت ، سوف تضاف الى « دولارات الدخل » التى أصدرت من قبل ، غير أنه ليس ثمة مجال للوقوف عند الآثار التى سوف تفرضها هذه الحالة فى مختلف النواحى .

ومع ذلك فانه يظهر بمزيد من الجلاء من هذه التنمية للاستثمارات ، ان النموذج الذى نعتبره افضل نموذج يتلاءم ومقتضيات بحثنا ، ليس هو النموذج الوحيد الممكن لاقتصاد اشتراكى ، أو أنه ذلك الذى سيختاره المجتمع الاشتراكى بالضرورة . فلا شك أنه ليس من المحتم أن يقوم النظام الاشتراكى على مبدأ المساواة المطلقة ، غير أننا لا يمكن منطقيا أن نتوقع لمجتمع اشتراكى أن يقبل أو يقر درجة عالية من اختلاف الدخول ، تكفى لتحقيق معدل الاستثمار الذى يحققه النظام الرأسمالى فاختلاف الدخول فى النظام الرأسمالى لا يكفى بذاته لتحقيق هذه الاستثمارات ، وانما يدعم هذا الاختلاف تجميع الاحتياطيات بمعرفة الشركات وخلق الائتمان المصرفى ، أى يدعم أساليب لا تتصف بالاوتوماتيكية أو التلقائية . وعلى ذلك فان المجتمع الاشتراكى ينبغى أن يلجأ الى وسائل أخرى غير الادخار ،اذا كان يريد تحقيق معدل مماثل — أن لم يكن أعلى — للاستثمار فتكون الاحتياطيات التى يمكن أن تحتجز من « الارباح » ، أو اتباع أسلوب مماثل لطريقة خلق الائتمان يمكن جدا أن يتبع فى النظام الاشتراكى . ومع ذلك فمن الانسب أن يترك هذا الموضوع للمجلس المركزى أو للبرلمان الذى يمكن ان يسوى المسألة باتفاق مشترك فى نطاق الميزانية الاجتماعية . وبينما يتسم أفراد الجانب « الاوتوماتيكى » من العمليات الاقتصادية للمجتمع بطابع شكلى بحت ، أو يمكن أن يستخدم بغرض الرقابة ، فان اقرار باب الاستثمارات أو على الاقل مبلغها ، يتضمن قرارا

حقيقيا شأنه فى ذلك شأن اقرار المصروفات العسكرية واعتمادات المصروفات العامة الاخرى . ولن يثير التنسيق بين مثل هذا القرار المنطقى وبين القرارات « الاوتوماتكية » ، المتعلقة بكميات وأنواع سلع الاستهلاك الفردى ، صعوبات لا يمكن التغلب عليها . ومع ذلك فاننا بقبول هذا الحل ، نخالف فى نقطة هامة جدا المبدأ الاساسى الذى اجمعنا عليه فى نموذجنا .

ويمكن اجراء تغييرات فى العناصر الاخرى لهذا النموذج دون ان نخرج عن النطاق العام لهذا النظام . فنحن لم نترك مثلا لافراد المجتمع فيما عدا الاستثناء الخاص بساعات العمل الاضافية ، حق تحديد كمية العمل التى يجب عليهم أداؤها ، نظرا لانهم يستطيعون بوصفهم ناخبين كما يستطيعون بوسائل أخرى ، أن يباشروا على هذا القرار من النفوذ ما يباشرونه على توزيع الدخول وغيرها . كذلك لم نعطهم من الحرية — فيما يختص باختيار عملهم — أكثر مما يستطيع المجلس المركزى اعطاءهم ، بمراعاة احتياجات ومقتضيات الخطة العامة التى يقررها . ويمكن أن نتصور مثل هذا التنظيم فى صورة الخدمة العسكرية الاجبارية . وسوف تقترب مثل هذه الصورة كثيرا من ذلك الشعار القائل بأن « يعطى لكل حسب احتياجه ويؤخذ منه بحسب طاقته واستعداده » أو يمكن على الاقل — باجراء بعض التعديلات الثانوية — أن نلائم بين هذه الصورة وهذا الشعار . غير انه يمكن كذلك ان نترك لكل فرد حق تقرير قدر ونوع العمل الذى يريد أداءه وينبغى فى هذه الحالة ان تحاول الادارة تحقيق التخصيص الأنسب للايدى العاملة عن طريق نظام من الحفز والترغيب ، فتمنح المكافآت لا مقابل ساعات العمل الاضافية فحسب ، بل وكذلك عن جميع الاعمال ، بغرض الحصول فى جميع الاماكن على « عرض » للايدى العاملة من كل نوع وكل مستوى يكفى لمواجهة طلب المستهلكين وتنفيذ خطة الاستثمارات . وسوف يكون هناك ارتباط واضح بين المكافآت وبين الطابع الجذاب او الممل لكل عمل ، وكذلك بينها وبين الكفاية اللازمة للقيام به ،وسوف يشبه ذلك نظام الاجور فى المجتمع الرأسمالى واذا كان لا ينبغى أن نذهب بعيدا فى تصوير التماثل القائم بين مثل هذا النظام والنظام الاشتراكى للمكافآت والاجور ، فليس ثمة ما يمنع من الكلام فى الحالة الاخيرة عن « سوق العمل » . ولا شك أن مثل هذا النظام سوف يغير كثيرا من النموذج الذى اقمناه ،غير انه لن يؤثر على طابع الحتمية والسببية للنظام الاشتراكى الذى يزداد منطقه بذلك قوة وتماسكا .

وكذلك الحال بالنسبة للتشابه والتماثل بين الاقتصاد التجارى والاقتصاد الاشتراكى ، والذى لا يمكن الا أن يكون قد أثار انتباه القارىء طوال بحثنا هذا . ونظرا لان هذا التشابه قد سر غير الاشتراكيين وبعض الاشتراكيين ، وأساء غيرهم من الاشتراكيين ، فلسوف يعرف القارىء حينئذ الى أى حد لا يجد هذا الشعور ما يبرره . لقد استخدمنا فى محاولتنا اقامة نموذج منطقى للاقتصاد الاشتراكى ، نظريات وآراء تعبر عنها مصطلحات وألفاظ جعلتها

مناقشاتنا للنظام الراسمالى ومشكلاته مألوفه لنا . فقد وصفنا جهازا تتحدد صورته ومفهومه بمجرد النطق بكلمة « سوق » و « شراء » و « بيع » و « منافسة » وغيرها . ويبدو أننا قد استخدمنا « أو تجنبنا » مصطلحات ترتبط بالنظام الراسمالى ، مثل سعر البيع ، وسعر التكلفة ، والدخول ، والارباح ، بينما كانت عبارات الريع ، والفائدة ، والاجور ترقبنا ونحن نتابع بحثنا .

ولننظر الى احدى الظواهر التى ينظر اليها غالبية الاشتراكيين شزرا ، وهى ظاهرة الريع التى نقصد بها الدخول المكتسبة من الاستخدام المنتج للعوامل الطبيعية كالارض مثلا . ومن الواضح أن نموذجنا لا يمكن أن يتضمن دفع ريع الارض الى ملاك عقاريين . فماذا يتضمن اذن ؟ انه يتضمن ببساطة أن كل نوع من الارض التى ليست من الكثرة بما يكفى لاشباع جميع الطلبات التى يمكن توقعها فى فترة مقبلة ، يمكن تقدير احتياجاتها مقدما بحيث يجب أن تستغل استغلالا اقتصاديا أو تخصص تخصيصا منطقيا ، تماما مثل الايدى العاملة أو اى نوع آخر من الموارد الانتاجية ، وأنه يجب لذلك وضع جدول أو بيان الغلة الاقتصادية التى يمكن أن تنتج من كل استخدام جديد للارض ، ويمكن عن طريقه ادخال الارض فى نظام المحاسبة الاجتماعية . واذا لم تجر مثل هذه المقارنات فسوف يعوز المنطق سلوك الجماعة . ومع ذلك فان الالتجاء الى هذه المقارنات لا يتضمن اى امتياز لصالح النظام الراسمالى . فلن يبقى شىء من الخصائص التجارية أو الراسمالية — من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية — لريع الارض أو لاية صورة من صوره كالايجار وغيره ، والتى يتغنى بها أنصار نظام الملكية الخاصة .

وليست « الدخول » التى قررناها ابتداء للافراد آجورا ، فهى مكونة فى الواقع وكما يظهر من تحليلها ، من عناصر اقتصادية مختلفة يمكن أن يرتبط واحد منها فقط بالانتاجية الحدية للايدى العاملة . ولكن المكافآت التى أشرنا اليها فيما بعد ، تقدم مزيدا من التماثل بينها وبين الاجور فى النظام الراسمالى . ومع ذلك فان ما يعادل تماما هذه الاجور ، لا يوجد قط فى المجتمع الاشتراكى اللهم الا فى دفاتر المجلس المركزى ، حيث يتمثل فى مجرد جدول يرجع اليه بالنسبة لكل نوع من مستويات العمل ، بغرض تحقيق التخصيص المنطقى لعوامل الانتاج ، اذ ليس ثمة ما يحول دون أن نحدد الوحدات التى يمكن بها حساب قيمة البونات ، التى تمثل حق كل فرد فى الحصول على كمية معينة من سلع الاستهلاك ، والتى يمكن أن تعتبرها «ساعات عمل » . ونظرا لان تحديد المجموع الكلى لهذه الوحدات ليس الا تقديريا « فى الحدود التى تمليها الاعتبارات العملية » فيمكن أن نساوى هذا المجموع بمجموع ساعات العمل الفعلية ، مع تعديل جميع أنواع العمل ومستوياته ، بحيث نضع لها جدولا تقييميا مرجحا على طريقة ريكاردو — ماركس . وأخيرا يستطيع مجتمعنا كما يستطيع أى مجتمع آخر ، أن يتبنى ذلك المبدأ الذى مؤداه أن الدخول يجب أن تكون متناسبة مع عدد ساعات العمل القياسية التى يؤديها كل فرد ،

وتكون فى هذه الحالة قد وضعنا نظاما لبونات العمل يوازى النقود . على أن النقطة الهامة التى ينبغى الاشارة اليها فى هذا الصدد ، هى ان مثل هذا النظام يمكن أن يؤدى وظيفته تماما ، اذا تركنا جانبا بعض الصعاب الفنية التى لا تعنينا الآن . ولكن من السهل أن نرى — حتى فى هذه الحالة — أن الدخول ليست « اجورا » ، وليس أقل وضوحا أن امكان قيام مثل هذا النظام بوظيفته لا يثبت شيئا لصالح نظرية القيمة والعمل .

وليس ثمة ضرورة لانجرى العملية نفسهابالنسبة لمفهوم الربح، والفائدة ، وسعر التكلفة وسعر البيع ، فالواقع ان شرح هذا التشابه السابق الاشارة اليه يبدو واضحا دون حاجة الى المضى فى البحث لأبعد من هذا الحد ، **فنظامنا الاشتراكى لا يستعير شيئا من النظام الراسمالى ، ولكن هذا النظام الاخير هو الذى يقتبس الكثير من المنطق** السليم الذى يطبقه النظام الاشتراكى على نطاق أوسع وأعم .

ومن الواضح انه لا بد ان يكون هناك بعض التماثل بين كل سلوك منطقى وأى سلوك منطقى آخر ، ولكن أثر هذا التماثل فى مجال السلوك الاقتصادى يصل الى حد بعيد . وعلى ذلك فان النظريات التى تعبر عن السلوك المنطقى تنطبع بجميع المفاهيم الخاصة التى تضيفها عليها فترة تاريخية معينة ، وتميل الى الاحتفاظ فى ذهن غير الاقتصاديين بالصورة التى اكتسبتها قبلا . فلو أننا عرفنا — تاريخيا — الظواهر الاقتصادية فى ظل مجتمع اشتراكى ، لقلنا حين نحلل جهاز النظام الراسمالى انه يقتبس مفاهيمه من النظام الاشتراكى .

وليس هناك حتى الآن ما يتيح للاقتصاديين الذين يشيدون بالنظام الراسمالى ، ان يبتهجوا لاعترافنا بأن النظام الاشتراكى لن يستطيع الا أن يتبنى أسسا ونظريات رأسمالية ، كما انه لا ينبغى للاشتراكيين أن يشعروا بالقلق لمثل هذه الحقيقة . فالواقع أن أكثر العقول سذاجة هو ذلك الذى يشعر بخيبة أمل لان المعجزةالاشتراكية لا تخلق منطقا خاصا بها ، وان المفاهيم الخاطئة للنظرية الاشتراكية هى التى يمكن أن تتأثر وحدها بمثل هذه الحقيقة .

ونريد أن نتحدث عن تلك المفاهيم التى ترى أن النظام الراسمالى لن يكون سوى كابوس مخيف مجرد تماما من كل نظام وكل منطق . ويمكن أن يتفق المخلصون الصادقون من كلا النظامين بشأن التماثل الذى يظهر بينهما دون أن يتقاربوا بذلك خطوة واحدة . ومع ذلك فيمكن أن يظل هناك اعتراض يتعلق بالالفاظ والمصطلحات : ويمكن القول بانه ليس من المناسب أن نستخدم الفاظا محملة بمعان يمكن أن تجر بعض الافراد الى الخطأ . وعلاوة على ذلك فينبغى الا يغرب عن بالنا أنه يمكن — مع الاقرار بالنتائج التى وصلنا اليها فيما يتعلق بالوحدة الاساسية للمنطق الاقتصادى فى نظام الانتاج الاشتراكى أو التجارى — يمكن الاعتراض على النظام أو النموذج الخاص الذى اعتمدنا عليه فى الوصول الى هذه النتائج .

ولكن ليس ذلك كل شىء . فقد اعترف بعض الاقتصاديين —

سواء من الاشتراكيين او غير الاشتراكيين ـ بوجود تماثل يسترعى النظر بين اقتصاد اشتراكى بالنموذج الذى صورناه ، وبين اقتصادى تجارى من النموذج الذى تسوده المنافسة الكاملة . وقد نستطيع ان نتكلم عن وجود مدرسة من الفكر الاشتراكى تميل الى تمجيد المنافسة الكاملة ، وتنادى باتباع النظام الاشتراكى باعتباره يمثل الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تحقيق نتائج المنافسة الكاملة فى ظروف العالم الحديث . والواقع أن المزايا التكتيكية التى يمكن أن نكفلها بتبنى مثل وجهة النظر هذه ، من الوضوح بما يكفى لتفسير موقف يبدو لاول وهلة انه يدل على سعة افق مذهلة . ويستطيع الاشتراكى الذى يحيط بالمسائل الاقتصادية ـ اذ يتبين نقط الضعف فى النظرية الماركسية ـ يستطيع فى الوقت نفسه أن يقر كافة التنازلات التى تبدو له أن لا بد منها ، دون أن يضحى بذلك شيئاً من معتقداته ، ذلك أن هذه التنازلات تتعلق بفترة تاريخية ولت ودفنت فى طى التاريخ . وعلى ذلك فمثل هذا الاشتراكى يستطيع ـ اذا قصر حكمه بالادانة على حالة المؤسسات غير التنافسية ـ أن يدلى بشهادة مدعمة تؤيد بعض الاتهامات ، كأن يقال مثلا أن الانتاج فى النظام الراسمالى الحديث يسخر لخدمة المنتج الذى يجنى الارباح وليس لخدمة المستهلك ، هذه الاتهامات التى يمكن أن تكون فى مجال آخر اتهامات باطلة . كما يستطيع أن يوقع البورجوازيين فى الحيرة والارتباك ، حين يقول لهم أن الاشتراكية سوف تحقق البرنامج الذى طالما تمنوا من اعماقهم تحقيقه ، والذى طالب به دائما علماؤهم الاقتصاديون انفسهم .

ومع ذلك فان مصلحة الباحث فى الوقوف عند هذا التشابه والتماثل بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، أقل بكثير من المصلحة التى يراها رجل الدعاية فى ذلك .

ولقد راينا أن مفهوم المنافسة الكاملة الذى يحدد الاغراض النظرية الاقتصادية خاصة ، يدور حول معرفة ما اذا كانت المنشآت منظورا اليها كلا على حدة ، تستطيع بمسلكها الانفرادى أن تباشر اثرا على أسعار منتجاتها وعلى عناصر تكلفتها . فاذا كانت لا تستطيع ذلك ؛ بمعنى أن تضطر كل منشأة ـ وهى قطرة فى محيط ـ لقبول الاسعار السائدة فى السوق ، فان الاقتصادى النظرى يتكلم مع ذلك عن منافسة كاملة . ولكنا يمكن أن نوضح فى مثل هذه الحالة أن الاثر المتجمع لرد الفعل السلبى من جانب جميع المنشآت الصناعية ، ينعكس صداه على أسعار وكميات انتاج ، تتسم ببعض المميزات المماثلة لتلك التى تتسم بها الحقائق ذات المدلول الاقتصادى ، وكميات الانتاج التى تدخل فى نطاق النموذج الذى اقمناه لاقتصاد اشتراكى . ومع ذلك فان النظام الاشتراكى يقف فى كل ما هو مهم حقيقة « كالمبادىء التى تحكم تكوين الدخول ، واختيار المديرين الصناعيين ، وتوزيع السلطة والمسئوليات ، وتعريف النجاح والفشل ، وكل ما يمثل الصورة المميزة للنظام الراسمالى التنافسى » يقف موقف النقيض تماما من نظام المنافسة

الكاملة ، ويبتعد عنه اكثر مما يبتعد عن النظام الرأسمالي الذي يسوده نظام اتحادات « الترست » الكبرى .

ولكني اذا كنت لا اعتقد انه يمكن المنازعة في النموذج الاشتراكي الذي صورته ، لاني اقتبست بعض ملامحه من النظام التجاري ، فاني لا اقل مشاركة لهؤلاء عن الاشتراكيين الذين ينقدون هذا النموذج لأسباب اخرى . حقيقة انني قلت أن الطريقة تتمثل في اقامة « سوق » لسلع الاستهلاك وتوجيه الانتاج ، وفقا للبيانات التي تقدمها هذه السوق ، لا بد أن تنجح أكثر من أية طريقة اخرى في أن توفر لكل فرد ما يرى أنه في حاجة اليه وأنها تؤدي في هذا الصدد الى تحقيق « أكبر قدر من الاشباع » . ومع ذلك فان هذا الاشباع الاقصى لا يسري الا على المدى القصير فقط ، وعلاوة على ذلك فانه يرتبط بالرغبات الحاضرة للافراد كما يشعرون بها في وقت معلوم . على أن « اشتراكية ملء البطون » هي وحدها التي يمكن أن تقنع بمثل هذا الهدف ؟ ولست أستطيع أن ألوم الاشتراكي الذي يحلم — اذ ينظر في ازدراء الى مثل هذه المادية — باعادة تشكيل الطبقة البشرية بل وتجديدها ، فالوعد الحق للاشتراكية « أن كان هناك وعد » يجب أن يتلمس في هذا السبيل .

ويمكن الاشتراكيين الذين يؤيدون هذه الفكرة ، الا يروا غضاضة في أن يسير مجتمعهم بهدى من أذواق وميول الافراد فيما يتعلق بكافة المسائل التي تتصل بالمتعة فقط . ولكنهم يطالبون بأمثال « جوسبلان » لا لتحقيق أهدافهم الاستثمارية كما سبق الاشارة فحسب ، بل وكذلك لتحقيق كافة الاهداف التي تتصل بالمتع الشخصية . ويستطيع الاشتراكيون في نموذجنا الاستمرار في ترك الحرية للافراد ليختاروا ما يروق لهم بين البسلة أو البطاطس ، ولكنهم قد يترددون بحق في منح هذه الحرية للاختيار بين اللبن والمشروبات الروحية مثلا ، أو بين الادوية وتهيئة السكنى .

ويجب اذن أن نتساءل حين نطرح أسواقنا جانبا ، ما اذا كنا لا نضحي بذلك بالتعقلية والسببية الاقتصادية . ولكن الاجابة تفرض نفسها تلقائيا ، اذ يجب في حالة اختفاء الاسواق أن تتولى السلطة عملية التقدير ، أي أن تعد جداول تقييمية للسلع . وتستطيع هذه السلطة وقد اقامت سلم قيمتها ، ان تؤدي مهمتها بصورة محددة واضحة تماما كما كان يفعل روبنسون كروزو . ويمكن أن تسير عملية التخطيط بعد ذلك في طريقها في ظروف تماثل الى حد بعيد ، تلك التي تتوافر للنموذج الذي صورناه ابتداء . ويستمر استخدام البونات التي تمثل أسعارا ووحدات مجردة لاغراض الرقابة وحساب أسعار التكلفة ، ولكنها سوف تكف عن الارتباط بالدخول المتاحة وبوحدات الدخل .

وعلى ذلك فان نظاما اشتراكيا مركزيا من أي طراز ، كان يمكن أن يواجه بنجاح تجربته الاولى ، الخاصة بحتمية وترابط منطق التخطيط الاشتراكي . ونستطيع نحن بذلك أن ننتقل الى التجربة

الثانية . وتتمثل فى « الاستحالة العملية » التى يبدو أن غالبية الاقتصاديين المناهضين للاشتراكية يركنون اليها الآن ، بعد أن اعترفوا بالهزيمة فى مجال المنطق المجرد للنظام الاشتراكى . ويؤكد هؤلاء الاقتصاديون ان المجلس المركزى سوف يواجه مهمة عسيرة معقدة تجاوز امكانيات الادراك البشرى ، ويضيف بعضهم الى ذلك قوله أن النظام الاشتراكى سوف يتطلب — لكى يستطيع أن يعمل — اصلاحا جذريا للنفوس ليس من الكياسة ان نعول على امكان تحقيقه ، كما تعلمنا التجربة التاريخية والمنطق السليم . ونستطيع أن نفند الآن الاعتراض الاول مرجئين بحث الثانى الى فصل تال .

ويكفى القارىء ان يلقى نظرة على حلنا للمشكلة النظرية لكى يقتنع بأنه عملى الى حد بعيد ، وبعبارة أخرى لا يقيم هذا الحل امكانية منطقية فحسب ، ولكنه اذ يفعل ذلك يحدد كذلك الوسائل التى يمكن بها تحقيق هذه الامكانية بصورة عملية . وهذه الفعالية للحل تظل قائمة حتى اذا اشترطنا وجوب اعداد خطة الانتاج بادىء ذى بدء ، أى دون أية معرفة سابقة عن الكميات والقيم ، ودون أى أساس آخر يرتكز عليه سوى حصر للموارد التكنولوجية المتاحة ومعرفة عامة بعقلية الافراد . وعلاوة على ذلك فانه ينبغى الا يغيب عن بالنا ان النظام الاشتراكى فى الظروف المعاصرة ، يفترض وجود جهاز بيروقراطى ضخم ، أو على الاقل وجود ظروف مواتية لنموه وسير جهازه . وتمثل هذه الضرورة أحد الاسباب التى لا ينبغى معها مناقشة المشكلات الاقتصادية للنظام الاشتراكى ، دون الاسترشاد بظروف وسط اجتماعى معين أو ظروف تاريخية معلومة . وقد يستحق مثل هذا الجهاز الادارى أو لا يستحق التعليقات النافذة التى اعتاد بعضنا توجيهها الى البيروقراطية ، ومع ذلك فلسنا فى هذه النقطة بحاجة الى التساؤل عما اذا كان يمكن أن نتوقع أن تؤدى البيروقراطية مهمتها بصورة مرضية أو غير مرضية . ولكن يكفى الاعتراف بأن ليس هناك من سبب — اذا وجدت هذه الادارة — للاعتقاد بأنها سوف تقف عاجزة تحت ضغط عبء تنوء به .

فسوف يتوافر للبيروقراطية الاشتراكية — فى ظل ظروف طبيعية — بيانات كافية تساعدها أولا على أن تقدر على وجه التقريب وبصورة معقولة ، كميات الانتاج المناسبة فيما يختص بفروع الانتاج الرئيسية ، ولن يكون عليها بعد ذلك الا أن تتلمس بطريقة منهجية اجراء التعديلات اللازمة . ولسنا نلاحظ حتى هذه النقطة أى اختلاف جوهرى حقيقى بين النظامين التجارى والاشتراكى ، سواء فيما يتعلق بالمشكلات التى يعالجها رجل الاقتصاد ، حين يبين كيف يسير النظام الاقتصادى نحو وضع منطقى أمثل ، بمعنى أنه يحقق بعض شروط الاشباع والانتاجية القصوى ، أو فيما يتعلق بالمشكلات التى يتولى المديرون حلها فى نشاطهم اليومى . ومع ذلك فان مهمة الاشتراكية سوف تبسط بدرجة كبيرة ، اذا اعترفت كما يفعل غالبية الاشتراكيين وخاصة كارل كوتسكى ، ان النظام الاشتراكى سوف يرتكز على التجربة

السابقة ، وبصفة خاصة تجربة المؤسسات الكبرى من ذلك النوع الذى يطلق عليه « الترست » .

ونلاحظ ثانيا حين نبحث نظامنا الاشتراكى ، أن حل المشكلات التى تواجه الادارة الاشتراكية لن يكون ممكنا ، بقدر ماهو ممكن بالنسبة للمشكلات التى تواجه الادارة الراسمالية فحسب ، بل انه سيكون اكثر يسرا . ويمكن الاقتناع بهذا التفوق اذا لاحظنا أن احدى الصعوبات الكبيرة التى تواجه المنشاة ، والتى تستنفد الجانب الاكبر من طاقة مدير المؤسسة ، تتمثل فى مجموعة الشكوك التى تحيط بكل قرار يتخذه . وتتمثل طائفتان هامتان من هذه الشكوك فى تلك التى تتعلق من ناحية برد الفعل من جانب المنافسين الفعليين أوالاحتماليين، ومن ناحية أخرى بما يمكن أن يحدث من تطور فى المستقبل فى الاحوال بصفة عامة . ولكن على الرغم من أن أنواعا أخرى من الشكوك يمكن أن تظل قائمة فى المجتمع الاشتراكى ، الا أنه يحق لنا أن نتوقع اختفاء هذين النوعين من الشكوك السابق ذكرهما . فيمكن لمديرى الفروع والمؤسسات الاشتراكية أن يكونوا على علم بخطط زملائهم ، وليس ثمة مايحول دون اجتماعهم كى يضعوا برنامج عمل منسق يتفقون عليه . ويستطيع المجلس المركزى ــ بل ويجب لحد ما ــ أن يتولى مهمة اذاعة البيانات اللازمة وتنسيق القرارات ، بالدرجة نفسها التى تتوفر لمكتب من مكاتب « الكارتل » يتمتع بسلطات كاملة ، فوجود مثل هذا الجهاز المركزى سوف يقلل بدرجة كبيرة كمية العمل التى يؤديها مديرو الاجهزة الفرعية ، كما أن الذكاء المطلوب لتسيير وادارة مثل هذا النظام ، سيكون أقل بكثير مما هو ضرورى لقيادة سفينة مؤسسة ضخمة وسط خضم من تيارات البحر الراسمالى . وهكذا يجد رأينا الخاص بأن ادارة النظام الاشتراكى أكثر يسرا ، ما يكفى لتبريره وقبوله .

نظم مقارنة

١ ـ كلمة تمهيدية

من الطبيعى ان يتوقع القارىء الذى تتبعنا حتى هذه النقطة ان نعمد الى تقدير مقارن بين النظام الاشتراكى والنظام التجارى . وربما كان القارىء من الحكمة لكيلا يتوقع ذلك ، والواقع انه لا يمكن الا ان نعترف ـ مالم نكن مجردين تماما من ادراك مفهوم مهمةالبحث العلمى ـ بأن اية مقارنة بين النظام الذى عشناه ، وبين نظام مازالحتى الان فى مرحلة التصور العقلى ، لابد أن تكون مقارنة متخبطة ضعيفة الأسس ، لاسيما وأن التجربة الروسية لا تعتبر حتى اليوم تجربة تامة كاملة . ولكنا مع ذلك نقبل القيام بهذه المخاطرة ، دون أن يغيب عن بالنا لحظة أنه فيما وراء عالم الواقع والحقائق والاستدلالات التى سوف نتناولها ، يمتد عالم شائك يصعب علينا طرقه ، عالم التفضيلات والاعتقادات والتقديرات الشخصية . ولكنا سوف نعمل على زيادة فرص نجاحنا ، بأن نحدد هدفنا فى حدود دقيقة ، ونعترف فى صراحة بالصعوبات والعقبات التى سوف نصادفها فى طريقنا .

فلن نقارن بصفة خاصة ـ بين المجتمع الاشتراكى وبين المجتمعات التجارية والراسمالية من الناحية الثقافية ، اذ تكفى الظاهرة التى اسميتها بعدم تحدد الجو الثقافى للنظام الاشتراكى ، والتى تكفى وحدها لاحباط مثل هذه المحاولة . وعلاوة على ذلك فهناك سبب آخر للتخلص من هذه المقارنة . فحتى اذا كانت الحضارة الاشتراكية لا تتضمن سوى نموذج واحد واضح المعالم ، فان الحكم المقارن على هذه الحضارة لن يكون بذلك اقل تجردا من التحفظ والحذر . وهناك أناس خياليون تسيطر عليهم فكرة واحدة ، لا يدركون الصعاب المرتبطة بمثل هذه الاحكام والتقديرات ، ويتخذون دون تردد ميزة او أخرى يقدرونها ـ وينتظرون أن يتميز بها نظامهم الاشتراكى ـ يتخذونها أساسا للمقارنة ، ومع ذلك فاذا أردنا الا نقف عند الامور المؤكدة اليقينية ، وأن نبحث جميع وجوه حضارة فى هدى من ذلك الضوء نفسه ، الذى لابد أن ينطفىء معها ، فسوف نجد لزاما علينا ان نعترف بأن كل حضارة تكون عالما مستقلا بذاته لا يمكن قياسه بأية حضارة أخرى .

ويمكن مع ذلك أن نذكر فكرة لا تخرج ـ مع كونها قائمة على مقارنة الاثار الثقافية الفعلية والممكنة ـ عن نطاق هذا البحث . كثيرا ماقيل : ان التخطيط الاشتراكى ـ اذ يخلص الافراد من كل شاغل اقتصادى ـ سوف يحرر طاقات ثقافية ضخمة تبدد حاليا فى الكفاح

من اجل العيش اليومي . وهذا الراى صحيح فى حدود معينة ، فكل مجتمع يسوده نظام التخطيط يمكن أن يحقق هذا التحرر ، كما يمكن - لاسباب أخرى ومن نواح أخرى ، ان يشل بعض الامكانيات الثقافية الاخرى . حقيقة انه يمكن الرد على ذلك بأن السلطات العامة كما نعرفها ، ليست مهيأة قط لتحمل مسئولية كشف المواهب وتنميتها حتى تتفتح ، وانه ليس هناك اى سبب جدى يحمل على افتراض انها كانت لتعترف بأمثال « فان جوجه » قبل أن يعرفه المجتمع الرأسمالى ، ولكن هذا الاعتراض لا ينال من صميم الموضوع . فالواقع أنه ليس من الضرورى مطلقا أن تذهب السلطات العامة بعيدا الى هذا الحد ، ولكنه يكفى أن يحصل (فان جوجه) على ايراد شأنه شأن اى مواطن آخر ، والا يضطر الى عمل يرهقه . مثل هذه الرعاية المتواضعة للعلوم والاداب تكفى فى الظروف الطبيعية (ولكن لست متأكدا انها كانت تكفى فى حالة (فان جوجه) لتهيىء لهؤلاء الرجال الحرية التى يحتاجون اليها للخلق والابداع .)

ومع ذلك فثمة اعتراض آخر أكثر قوة . فالمتحمس للاشتراكية يغرب عن باله بسهولة فى هذا المجال ، درجة الاشباع العالية التى تتوافر لبعض مثله فى العالم الحديث . فالنظام الرأسمالى يهيىء للمواهب ــ لحد أكبر مما هو معتقد بصفة عامة ــ نقط الارتكاز التى تحتاج اليها للنمو والتفتح . وهناك جانب من الحقيقة فى شعار البورجوازية القاسى ، الذى يثير حنق كثير من الرجال الخيرين والقائل « أن الفرد الذى لايستطيع ان يرقى درجات النجاح لايستحق أن يهتم به » . وقد يمكن الا تكون هذه الدرجات من ذلك النوع السهل الميسور الذى نتمناه لها ، ولكنه لا يمكن القول بأنها غير موجودة . فالنظام الرأسمالى الحديث يهيىء بطريقة منهجية للمواهب كافة من كل نوع تقريبا ، الوسائل التى تحتاج اليها لتعيش وتنمو خلال المراحل الاولى من عمرها ، وقد وصلنا فى هذا المجال (فى الولايات المتحدة) الى حد أن الصعوبة لم تعد تتمثل فى ايجاد الاعتمادات اللازمة لاعانة المواهب ، بقدر ماتتمثل فى اكتشاف الاشخاص الذين تتفق شخصياتهم مع اية مواهب لاستخدام هذه الاعتمادات . ليس ذلك فحسب ، بل أنه (النظام الرأسمالى) يميل بطبيعة كيانه الى النهوض بالفرد الموهوب ــ وأكثر من ذلك ــ بالاسرة الموهوبة ، وبذلك فانه برغم أمكان وجود تبديد اجتماعى ، وبصفة خاصة فى حالة العبقريات شبه العليلة ، الا أنه من غير المحتمل أن يكون هذا التبديد ذا أثر خطير .

٢ ــ بحث مقارن للانتاجية

ونتناول الان الناحية الاقتصادية ، ولكنى آمل أن اكون قد أوضحت فى جلاء أنى لا انسب اليها أكثر من أهمية ثانوية .

١ ــ ان نطاق المقارنة واضح الحدود ، طالما استمررنا فى الاهتمام فقط بالنظم والاسس ، ومن ثم فان الصعاب ستكون أقل خطرا طالما

يقينا فى هذه الحدود . واذ نرجىء بحث صعوبات مرحلة الانتقال التى ستعالج فيما بعد فى فصل خاص ، واذ نقر مؤقتا بأنه امكن التغلب عليها بنجاح ، يكفينا أن نلقى نظرة على الآثار التى يتضمنها الدليل الذى قدمناه عن امكان قيام النظام الاشتراكى وعن طابعه العملى ، للاعتراف بأن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بتفوق هذا النظام فى مجال الانتاجية الاقتصادية .

ويكفى من ناحية أخرى التدليل على هذا التفوق بالمقارنة بالنظام الرأسمالى الذى يسمى « بالنظام الاحتكارى » للمشروعات الكبرى ، نظرا لان هذا التفوق على النظام الرأسمالى « التنافسى » ينتج حينئذ تلقائيا كما يظهر بوضوح من بحثنا السابق . وقد اعتاد كثير من الاقتصاديين الذين يستندون على أنه يمكن اختصاص النظام الرأسمالى التنافسى بكل اشادة وثناء — وان كانوا يقيمون ذلك على أساس فروض غير واقعية بالمرة — اعتادوا ابراز هذا النظام واظهاره على حساب النظام الرأسمالى « احتكارى » . ولذا أعتقد انه يجب ان أكرر : هل هناك ما يسوغ ، هذا الثناء المفرط تماما ؟ وحتى اذا كانت المنافسة الكاملة النظرية قد أمكن تحقيقها فى ميادين الصناعة والنقل ، وحتى اذا كان هناك ما يسوغ تماما جميع الاتهامات التى أمكن توجيهها الى اتحادات الترست ، فلن ينال ذلك من الحقيقة من أن الانتاج الفعلى لجهاز الانتاج الرأسمالى خلال عصر وحدات الانتاج الكبرى ، كان اكبر بكثير من حجم الانتاج فى عصر وحدات الانتاج المتوسطة أو الصغيرة ويكفى للاقتناع بذلك أن نرجع الى الوثائق والاحصاءات . واذا رجعنا الى التفسير النظرى لهذه الظاهرة فسوف نصل الى الاعتراف بأن الحجم المتزايد لوحدات الانتاج واستراتيجية الاعمال التى صاحبت هذا النمو لم تكن نتائج حتمية لهذا التطور فحسب ، بل انها كانت كذلك والى حد كبير عاملا ترجع اليه تلك النتائج التى سجلها الاحصاء ، أو بعبارة أخرى أن الامكانيات المهيئة — فى مجال التنظيم والتكنولوجى — للمنشآت ذات الطراز الذى يتناسب والمنافسة الكاملة تقريبا ، لم تكن لتؤدى مطلقا الى نتائج مماثلة . ومن ثم فان التساؤل عن الكيفية التى يمكن أن يعمل بها النظام الرأسمالى الحديث فى ظل المنافسة الكاملة يعتبر تساؤلا مجردا من المعنى . وعلى ذلك فانه ليس ثمة أى مجال لبحث حالة المنافسة ، حتى بصرف النظر تماما عن أن النظام الاشتراكى سيرث نظاما رأسماليا احتكاريا وليس تنافسيا .

وسوف نعزو الكفاية الاقتصادية لنظام ما الى كفايته الانتاجية ، وحتى هذه الاخيرة ليست مطلقا سهلة التحديد . وينبغى أن نعقد المقارنة بين النظامين — وهذا امر طبيعى — على أساس الوقت نفسه بالنسبة لكليهما ... الماضى والحاضر والمستقبل . ولكن ليس ذلك كل شىء . فالواقع أن السؤال الذى يهمنا ليس معرفة مايمكن للادارة الاشتراكية فى وقت معين أن تحصل عليه من الجهاز الرأسمالى الكائن فى الوقت نفسه ، ولكنه يتمثل فى معرفة أى جهاز انتاجى كان ليوجد أو ينشأ لو ان ادارة اشتراكية أشرفت على اقامته بدلا من ادارة رأسمالية . ولذلك فان مجموعة المعلومات المتعلقة بمواردنا الانتاجية

(الفعلية والممكنة) والتى جمعت منذ ربع قرن ــ مهما يكن قيمتها فى كثير من النواحى الاخرى ــ لن تكون ذات قيمة كبيرة لنا حين نناقش هذه المشكلة . ولا نستطيع اذن أن نفعل أكثر من أن نسجل الفروق القائمة ــ بقدر ما نقرها ــ بين الاجهزة الاقتصادية لمجتمع تجارى وبين هذه الاجهزة فى مجتمع اشتراكى ، ثم نقدر اهميتها .

وسوف نهتم بأن يكون عدد السكان وتوزيع أعمارهم وأذواقهم فى فترة المقارنة متماثلا فى الحالتين . ثم نصف بعد ذلك النظام الذى نجد له أسبابا تحمل على توقع أن ينتج فى المدى الطويل ، حجما أكبر من سلع الاستهلاك فى وحدة الزمن نفسها بأنه نظام أعلى كفاية .

هذا التعريف يثير تعليقا . اذ يلاحظ القارىء أنه لايوحد بين الكفاية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية ، او حتى يوحد بينها وبين درجات معينـة من اشـباع الحاجات . فحتى اذا كان مؤكدا أن أى نظام اشـتراكى يمكن تصوره ، سـوف يكون اقل كفـاية بالمعنى الذى نقصده بهذا اللفظ ، ومن أى نظام تجارى متصور ، فان غالبية الجمهور ــ وبصفة عملية جميع الافراد الذين يهتم الاشتراكى المعتدل بمصائرهم ــ يمكن مع ذلك أن يكونوا أو يشعروا بمزيد من الارتياح ومزيد من الرضا فى ظل النظام الاشتراكى عنهم فى النظام الرأسمالى . وأول رد أسوقه ، هو أن الكفاية النسبية تحتفظ ــ حتى فى مثل هذه الحالة ــ بمفهوم مستقل ، وانها تمثل فى جميع الاحوال عاملا يجب أن يؤخذ بكثير من الاعتبار . ولكنى ــ ثانيا ــ لا أعتقـد اننا نخسر كثيرا اذا اتخذنا فيصلا يهمل هذه المظاهر الذاتية للمشكلة . الا أن ذلك يمثل رأيا يثير الكثير من الجدل .

ولكى نبدأ من البداية ، نقول ان الشيوعيين المؤمنين بنظامهم سوف يشعرون بالرضا بمجرد أنهم يعيشون فى مجتمع شـيوعى . والخبز الشيوعى يمكن ان يكون مستسـاغ الطعم أكثر من الخبز الراسـمالى ، لمجرد انه منتج اشتراكى . واذا كان النظام الاشتراكى المتبع يتفق علاوة على ذلك ــ مع المبادىء الخلقية لبعض الاشـخاص (كما تتفق المساواة الاشتراكية مثلا مع المبـادىء الخلقية لكثير من الاشتراكيين) فان هذا الامر وشعور الرضا الذى ينجم عنه ، والذى يطغى على مفهوم العدالة كما يدركه هؤلاء الاشخاص ، سوف يظهر بين العوامل المرجحة لتفوق هذا النظام .

ولن يختلف مثل هذا الولاء لهذا النظام الاشتراكى فيما يتعلق بحسن ادائه . وسـوف تتاح لنا الفرصة لنشير فيما بعد الى أهميته حتى فيما يتعلق بكفاية النظـام بالمعنى الذى نحمله لهذه الكلمة . أما فيما عدا ذلك ، فمن الخير أن نعترف صراحة بأن حديثنا وترديدنا للعدالة والمساواة وغيرها ، لا يعنى فى جملته الا القول بأن مثل هـذا الطراز من المجتمع يعجبنا أو لا يعجبنا .

ويبدو انه يمكن مع ذلك الاستشهاد بحجة اقتصادية بحتة فى مصلحة النظام الاشتراكى الذى يحقق المساواة ، أو اى نظام اشتراكى

تتضمن مبادئه مزيدا من المساواة بين الدخول . ويحق لبعض الاقتصاديين ، وعلى الاقل أولئك الذين لا يترددون فى اعتبار اشباع الحاجات كميات يمكن عدها وقياسها ، وفى اضافة مجموع الاشباعات للاشخاص المختلفين الى بعضها البعض ، يحق لهم القول بأن كمية معينة من سلع الاستهلاك سوف تنتج فى غالبية الاحوال اقصى حد من الاشباعات اذا ماروعى فى توزيعها المساواة . ومن ثم فانه اذا كان نظام يراعى المساواة على درجة مماثلة من الكفاية لمثيله النظام التجارى ، فانه سيخلق مستوى أعلى من الرفاهية ، كما يستطيع أن يحقق هذه الميزة حتى اذا كان نظام المساواة يقل نوعا فى الكفاية عن منافسه . ومع ذلك فان غالبية الاقتصاديين المعاصرين يتجنبون ذلك الجدل ، اذ ينادون بأن الاشباعات لايمكن قياسها ، أو أن المقارنات والجمع بين اشباعات الاشخاص المختلفين ليس لها معنى أو مدلول . ولكنا لسنا فى حاجة الى الذهاب الى هذا الحد . ويكفينا الاشارة الى أن حجة المساواة ينال منها الاعتراض الذى اثير فى تحليلنا للاساليب الاحتكارية . فالمشكلة لا تتمثل فى توزيع كمية معينة بصرف النظر عن مبادىء توزيع الدخول ، ذلك أن هذه المبادىء تؤثر من جانبها على كميات الانتاج التى يراد توزيعها ذاتها . فالدخول التى تتمثل فى الاجور يمكن تماما أن تكون اكثر ارتفاعا فى مجتمع تجارى ـ لا يتضمن أى قيد على عدم المساواة والتفاوت ـ مما يمكن أن تكون عليه الدخول المتماثلة فى ظل نظام اشتراكى يراعى المساواة . فهل يمكن أن يكون جهاز الانتاج الاشتراكى يمثل الكفاءة ـ على الاقل ـ التى توافرت أو تتوافر أو يمكن أن تتوافر لجهاز الانتاج التجارى فى فترة معينة ؟

طالما انه لا يمكن الرد بالايجاب على هذا السؤال بدرجة معقولة من التأكيد ، فان الحجة القائمة على أساس التوزيع لن توصل الى نتيجة فى هذا الشأن حتى اذا رأينا تأييدها . وما أن تحسم مسألة الكفاية الانتاجية حتى تصبح حجة « التوزيع » فى غالبية الاحوال لا لزوم لها ، ذلك أنها ـ مالم تكن قائمة فقط على اعتبارات مثالية خلقية ، لن ترجح الميزان الا فى حالات جدية .

٣ ـ وهناك كذلك سبب آخر يمكن من أجله أن تقترن مستويات متماثلة من الكفاية الانتاجية بمستويات مختلفة من الرفاهية . وينادى غالبية الاشتراكيين بأن مجتمعا اشتراكيا ، سوف يكون أكثر يسرا ورفاهية من مجتمع رأسمالى ذى دخل قومى مماثل ، لانه سيستخدم هذا الدخل بمزيد من التعقل . ويفسر الاقتصاد فى النفقات من هذا القبيل ، بأن بعض أنواع المجتمعات تستطيع بسبب نظمها وتكوينها الا تكترث ، بل وأن تعارض ، بعض أنواع النفقات التى تنفق فيها مجتمعات أخرى ـ بسبب انظمتها وتكوينها ـ جانبا كبيرا من مواردها . فيستطيع مجتمع اشتراكى أو الحادى مثلا ، أن يحد على التوالى من نفقات التسلح أو الكنائس لتوجيه مزيد من الرعاية للمستشفيات . ومن المفهوم أن مثل هذا التحول ممكن دائما ، ولكن نظرا لانه ينطوى على تقديرات وآراء لايمكن التأكيد بأن الاشتراكية بصفة عامة تدين

جها — حتى ولو كانت متفقة وآراء كثير من الاشتراكيين بوصفهم أفرادا — فانه ليس ثمة مجال هنا للاهتمام بها .

ولاشك أن المجتمعات الاشتراكية كافة تقريبا — باستبعاد ذلك النوع الافلاطونى منها — سوف تقيم نظاما اقتصاديا جديدا ، اقتصادا تختفى فيه طبيعة العـــاطلين والاثرياء غير العاملين . ونظرا لانه من الطبيعى تماما — من وجهة نظر الاشتراكية — عدم الاهتمام بالاشباعات التى تتاح للافراد الذين ينتمون لهذه الطبقة ، واعتبار وظائفهم الثقافية صفرا فى العالم المعاصر ، فان اقامة النظام الاشتراكى ســوف تظهر فى صورة كسب صاف .

بقى أن نعرف الخطأ الذى نقع فيه حين نستخدم معيارنا للكفاية والذى لاياخذ فى اعتباره مثل هذا الكسب .

من المفهوم أن هذه المشـــكلة سرعان ما تنحصر فى أيامنا هذه ، بسبب الضرائب الحديثة التى تفرض على الدخول والتركات بها ، حتى اذا استبعدنا الاساليب المالية التى تتبع لتمويل الحروب المعاصرة ، تنحصر فى حدود ضيقة يمكن اهمالها . ومع ذلك فأن هذه السياسة الضريبية نفسها تعبر عن موقف معاد للرأسمالية وتهدف الى القضاء التام على شرائح الايرادات التى تميز الطبقة الرأسمالية ،وينبغى علينا اذن أن نرجع الى مجتمع رأسمالى لم تهاجم بعد جذوره الاقتصادية .

ويبدو منطقيا — فيما يختص بالولايات المتحدة — أن نعود الى أحوالها فى عام ١٩٢٩ .

وسنعتبر الاغنيــاء أولئك الذين يبلغ دخلهم أو يجاوز ٥٠٫٠٠٠ دولار . ففى عام ١٩٢٩ كان يحصل هؤلاء على حوالى ١٣ مليار دولار من الدخل القومى الكلى الذى كان يبلغ حوالى ٩٣ مليارا . وينبغى أن نستقطع من هذه الثلاثة عشر مليارا الضرائب والادخارات والهبـات التى تقدم للمؤسسات العامة ، نظرا لان النظام الاشتراكى لن يستطيع أن يحقق وفرا بحذف هذه البنود ، فينحصر مايمكن أن يوفره هـذا النظام — بالمعنى الحقيقى للكلمة —من المصروفات الاستهلاكية الشخصية التى ينفقها هؤلاء الاثرياء . ولن نسـتطيع تقدير هذه المصروفات على وجه التحديد ، وكل مانستطيعه هو أن نتمثل ترتيب اهميتها . ونظرا لان غالبية الاقتصاديين الذين اتسموا بالجرأة — مما جعلهم يقدمون على هذه المخاطرة الاحصـائية — قد قدروا مصروفات الاستهلاك هذه بأقل من ثلث الثلاثة عشر مليارا ، فانه يحق لنا أن نؤكد الى حد ما بأن هذه المصروفات لم تتجاوز ٤½ مليـارا أى حوالى ٤٫٦ ٪ من مجمـــوع الدخل القومى . واخيرا فانه لا يمكن أن نعتبر جملة هذه المصروفات ، غريبة على الجهود الفردية التى ساهمت فى زيادة كفاية نظام الاقتصاد الرأسمالى .

لاشك أن بعض القراء سوف يعتبر حـد الـ ٥٠٫٠٠٠ دولار مرتفعا أكثر من اللازم . ومن الواضح أنه يمكن دون شك توفير المزيد اذا خفضت أو ضغطت الى حد الكفاف دخول جميع الافراد ، الفقراء والاغنياء ، الذين يعتبرون من العاطلين من الناحية الاقتصـادية .

ويمكن القول بأنه يمكن من ناحية أخرى توفير المزيد اذا وزعت جميع الدخول الاكثر ارتفاعا بطريقة معقولة ، بحيث يتحقق لها تزيد من الانسجام مع الوظائف والجهود المبذولة . الا ان الحجج التى سوف نسوقها فى الفصل التالى ، تميل الى الحمل على الاعتقاد بأن مثل هذه الآمال ربما كانت سرابا خادعا .

ولست اريد مع ذلك أن اقف عند هذه النقطة أكثر من ذلك . فاذا كان القارىء يعلق فى الواقع على هذا الوفر فى النفقات ، اهمية اكبر مما يستحقها فى رأيى ، فان النتائج التى سوف نصل اليها لن تزيد بذلك الا دعما وقوة .

٣ ــ دوافع تفوق النظام الاشتراكى

وهكذا فان فيصل تفوق أو تخلف النظام الاقتصادى اوسع نطاقا مما يمكن أن نظن لاول وهلة . ولكن اذا التزمنا هذا الفيصل ، ففيم تتمثل اذن الحجج التى اشرنا اليها فيما سبق ، والتى يمكن الاستشهاد بها على تفوق النظام الاشتراكى ؟

ان القارىء الذى استعرض البحث الذى قدمناه فى الفصل الخاص ، « بالاساليب الاحتكاريه » يشعر بالحيرة حقا فغالبية الحجج التى تساق عادة ضد النظام الرأسمالى ولمصلحة النظام الاشتراكى ، تنهار كما رأينا بمجرد أن تقدر بطريقة سليمة ، الظروف التى يحيط بها معدل التقدم السريع للمشروعات والمنشآت . بل ان بعض هذه الحجج اذا امعنا النظر فيها تكون ضد المستشهدين بها . فكثير من الظواهر التى تعتبر باثولوجية هى فى الواقع ظواهر فيزيولوجية ، بمعنى أنها تؤدى وظائف هامة فى أثناء عملية الهدم الخلاق . فكثير من التبديدات يقابلها مايعوضها ، فتفقد النتائج التى يستخلصها منها النقاد قيمتها كليا أو جزئيا . فحالات التوزيع الاجتماعى غير المتعقل للموارد ، ليست من الكثرة أو الاهمية التى يحاولون اظهارها بها ، وعلاوة على ذلك فان امكانيات وقوعها فى النظام الاشتراكى أقل منها فى النظام الراسمالى . وغالبا مايمكن تسويغ وجود طاقات غيرمستغلة والتى لايمكن تفاديها كذلك فى بعض الحالات فى النظام الاشتراكى ، بأسباب لاتقبل النقد والجدل . وأخيرا فان هذه العيوب التى لايمكن تسويغها ، لا تمثل بصفة عامة سوى ظواهر عرضية يمكن التجاوز عنها بالنسبة للنجاح الذى يحققه النظام فى مجموعه .

والواقع أن الاجابة عن سؤالنا تنحصر فى الفقرة الاخيرة من الفصل السابق . ويمكن أن تعتبر صحة هذه الاجابة موضع نزاع طالما استمر تيار التطور الراسمالى ، ولكنها تصبح نهائية حاسمة بمجرد أن يهدأ نهائيا تيار الاسراف فى الانفاق الاستهلاكى الذى يرجع الى إسباب ترتبط أولا بالجهاز الاقتصادى للنظام الراسمالى .

وهناك حالات تعمل فيها الصناعات الرأسمالية فى ظروف يتعذر فيها تحديد انتاجها واسعارها ، نظريا . ويمكن أن تحدث هذه الحالات

(ولكنها لا تحدث دائما) كلما كان هناك احتكار يمارسه عدد محدود من المنشآت . اما فى المجتمع الاشتراكى فان جميع الظواهر الوظيفية (باستثناء الحالات الحدية القليلة الاهمية من الناحية العملية)محدودة بطريقة موحدة . ومع ذلك فانه حتى حين نواجه حالة محدودةنظريا. فان الوصول اليها عمليا يكون اكثر تكلفة وأصعب بكثير فى ظل النظام الرأسمالى منه فى الاقتصاد الاشتراكى . فمن الضرورى فى النظام الرأسمالى اتخاذ اجراءات واجراءات مضادة ، واتخاذ القرارات فى جو من الشك الذى يؤثر على حافز النشاط والعمل ، على حين تختفى مثل هذه الاستراتيجية ومثل هذا الشك فى النظام الاشتراكى . على ان هذه المساوىء ليست مرتبطة بالنظام الرأسمالى « الاحتكارى » فحسب بل وكذلك بصورة أكبر (ولو أنها ترجع لاسباب أخرى)بنظام المنافسة ، كما يظهر من مسلك فروع الانتاج التى تسودها المنافسة حين تواجه أزمات عامة أو تقلبات طبيعية عليها .

ولكن هذه الملاحظة تمتد الى ابعد مما يمكن أن يظن لاول وهلة . فالحلول التى تتخذ لحل مشكلات الانتاج هى فى الواقع تعقلية او مثلى ، بالنظر الى الظروف التى تحكمها ، وكل اجراء من شأنه أن يختصر أو يمهد أو يحمى الطريق الذى يوصل اليها ، يجب أن يظهر أثره بالضرورة فى صورة توفير للطاقة البشرية والموارد المادية ، وأن يضغط التكاليف التى يمكن بها الوصول الى النتيجة المطلوبة . ومالم تبدد الموارد التى امكن توفيرها ، فان الكفاية ــ بالمعنى الذى نقصده بهذا اللفظ ــ سوف تزيد بالضرورة .

واذا نظرنا من هذه الزاوية ، فان بعض الاتهامات التى توجه الى النظام الرأسمالى والتى اشرنا اليها فيما سبق ، تجد مايسوغها نسبيا . ولتأخذ مثلا الطاقة الفائضة غير المستغلة . ليس من الصحيح ان نقول انها سوف تمتص كلية فى النظام الاشتراكى ، فليس من المنطق ان يطلب المجلس المركزى استغلالا كاملا لخطر حديدى يمتد فى اقليم لم يكد يؤهل بالسكان ، وليس من الصحيح كذلك القول بأن كل طاقة فائضة لابد أن تؤدى فى جميع الاحوال الى خسائر . ويوجد مع ذلك انواع من فائض الطاقة تعتبر سببا للخسارة ، ويمكن للادارة الاشتراكية تجنبها ، واهم حالة فى هذا المجال تتمثل فى الطاقة الفائضة التى تدخر بفرض شن حرب اقتصادية على المنافسين . ومهما تكن اهمية هذه الحالة الخاصة ، فانى لا أعتقد أن تكون بالغة الاثر . انها تبرز نقطة سبق ان اشرنا اليها : وهى ان هناك ظواهر لا تمثل فى الظروف المرتبطة بالتطور الرأسمالى ، اى عيوب او خسائر . مثل هذه الظواهر لا ينبغى اعتبارها ضغطا فى النظام الرأسمالى « الاحتكارى » بالمقارنة بالنظام الرأسمالى « التنافسى » ، اذا كانت تقترن ــ باعتبارها شروطا ــ بتحقيقات للنظام الاحتكارى تجاوز امكانيات النظام التنافسى . ومع ذلك فان هذه الظواهر يمكن أن تكون نقط ضعف فى النظام الرأسمالى بمقارنته بالنظام الاشتراكى .

وتسرى هذه الملاحظة بصفة خاصة على الظواهر التى تمثل

الدورات الاقتصادية ، والمشروع الراسمالى لاينقصه المنظمون الذين يمكن استخدام بعضهم بصورة مرضية فى وزارة اشتراكية للانتاج . الا ان التخطيط للتقدم الاقتصادى ، سوف يكون أكثر فعالية فى الحد من موجات النشاط غير العادية ، ومن الاثار الانكماشية . والواقع أن مثل هذه الاجراءات الاشتراكية سوف تقضى على أسباب النمو والانكماش الدوريين ، على حين لا يمكن فى النظام الراسمالى سوى التخفيف من آثارها . أما عن عملية استبعاد وسائل الانتاج البالية التى يظهر اثرها فى النظام الراسمالى — وبصفة خاصة فى نظام المنافسة — على صورة شلل وقتى وخسائر صافية لحد ما ، هذه العملية يمكن أن تقصر فى النظام الاشتراكى على الاصلاحات الملحة التى يثيرها فى ذهن غير الاقتصاديين ، تعبير « التخلص من وسائل الانتاج البالية » وذلك فى اطار خطة واعية تقدر مقدما تخصيص الالات والعدد التى مازالت صالحة للاستعمال فى المصانع ، او العدد والآلات التى بطل استخدامها للانتفاع بها فى نواح أخرى .

ولايضاح ذلك نقول مثلا ان ازمة تحل بالصناعة القطنية يمكن ان تؤدى فى النظام الراسمالى الى توقف بناء المساكن . أما فى النظام الاشتراكى فيمكن أن تواجه الادارة الاشتراكية ضرورة ضغط انتاج المنسوجات القطنية بصورة شديدة وفى فترة قصيرة للغاية ، ولكن مثل هذا الضغط لانتاج المنسوجات بعيد عن أن يؤدى الى ايقاف بناء المساكن ، وقد يكون حافزا على التوسع فيه .

وايا كانت الاهداف الاقتصادية التى ينشدها كل من هو فى وضع يمكنه من تحقيق رغباته ، فان الادارة الاشتراكية تستطيع بلوغها بجهود وتبديد أقل ، دون أن تتعرض بالضرورة للمساوى التى تقترن بمشروعات التخطيط الاقتصادى التى تجرى فى نطاق التنظيم الراسمالى

ويمكن التعبير عن هذا الاختلاف — بصورة جزئية على الاقل — بالقول بأن الادارة الاشتراكية سوف تستطيع أن تسير سفينتها ، وهى ممسكة بخيوط اتجاهات الانتاج فى المدى الطويل ، ومتبعة بذلك سياسة ليست — كما رأينا — غريبة على المشروعات الراسمالية الكبرى .

ويمكن أن نوجز فكرتنا فى أن الاشتراكية تسبق هذه المشروعات الراسماليه الضخمة بخطا واسعة ، فى ذات الطريق الذى سلكته هذه المشروعات فى النظام الراسمالى من قبل . أو بعبارة اخرى ان الادارة الاشتراكية قد تستطيع ان تسجل ، بالمقارنة بنظام اتحادات الترست الراسمالية ، تفوقا يشبه ذلك الذى احرزته اتحادات الترست على النظام الراسمالى القائم على المنافسه ، وتعتبر الصناعة الانجليزية منذ مائة عام نموذجا له .

ومن الممكن تماما أن تنظر الاجيال القادمة الى حججنا هذه — فيما يتعلق بتخلف النظام الاشتراكى — النظرة التى نوجهها الى الحجج التى ساقها آدم سميث ضد نظام شركات المساهمة (تلك الحجج التى لم تكن مع ذلك خاطئة تماما) .

ومن المفهوم أن كل ماقلته حتى الآن ينصب فقط على منطق النظم ، ومن ثم على امكانيات « موضوعية » قد تصبح الاشتراكية عاجزة تماما عن تحقيقها . ومع ذلك فليس ثمة نزاع — من الناحية المنطقية البحته — فى أن النظام الاشتراكى يستجيب لدرجة أعلى من التعقل . هذه هى فى نظرى الطريقة الصحيحة لعرض المشكلة . فليست المسألة مواجهة بين النظام المتعقل وغير المتعقل ، وانما هى المواجهة بين نوع هذا التعقل ومداه ، باعتبار أن ذلك وحده هو الذى يمثل الفرق بين نظام ونظام .

ولا شك أننا لن نقدم جميع الحجج التى يمكن أن تساق لمصلحة النظام الاشتراكى ، ومع ذلك فان غالبية الحجج التى يمكن الاستشهاد بها — فيما يتعلق بمنطق النظام الاشتراكى — تنطوى بالفعل على الحجة التى ذكرناها .

وهناك مثل بالغ الأهمية تقدمه البطالة . لقد اعترفنا فى الجزء السابق بأن المجتمع الراسمالى يستطيع بمجرد أن يصل الى مرحلة كافية من التقدم ، الا يهمل مصالح العاطلين ، وأنه سوف يحرص — ويحق لنا أن نتوقع ذلك — على الاهتمام بها . ومع ذلك فان الرأى السابق يتضمن — فيما يتعلق بالخسارة التى تتحملها الجماعة — أن البطالة ستكون اقل حجما فى المجتمع الاشتراكى، وبصفة خاصة بسبب القضاء على الأزمات ، وأن وزارة الانتاج سوف تستطيع فى حالة حدوث البطالة التى تنجم اساسا عن التقدم التكنولوجى ، سوف تستطيع أن تعيد تشغيل العاطلين فى أعمال جديدة ، ومن ناحية أخرى فان مثل هذه الفرص لتشغيل العمال ، يمكن تهيئتها مقدما ما دام التخطيط يحقق نجاحه فى تغطية كل الاحتمالات .

وثمت ميزة اقل شأنا ترتبط كذلك بزيارة جانب التعقل فى النظام الاشتراكى ، وترجع هذه الميزة الى أن التجديدات النافعة فى النظام الراسمالى ، تختص بها منشآت قليلة ، ويستغرق تعميمها فى سائر المنشآت الاخرى وقتا تتصادم فيه برءوس الأموال . فاذا كان معدل التقدم سريعا فى جانب من جوانب النظام الراسمالى ، فان هذا التقدم تختلف معاييره فى كثير من المنشآت التى تتمسك بأساليب الانتاج القديمة ، أو التى تظل كفايتها فى نواح أخرى دون ذلك المعدل من التقدم .

اما فى النظام الاشتراكى ، فيمكن نظريا أن يعمم كل تحسين جديد بصدور قرار جماعى ، كما يمكن التخلص بسرعة من الأساليب الروتينية القديمة بمثل هذا القرار الجماعى . وانى أصف هذه الميزة — مع ذلك — بانها ضئيلة ، لأن النظام الراسمالى بصفة عامة ، يفرض هو الآخر حكمه العادل السريع على غير الكفاة . ومع ذلك هل هناك امكانيات لاستغلال هذه الميزة (ضئيلة كانت أو كبيرة) بمعرفة ادارة بيروقراطية ؟ هذه بالطبع مسألة أخرى . فلا شك أنه يمكن دائما توقع ادارة سليمة لتفرض مبادئها على جميع اجهزتها ، ولكن ذلك أمر لا علاقة له بقيمة المبادىء فى ذاتها . ومن هنا ينبغى الا يغيب عن بالنا مطلقا ، ان التفوق الذى يمكن تصوره للنظام الاشتراكى ، يمكن أيضا أن ينقلبه

فى التجربة الى تخلف فعلى ، بحكم الفشل فى التطبيق وليس بحكم القصور فى مبادىء النظام .

وهناك نقطة اخرى ، فالمديرون أو الملاك المديرون للمشروعات ، يكونون اساسا مهندسين أو بائعين أو منظمين ، وحتى اذا كانوا من الأشخاص المتازين فانه يندر أن يمارسوا بالكفاية نفسها جميع هذه الأعمال المتنوعة . وكثيرا ما نلاحظ أن المشروعات الناجحة ذاتها لاتتمتع بادارة حسنة من اية ناحية وأن مديريها من ثم لا يحسن استخدامهم تماما . ولكن النظام الاشتراكى يستطيع - على غرار المشروعات الضخمة المعاصرة - أن يستخلص خبرة مواهبهم بأن يعهد اليهم بالوظائف التى يعتبرون مؤهلين للقيام بها فحسب .

وعلاوة على ذلك فهناك ميزة هامة لا تظهر فى نظامنا كما صورناه . اذ يتمثل الطابع المميز للمجتمع الراسمالى فى الفصل بين القطاع الخاص والقطاع العام ، أو بعبارة أخرى ، فى المجتمع الرأسمالى قطاع خاص منفصل عن القطاع العام قانونا وعملا ، بصورة لا تتوافر لمثل هذا القطاع فى مجتمع اشتراكى أو مجتمع اقطاعى على السواء .

والواقع أن هذين القطاعين يعملان الى حد كبير بأجهزة مختلفة ، ويمثل تاريخ ادارة المجالس البلدية اكبر استثناء لهذه القاعدة ، كما انهما ينظمان ويداران وفق مبادىء مختلفة ، وكثيرا ما تكون هذه المبادىء متعارضة ، فينتج عنها قواعد متضاربة .

فمثل هذا التعايش بين القطاعين ، لا يمكن ان يستمر طويلا دون احتكاك وتعارض . والواقع أن مثل هذا الاحتكاك قد استمر طويلا قبل ان يتحول الى تنازع ، منذ الوقت الذى غزا فيه رجال القطاع العام الميدان البورجوازى بنجاح . ويظهر أثر مثل هذا التعارض فى النزاع المستمر . وحينئذ يظهر نشاط الدولة فى الميادين الاقتصادية ، على صورة ما يسميه الاقتصاديون البورجوازيون « التدخل الحكومى » ، اذ أن هذا النشاط يتدخل فعلا بكل معانى الكلمة ، فيعوق ويشل دوران جهاز الانتاج الخاص . ولا نستطيع القول بأن هذا النشاط غالبا ما يتوج بالنجاح . ومع ذلك فان نشاط المجلس المركزى للادارة الاشتراكية ، سوف تتاح له فرصة النجاح بالقدر الذى يزيد فيه من الكفاية الانتاجية ، فى الوقت الذى يمكن فيه تجنب النفقات والخسائر التى يؤدى اليها النزاع بين القطاعين فى ظل النظام الاشتراكى .

وينبغى أن نذكر بصفة خاصة أحد العناصر التى تتضمنها هذه النفقات ، والذى يتمثل فى استغراق المواهب والطاقات فى أعمال دفاعية تماما . اذ يوجه جانب كبير من العمل الذى يؤديه رجال القانون ، لمواجهة الكفاح الذى يقوم به رجال الاعمال ضد الدولة وممثليها . ولا يهمنا كثيرا ان يكون ذلك النشاط عقبة فى سبيل تحقيق المصلحة العامة أو ان يكون دفاعا عن المصلحة العامة ضد المعوقين ، اذ لن يكون فى المجتمع الاشتراكى أى مبرر لوجود مثل هذا التنازع على الاطلاق .

غير أن الوفر الذى يمكن تحقيقه بهذاالشكل فى الطاقات القانونية،

لا يمكن أن يقاس قياسا صحيحا بأجور رجال القانون الذين يتولون هذه الأعمال .

أما اذا أخذنا فى اعتبارنا ندرة العقول المتفتحة ، فاننا نتبين أن تخصيص طاقات الادارات القانونية لاستخدامات أخرى ، يمكن أن يؤدى الى نتائج لها شأنها ، فيما يتعلق بالتكافؤ بين طاقة العمل وقيمة الأجر .

وقد زاد من شدة الاحتكاك والتنازع بين القطاعين الخاص والعام، أن الدولة تعيش اليوم بعد انتهاء النظام الاقطاعى ، على ايرادات حققها القطاع الخاص لأغراض خاصة ، ثم تحولت هذه الايرادات بحكم السلطات العامة عن استخدامها فى تلك الأغراض الخاصة .

ومن ناحية أخرى فان فرض الضرائب يعتبر مظهرا أساسيا للمجتمع الراسمالى أو للدولة ، ولكنه يأخذ مع ذلك طابع الجرح الذى يصيب جهاز الانتاج . وقد ظلت آثار هذا الجرح محدودة قبل عام ١٩١٤ ـ اذا اتفقنا أن نقصر بحثنا على الأزمنة الحديثة ـ ولكن الضرائب زادت منذ ذلك الحين تدريجيا حتى أصبحت العنصر البارز فى ميزانيات الأسر او ميزانيات المشروعات ، وعاملا يفسر الى حد كبير قصور مجالات النشاط الاقتصادى . وعلاوة على ذلك فقد أنشىء جهاز ادارى ضخم ، تنحصر مهمته فى منازعة البورجوازية ليستخلص منها الضرائب المفروضة . وكان من نتيجة ذلك أن كون المولون بدورهم أجهزة دفاعية تقوم بعمل ضخم لحمايتهم .

وليس هناك ابرز من هذه الظاهرة ، لتوضيح مدى التبديدات التى تنجم عن انتصارع بين المبادىء الأساسية للمجتمع . فالرأسمالية الحديثة تعتمد على مبدأ الربح لكسب قوتها اليومى ، ولكن المجتمع من جانبه لا يقر هذا المبدأ . غير أن مثل هذا الصراع ، ومن ثم مثل هذه التبديدات ، لن يكون لها مكان فى مجتمع اشتراكى . ونظرا لأن هذا المجتمع سوف يضع يديه على جميع موارد الدخول ، فسوف تختفى الضرائب . وأخيرا فانه ليس منطقيا ـ وهذا أمر واضح ـ أن تعمد الادارة الاشتراكية الى توزيع الايرادات على الأفراد ، ثم تتعقب بعد ذلك المنتفعين لتقتطع منهم جانبا باسم الضرائب ! .

فلو لم يكن اليساريون شديدى الميل لامتصاص دم البورجوازية ، حين يعلنون أن الضرائب لا يعيبها سوى ضآلتها ، لوجب الاعتراف منذ زمن طويل ، بأن الغاء الضرائب يعتبر من أبرز دلائل التفوق ، التى يمكن الاعتراف بها للنظام الاشتراكى .

العنصر البشرى

من الممكن جدا أن يوافق كثير من خصوم الاشتراكية على النتيجة التى توصلنا اليها ، ومع ذلك فغالبا ما تصاغ موافقتهم بالعبارة التـــالية : « حسنا ، فاذا وجدتم أنصاف آلهه لقيادة قاطرة الاشتراكية وملائكة لدفعها، فان الامور يمكن حينئذ أن تسير على نحـو ما تقولون ! ولكن المؤسف هو انكم لن تجدوا آلهة ولا ملائكة . ثم ان النظام الرأسمالى يمثل بطبيعتـــه وحوافزه وتوزيعه للجزاء والعقاب ،أحسن تنظيم واقعى يمكن تصويره، أو على الاقل أفضل تنظيم عملى .. »

والحق ان هـذا القول ليس مجردا من الصحة تماما . اذ يجب من ناحيه أن نكون على حذر ، من المخاطر التى نتعرض لها كلما حاولنـــا أن نقارن بين حقيقة واقعة وفكرة مجردة ، وعلى حـــذر كذلك من الاخطاء أو الاغراءات التى ترتبط بكل مقارنة بين حقيقة معلومه ووضع مثالى .

ومن ناحية أخرى فانه على الرغم من أنى أعتقد اننى قد أوضحت تماما انه لايمكن ــ نظرا لطبيعة الاشياء ــ أن نستشهد لمصلحة الاشتراكية دائما بحجج مقبولة فى أى وقت وأى مكان ، فانه ينبغى لنا أن نســتند فقط الى حجج مقبولة بالنسبة لظروف اجتماعية معينة وفترات تاريخية معلومه .

النسبة التاريخية

ولنوضح هذه النقطة بضرب المثل ، فنقول : ان كثيرا من الخدمات فى المجتمع الاقطاعى ، التى نعتبرها اليوم جميعا من اختصـــاص الادارة العامة وحدها ، كانت تدار وفق أسس مؤداها فى نظرنا اعتبار الوظائف العامة سلعا للتملك الخاص وموارد للكسب الخـــاص ، فكان الفارس أو السيد يعتبر اقطاعيته ربحا أو مكافأة له وليست أجـرا للخـــدمات التى يؤديها .

ومن هنالم تكن الوظيفة العامة المرتبطة بالاقطاعية سوى مكافأة عن الخدمات التى يؤديها الافراد للسيد الحاكم .

ويمكن التعبير عن ذلك بصورة أكثر دقة ، فنقول : ان الاقطاعى كان يمتلك اقطاعيته لانه كان يحق له باعتباره فارسا أو سيدا أن يتملكهـا ، بغض النظر عن انه يعمل أو لا يعمل .

ويميل الاشخاص الذين يعوزهم مفهوم التاريخ ، الى اعتبار هذه الحالة تجميعا « للمساوئ » ، ولكن هذا الرأى مجرد من الصحة . ذلك أننا اذا نظرنا الى ظروف العصر الذى عاشه هذا النظام ، وجـدنا انه كان

يمثل النظام العملي الوحيد ، وانه كان يتضمن الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها مباشرة تلك الوظائف العامة حين ذاك • فلو ان ماركس كان قد ظهر في القرن الرابع عشر ، ولو انه كان من الجرأة والتهور لينـادى بطريقه أخرى للادارة الاشتراكيه ، لرد على قوله وقتئذ بأن النظام الاقطاعى انما يمثل خير وسيلة لتحقيق ما لم يكن يمكن تحقيقه الا بملكية الاقطاع ، وأن دافع الربح بصفة خاصه كان لا غنى عنه لدفع عجلة الادارة العامة الى الامام ، كما ان اختفاء هذا الربح كان يمكن أن يؤدى فعـلا الى الفوضى والارتباك ، ويمكن أن يوصف الاشتراكيه حينئذ بأنها حلم خيالى •

وكذلك لم تكن الاشتراكية — في الوقت الذى كانت تحتل فيه مصانع النسيج الانجليزية المكان الاول في الاقتصاد الرأسمالى حوالى سنة ١٨٥٠ — لم تكن تمثل نظاما يمكن أن يطبق عمليا • ولم يكن هنـاك اشتراكى واحد يؤيد أو يمكن أن يؤيد الآن انها كانت ممكنة التطبيق حينئـذ • وكانت أمثلة « نظرة صاحب الشيء الى ماشيته تسمنها » و « الدجاجة التى تضع بيضا من الذهب » وغيرها من الامثلة المألوفه — كانت تعبر في ذلك الوقت عن حقيقة لا يمكن انكارها •

وأستبيح لنفسى أن أنصح أصدقائى الاشتراكيين بأنه يجدر بالاحرى — بدلا من أن يسـخروا من هذه الامثلة حين يصادفونها — أن يعترفوا بالحقوق المشروعة لهؤلاء السذج حين توضع الامور في اطارها التاريخى الحقيقى والا ينازعوها الا اذا اقتحمت دون حق مجالات أخرى •

وبهذه الطريقة نصل أخيرا الى السؤال الوحيـد الذى يهمنا وهو : « ماذا بقى حتى الآن من الحقوق المشروعة الموروثة من الماضى ؟ »

ونظرا لانه ينبغى علينا — اذا صحت المقارنة بين الحقيقة الرأسمالية وبين فرص نجاح الاشتراكية — أن نحدد طرازا معينا من النظام الرأسمالى لاتخاذه أساسا للمقارنة ، فسوف نختار لهذا الغرض النظـام الرأسمالى المعاصر الذى يتميز بالمشروعات الكبرى •

وعلاوة على ذلك فسوف نلاحظ أولا أن هذه التجربة — ولو أنها تحدد نموذجا وزمنا معلومين — لا تتعلق بفترة معينة حتى ولو بصـورة تقريبيه • فالواقع ان البحث المحدد هو وحده الذى يساعد على الاجابة عن سؤالنا : الى أى درجة نما النظام الرأسمالى الذى تسوده الحرية الكاملة؟ والى أى حد تبلور في وقت معين كالوقت الحاضر مثلا ؟•

ونلاحظ فيما يتعلق بهذا الجزء من بحثنـا ، انه ليس من المهم أن نعرف : هل كانت القيود التى فرضت على النظام الرأسمالى قد زادت بفعل التطور الراسمالى ذاته ، أو أنه يمكن اعتبارها قد فرضت على النظام الرأسمالى بفعل القوى الخارجية وحدها ؟

ثم اننا لا نزال ونحن نعالج مسائل تتصل بالناحية العملية نتحدث عن امكانيات واحتمالات فقط ، ونلجأ الى الفروض ازاء جهلنـا بطبيعـة الاشتراكية المقبلة ، التى يكنها لنا القدر •

٢ ــ انصاف الآلهة والملائكة

ولنعد الآن الى الرأى البورجوازى الذى يطالب بانصاف آلهة وملائكة . ونستطيع بسهولة أن نبدى رأينا بشأن أول هذين المطلبين : فلن يكون ثمة حاجة الاشباه آلهة لادارة النظام الاشتراكى ، ذلك أننا اعترفنا من قبل بأنه عندما يتم التغلب على عقبات مرحلة الانتقال ، فسوف تصبح مهمة الادارة ميسورة ، بل أسهل من المهمة التى تواجه المنظم الصناعى فى العالم الحديث .

ويعتبر مطلب الملائكة بدوره صدى للرأى المعروف من أن أساليب العيش الاشتراكى ، تتطلب مستوى خلقيا لا يمكن أن نرجو أن يستطيع البشر أن يرقوا اليه .

على أنه ليس للاشتراكيين الا أن يلوموا أنفسهم اذا كانت مثل هذه الحجج قد ساندت خصومهم . فقد أطالوا الحديث فى الواقع عن فظائع الظلم والاستغلال الرأسماليين ، التى يكفى على حد قولهم القضاء عليها لتتجلى الطبيعة البشرية بكل جمالها، أو لتوضع نظم تربوية ترتفع بالنفوس البشريه الى المستوى الخلقى المطلوب . فهم قد عرضوا أنفسهم بذلك للوم على تملقهم الجماهير الى درجة غير مقبولة ، وكذلك للسخرية باعتناقهم طريقة «روسو» وهى نظرية طويت منذ زمن بعيد . وكان هؤلاء الاشتراكيون يستطيعون تماما الاستغناء عن ذلك ، حيث لم تكن تعوزهم الحجج المنطقية لمساندة دعواهم .

وسوف نلجأ ــ لايضاح ذلك ــ الى تقسيم يمكن أن يعترض عليه علماء النفس ، ولكنه سوف يقدم لنا مساعدة كبيرة .

فيمكن اولا ان تتغير مجموعة معينة من الاستعدادات التى نشعر بها وتدفعنا الى العمل ، نتيجة تغير يطرأ على الظروف الاجتماعية التى تحيط بنا ، على حين تظل الطبيعة البشرية التى تنبثق عنها هذه الاستعدادات كما كانت عليه . وسوف نعبر عن هذه الظاهرة باسم « التغير بفعل تغير الظروف المحيطة »

ويمكن ثانيا ان يصطدم تغيير الظروف ،باستعدادات المشاعر التى تقاوم هذا التغيير وقتا ما ، وتمثل عامل اضطراب طالما انها لم تستسلم : وسوف نعبر عن هذه الظاهرة باسم «العادات والتقاليد» .

ويمكن ثالثا أن يطرأ تغيير على الجهاز الاساسى ذاته ، أى على النفس البشرية ذاتها ، سواء بتشكيل المادة البشريه أو بالقضاء على بعض عناصرها المتمردة : اذ لا شك أن الطبيعة البشرية يمكن تشكيلها لحد ما ، وخصوصا فى حالة الجماعات التى يمكن أن يصاغ تكوينها .

اما عن معرفة درجة مرونتها ، فهذه مسألة تتطلب ابحاثا متعمقة ولا يمكن أن تعالج بشكل مفيد على طريقة ندوات عامة . ولسنا مع ذلك فى حاجة الى الانضمام الى هذا الجانب أو ذاك ، نظرا لان صهر النفس البشرية ليس ضروريا لتسيير جهاز الاشتراكية .

ونستطيع بسهولة أن نقتنع بصدق هذا الرأى ، اذ يحق لنا أولا أن

نترك جانبا القطاع الزراعى الذى يمكن لاول وهلة أن يقيم أصعب العقبات أمام المصلحين ، وحتى لو اكتفت الادارة الاشتراكية بنوع من التخطيط الزراعى لا يختلف كثيرا عن الاساليب التى تتبع حاليا بصورة متزايدة ، فلن يقلل ذلك من قيمة النظام الاشتراكى • فرسم خطة للانتاج وتحديد مناطق الزراعات وامداد الزراع بالآلات والبذور والماشية والاسمدة وتحديد أسعار بيع المنتجات وشراء الحاصلات من القائمين بالاستغلال على أساس هذه الاسعار ـ مثل هذه السياسه لن تؤثر تأثيرا جوهريا على الريف أو سلوكه وتصرفاته •

حقيقة ان السلطات الاشتراكية تستطيع أن تتخذ مسلكا مغايرا ، ولكنه يكفينا أن نسجل أن هناك نظاما يمكن أن يتبع ولا ينجم عنه كثير من الاحتكاك أو النزاع ، وان يستمر اتباعه دون أن يفقد المجتمع لذلك صفته الاشتراكية •

وثانيا نجد عالم العمال والمستخدمين ، وهؤلاء لن يكون أى اصلاح لنفوسهم أو أى تغيير لاستعداداتهم مطلوبا منهم • وسوف يظل عملهم أساسا على ما كان عليه (مع تحفظ هام سوف نشير اليه فيما بعد) ، وسوف يظهر فى صورة تقاليد وتصرفات تماثل تلك التى نشهدها الآن. وسوف يعود العامل أو المستخدم بعد انتهاء عمله الى منزله ، أو لمزاولة نشاط يمكن الخيال الاشتراكى أن يصفه كما يروق له ، فيستطيع العامل مثلا أن يلعب الكرة الاشتراكيه على حين انه يلعب اليوم الكرة البورجوازية ولكن هذا المنزل أو ذلك النشاط الذى سيزاوله ، لن يختلف عما هو عليه الآن ، ولن تظهر أية عقبة كئود فى هذا القطاع الاجتماعى

وثالثا تواجهنا مشكلة الجماعات التى تنتظر أن تصبح ضحية التنظيم الاشتراكى ، مشكلة الطبقة العليا أو المديرة . وهذه لا يمكن تسويتها وفق تلك النظرية التى تعدى الايمان بها حدود المعسكر الاشتراكى ، والتى مؤداها :

١ ـ ان هذه الطبقة لا تضم سوى حيوانات ضارية لا يفسر وجودها فى المراكز الاقتصادية والاجتماعية التى تحتلها سوى الخطر وغفلة الضمير، وتتمثل وظيفتها الوحيدة فى حرمان الجماهير العاملة من ثمار جهودها أو المستهلكين من حصتهم المشروعة •

٢ ـ وأن هذه الحيوانات الضارية تفسد بعدم كفايه فرصها الخاصة، وتخلق الأزمات بولعها بتوفير الجانب الاكبر من غنيمتها .

٣ ـ وأنه لن يكون على المجتمع الاشتراكى أن يكترث بهم بعد اتخاذ اللازم لابعادهم فورا عن مراكزهم وللحيلولة دون ارتكابهم أعمالا تخريبية ومهما يمكن أن تكون المزايا السياسيه لهذه النظرية ، والارضاء النفسى الذى تشبعه مثل هذه النظرية لدى الافراد الذين هم دون المستوى ، فانها لا يمكن أن تعتبر فى شىء من الاشتراكية الجديرة بهذا الاسم • فالواقع ان كل اشتراكى متبصر ، يعترف فيما يتعلق بمزية الطبقة البورجوازية وما حققته من آثار ، بكثير من الحقائق التى لا تستقيم ومثل تلك النظرية السابق الاشارة اليها ، بل انه ليستطيع أن يؤكد أن هذه

الطبقات العليا ، وهى بعيدة عن أن تكون هدفا لاية مضايقات ، سوف تتحرر هى الاخرى من أغلال نظام يمارس ضغطه عليها معنويا ، بقدر ما يمارس ضغطه على جماهير الشعب اقتصاديا . ويكفى — على أساس وجهة النظر هذه اتى تتفق وتعاليم كارل ماركس — التقدم بضع خطوات للوصول الى تلك النتيجة ، وهى أن تعاون العناصر البورجوازية يمكن أن يتمثل شرطا أساسيا لنجاح النظام الاشتراكى .

وعلى ذلك فان المشكله تعرض بالصورة الآتية : ان هناك طبقة تضم عنصرا بشريا ممتازا يفوق العنصر البشرى العادى، وتكون بالتالى موردا وطنيا ثمينا ينبغى على أى نظام اجتماعى منطقى، لا أن يحذر القضاء عليه فحسب بل ، أن ينتفع به فى تحقيق أهدافه . وعلاوة على ذلك فان هذه الطبقة تقوم بوظائف حيوية يجب اداؤها كذلك فى المجتمع الاشتراكى . وقد رأينا أنها كانت ولا تزال مرتبطة بالمكاسب الثقافية التى حققها النظام الرأسمالى ، وكذلك بجميع الآثار الاقتصادية التى حققتها والتى لم تكن ترجع الى تزايد عدد السكان العاملين . ونريد أن نقول انها مرتبطة بكل زياده فى انتاجية العمل . ولكن هذه النتيجة ذاتها كانت ترتبط بنظام يكفل الجزاء والعقاب بصورة لا مثيل لها من الفعالية والتأثير ، ذلك النظام الذى تعمد الاشتراكية الى القضاء عليه . ولذلك يبرز سؤال لمعرفة ما اذا كان يمكن الانتفاع بالطبقة البورجوازية لخدمة مجتمع اشتراكى من ناحية ، وما اذا كانت الوظائف التى تؤديها البورجوازية والتى ينتزعها منها النظام الاشتراكى يمكن أن يقوم بها أناس آخرون بأساليب غير بورجوازية من ناحية أخرى .

مشكلة الادارة البيروقراطية

يمثل الاستغلال المنطقى للقيم البورجوازية أعقد المشكلات التى تواجه النظام الاشتراكى ، وليس ثمة من يستطيع أن يؤكد أنها سوف تحل بنجاح ، على ان مخاطرة الفشل فى حل هذه المشكلة لاترجع الى الصعوبات التى تنطوى عليها المشكلة ، بقدر ما ترجع الى عوامل نفسية قاسية يتعرض لها الاشتراكيون فى الاعتراف باهمية المشكلة ووجوب معالجتها بطـــريقة موضوعية ، بعيدا عن الافكار السابقة المتأثرين بها . وتمثل النظرية السابق الاشارة اليها ، والمتعلقة بطبيعة ووظائف الطبقة الرأسمالية ، تماثل فى ذاتها أحد مظاهر النفور من انتهـاج هـذا المسلك . ويمكن اعتبارها كتهيئة نفسية لرفض اتخاذ هذا الموقف المحـايد . غير انه لاينبغى أن ندهش لذلك . فالرجـل الاشـــتراكى سواء كان أحـد زعمـــاء الجزب أو موظفا فى الدولة أو مناضلا مستقلا ، يعتبر تتويج الاشتراكيه مرادفا لوصوله هو نفسه الى مقاليد السلطة • وفى نظره ان الاشتراكية تعنى « أننا » سوف نمسك بزمام القيادة والحـكم • ويمثل استبدال رجال الادارة الحاليين فى نظره حدثا وتحولا هاما ، ان لم يكن أهم ما فى الثورة الاشتراكية • وانى أعترف بأنى كثيرا ما تساءلت فى أثناء حديثى مع المناضلين الاشتراكيين، عما اذا كان بعضهم (بل غالبيتهم) سوف يهتمون ويحرصون على نظام اشتراكى لا يشتركون فى ادارة شئونه، مهما كان هذا النظام كاملا من كافة الوجوه . على أنه ينبغى أن أضيف الى ذلك أن موقف بعض الكادحين من الاشتراكيين ، يتسم فى هذا المجال بالنزاهة والتجرد •

ويتطلب الحل السليم للمشكلة أولا : أن يسمح للعناصر البورجوازية بأداء العمل الذى تؤهلهم له قدراتهم وخبراتهم ، وان تتخذ تبعا لذلك ـ لتجنيد المديرين ـ طريقة للاختيار ترتكز على الكفايات الشخصية وحدها، على أن يطرح جانبا جميع الاعتبارات السابقة المتحيزة عن البورجوازيين السابقين • ومثل هذه الاسس للاختيار صالحة تماما ، بل ان بعضها يمكن أن يسجل مزية على الطريقة الرأسمالية ، كما هى متبعة فى وقتنا هـذا فى عصر الشركات الكبرى •غير ان السماح للعناصر البورجوازية بأداء وظيفتها ، يتضمن اكثر من تعيينها فى مراكز مناسبة ، ان نترك لها حرية التصرف تحت مسئوليتها الخاصة ، والا قامت مشـكلة « بيروقراطية الحياة الاقتصادية » التى يرددها مناهضو الاشتراكية .

ولست أستطيع من جانبى ـ نظرا لظروف الحيـاة الحديثة ـ أن أتصور تنظيما اشـتراكيا ما لم يكن ذلك فى صـورة جهاز بيروقراطى ضخم • فسوف تؤدى جميع الاحتمالات الاخرى الممكن تصورها الى الارتباك

والفشل • ومع ذلك فان هذه الضرورة الحتمية لا يمكن أن تثير فزع كل من يدرك مدى انتشار البيروقراطية الآن فى الحياة الاقتصاديه بل وفى الحياة جميعها ، ويستطيع ان يشنق طريقه فى زحام العبارات التى تثير الغموض حول الموضوع • فالأصل التاريخى لمنشأ هذه العبارات يفسر الى حد كبير التأثير الذى تباشره على عقولنا • ففى عهد الرأسمالية الصاعدة أكدت البورجوازية وجودها أساسا بنضالها ضد قوى اقليمية ممثلة فى بيروقراطية حكومية ، كانت (البورجوازية) ذراعهـا الايمن • فكانت غالبية الاجراءات التى يعتبرها التاجر او رجل الصناعة تدخلا لا محل له ، ترتبط فى التفكير الجماعى بالطبيعة الرأسمالية بهذه البيروقراطية . ولكن ظاهرة عقليه من هذا النوع تكون دائما راسخة مستمرة ، وقد بدا هـذا الترابط بين الافكار قويا عنيدا ، حتى اصبح الاشتراكيون انفسهم يخشون ذلك الغول ويجهدون انفسهم ليؤكدوا لنا أن فكرة نظام بيروقراطى لم تجل مطلقا بخاطرهم •

وسوف نرى فيما بعد ، ان البيروقراطية ـ بعيدة عن ان تكون عقبة فى سبيل الديمقراطية ـ تعتبر عنصرا مكملا لها لابد منه • وكذلك فهى تمثل عنصرا مكملا لابد منه للتطور الاقتصادى الحديث ، كما ينتظرها فى المجتمع الاشتراكى دور اساسى لم يتح لها قط من قبل • بيد ان الاعتراف بالطابع الحتمى لبيروقراطيه لها دورها ، لا يحل المشكلات التى تثيرها، ويبدو لنا من المناسب ان ننتهز هذه الفرصة لتفصيل هذه المشكلات • فالواقع أن استبعاد عامل المكسب والخسارة بوصفهما دوافع النشـاط الاقتصادى ، لا يمثل النقط الأساسية .

على ان المسئولية النقديه (بمعنى ان يكون على المرء ان يدفع ثمن اخطائه من ماله الخاص) فى طريقها الى الزوال ، ولكن ذلك ليس بالسرعة التى يريد أن يقنعنا بها النقاد الذين ينظرون الى رغباتهم وكأنها حقائق. والمجتمع الاشتراكى يمكن دون شك ان يستوحى نوع المسئوليات القائم فى كبريات المؤسسات الرأسمالية . كما أن الطريقة التى تختص بهـا ؛ البيروقراطية والمتبعة فى اختيار القيادات والمديرين ٪ ليست بالضرورة بهذه الدرجة من عدم الكفاية كما يؤكد البعض . فليست قواعد التعيين والاختيار فى الادارات والمرافق العامة مجردة من التعقل . وعلاوة على ذلك فانها تعطى احيانا نتائج افضل من تلك القواعد التى يمكن ان ننتظرها اذا تمسكنـا بما يقولون به • فعنصر « الرأى الجمـاعى للزملاء فى قيمة الرجل» بصفه خاصة ، يمكن ان يساهم كثيرا فى زيادة السلطة والاختصاص وعلى الأقل سلطة فئة معينة .

ولكن ناحية اخرى من الموضوع تتسم بأهمية اكبر بكثير ، وهى ان الاسلوب البيروقراطى فى معالجة الأمور والروح المعنوية التى يشيعها، كثيرا ماتباشر اثرا من الجمود على اكثر العقول حيوية ونشاطا ، وهذا الجمود يرجع اساسا الى الصعوبة التى تواجه الجهاز البيروقراطى فى التوفيق بين الظروف الميكانيكية لدورانه وبين عنصر المبادأة الفردية .

فهذا الجهاز لا يترك للمشروعات الخاصة سوى قليل من الحـرية ، فى حين يتيح قسطا وافرا منها لمناورات اعدائها التى تستهدف القضـاء

عليها ، ومثل هذه الحالة يمكن أن تنمى لدى الموظفين الشعور المشبط للزهو بجهودهم ، وهو مايخلق بدوره عقلية ينعكس عليها هذا الشعور ، فتعمد توجيه النقد الهدام الى جهود الاخرين . ولاشـك أن الامور يمكن أن تسير على نحـو آخر ، اذ تظهر كثير من البيروقراطيات فى صورة أفضل حين يزداد التعود على عملها ، غير أنه يصعب عليها مع ذلك تجنب هذه المشكلة .

ومع ذلك فلن يكون متعذرا وضع الافراد الذين ينتمون الى اصـل بورجوازى فى المراكز التى تناسبهم فى داخل جهاز البيرقراطيه الاشتراكية ، وكذلك تغيير وتطوير عاداتهم وتقاليدهم فى العمل . وسوف نرى فيما بعد ، وعلى الأقل فى حالة الانتقال الى النظام الاشتراكى – وقد حان الوقت المناسب لذلك – ان الظروف اللازمة لاعتناق النظام الاشتراكى والولاء له ، يمكن أن يتوافر دون ماحاجة لاجهزة الحكم الى ضغط و تهديد . وتبعا لذلك فلن تتضمن المعاملة السليمة للعناصر البورجوازية السابقة أى اجراء لا تفرض الضرورة اتخاذه تجاه رجال الادارة الذين ينتمون الى اية طبقة أخرى . على ان بعض الثقات من الاشتراكيين قد حدد اسس هذه المعاملة التى نكتفى هنا باستعراض أهم نقاطها :

فمن الأفضل الاعتراف بأنه ليس من الواقعيـة ان نعتقـد فى معنى للواجب يتسم بالنزاهة والتجرد المطلق ، أو أن ننكر كلية الدور الهام الذى يمكن أن تؤديه هذه الفضيلة . وحتى اذا اخذنا فى اعتبارنا كل العوامل المرتبطة بمعنى الواجب ، كالاشباع النفسى الذى يوفره العمل ، فان أى نظام يكفل الجزاء – وعلى الاقل فى صـورة ترقية أو نفوذ اجتماعى – لن يفقد لذلك فائدته واثره . فالواقع أن التجربة اليومية تعلمنا أن من الصعب ان نجد رجلا أو امراة مهما يكن سمو روحهما ، لا يتضمن حب الغير أو معنى الواجب لديهمـا ، مزيجـا مما يمكن ان نسـميه « بالأنانية المتجـردة » أو حب النفس والرغبة فى تأكيد الشخصية . ومن ناحية أخرى ، فان من الواضح أن الحالة النفسية الكامنة وراء هذه الرغبة أعمق جذورا من النظام الراسمالى نفسه ، وتمثل جزءا من منطق الوجود لدى اية جماعة اجتماعية . ومن الخطأ ان نبخس قيمتها باطالة الحديث عن الميكروب الراسـمالى الذى ينفث عداوة فى النفوس ويفسد استعداداتها وميولها الطبيعية . ومع ذلك فمن السهل – بشيء من الحماقة – وأن يستغل هذا النوع من حب النفس الفردى لتحقيق أكبر نفع للمجتمع ، وسوف يكون المجتمع الاشتراكى بصفة خاصة فى وضع يساعده على الافادة منه خير فائدة .

ويأخذ النفوذ الاجتماعى او اعتراف المجتمع بما يؤديه الفرد من خدمات ، يأخذ فى المجتمع الراسمالى طابعا اقتصاديا ، ذلك أن الكسب النقدى يمثل وفقا للمبادىء الراسمالية دليل النجاح ، وان مستلزمات المكانة الاجتماعية التى تعتبر من اسمى السلع الاقتصادية يجب أن تشترى . ولا شك أن هذه المكانة وهذا النفوذ المرتبط بالثروة الخاصة قد اعترف به الاقتصاديون دائما ، ومن الواضح أنها تعتبر من اقوى الدوافع التى تحفز المرء على القيـام بأعمال ممتازة تفوق المستوى العادى .

وقد رأينا فى الجزء السابق ، أن التطور الراسمالى ذاته يتجه الى اضعاف هذا الدافع من الرغبة فى الكسب والثراء ، وكذلك جميع الدوافع الاخرى . وعلى ذلك فلن تفرض الاشتراكية على الطبقة المسيطرة حاليا اعادة التقدير لقيم الوجود ، بصورة تتسم من الصرامة بما كان يمكن أن تتضمنه منذ مائة عام . وعلاوة على ذلك فان دافع الرغبة فى كسب النفوذ والجاه يمكن أن يطور بسهولة أكثر من اى دافع آخر ، فقد يجد المجدون الكادحون فى الامتياز الذى يتمثل فى منحهم الحق فىحمل شارة لا تزيد قيمتها على مائة فرنك ، من الاشباع والرضى النفسى ما لا يوفره دخل سنوى يصل الى مليون منالدولارات، اذا كان هذا الامتياز لا يقرر الا على أسس سليمة عادلة . والواقع أن هذه الشارة ذات المائة فرنك - بافتراض انها تحظى من تقدير الجمهور بما يدفعه الى النظر الى حاملها نظرة تكريم واحترام - سوف تكفل لهذا الشخص عددا من المزايا التى توازى ما يوفره حاليا منها دخل سنوى يبلغ مليون دولار . واذا كانت هذه الوسيلة لاثارة التنافس والطموح قد استغلت الىحد بعيد فى الماضى وحققت نتائج باهرة ، فان ذلك لا ينقص شيئا من قيمتها فى اقتراحنا . واخيرا نقول « ألم يقبل تروتسكى نفسه أن يقلد وسام « درابوروج » (العلم الاحمر) ؟

اما عن المعاملة الافضلى فيما يختص بالدخل الحقيقى ، فيجدر أن نلاحظ أولا أن مثل هذا الأسلوب يستهدف لحد ما - وبصرف النظر كلية عما ينطوى عليه من حافز - المحافظة بصورة تعقلية على الموارد الاجتماعية المتاحة . وكما أن خيول وثيران السباق ، هى التى تستفيد بالجوائز التى لنيكون من الممكن منحها لجميع الخيول وجميع الثيران ، فكذلك يجب اذا أردنا احترام مبادىء التعقل الاقتصادى ، أن نحتفظ بالمعاملة الفضلى لأولئك الاشخاص الذين يقدمون أعمالا استثنائية ممتازة . ومن المفهوم أن هذه المبادىء لا يعترف بها بالضرورة ، فقد تفضل الجماعة التمسك بمثل تقوم على المساواة ولاتتفق مع هذا التمييز والتكريم ، فتأبى أن تمنح الرجال الاهتمام الذى تختص به آلاتها . وكل ما يحق لرجل الاقتصاد أن يقوله فى هذا المجال ، هو أنه ينبغى على الجماعة الا تتجاهل فى مسلكها أن هذه المثل تكلفها الكثير . ولهذه النقطة أهمية كبيرة ، فكثير من الدخول المرتفعة بما يكفى لاثارة النقد والتعليق المعارض ، لا توفر لأصحابها أكثر من ظروف المعيشة والعمل التى تكفى تقريبا لابقائهم صالحين لنوع المهمة التى يقومون بادائها .

وبقدر ما تراعى هذه الاعتبارات « نجد أن المشكلة الماثلة فى خلق الدوافع والحوافز الاقتصادية البحتة ، قد وجدت حلها فى الوقت نفسه بصورة جزئية على الاقل . ومع ذلك فانى أرى - اذا نظرنا من زاوية التعقلية - أنالجماعة الاشتراكية سوفتجد مزيةكبيرة فى تجاوز حدود الموازنة بحصان السباق أو الآلة الدقيقة . وهذا الرأىمستوحى من ملاحظة السلوك الانسانى من ناحية ، ومن تحليل اقتصاد الحضارة الراسمالية من ناحية أخرى ، والذى يظهر منه أن الفكرة القائلة ، بأن امكانية المجتمع فى استغلال عوامل الطموح والمنافسة ناتجة منالظروف الراسمالية ، هذه الفكرة مجردة من كل أساس . فهذه المطامع بمثابة

سياط تلهب وتثير جهودا ثمينة من الناحية الاجتماعية . فاذا أبينا عليها كل فرصة لاشباعها ، كانت النتائج أقل شأنا مما كان يمكن أن تصل اليه ، وان كان من غير الممكن تحديد مدى هذا الأثر ، مع العلم بأن أهمية هذا العامل سوف تقل بقدر ما يصبح النظام الاقتصادى أكثر ثباتا حين تتعهده الاشتراكية .

وليس مؤدى ذلك بأية حال انه ينبغى لاستغلال عوامل الحفز التى ينطوى عليها التمييز والتفضيل فى المعاملة ، أن تصل الدخول الاسمية القصوى الى مستوياتها الحالية . فهذه الدخول تشمل حاليا الضرائب والمدخرات وغيرها ، واستبعاد هذه البنود سوف يكفى بذاته لضغط تلك الارقام الضخمة التى تصدم عقلية البورجوازية الصغيرة فى عصرنا . وعلاوة على ذلك فان الاشخاص الذين يتمتعون بشرائح عالية من الدخل ، يتمرسون تدريجيا ـ كما سبق ان أشرنا ـ على نظرة أكثر تواضعا للحياة ، وهم ـ فى الواقع ـ فى طريقهم الى التخلى عن غالبية الدوافع باستثناء دافع الرغبة فى النفوذ ، التى كانت تحفزهم الى التطلع الى مستويات الدخول التى تساعدهم على أن يعيشوا عيشة سادة حاكمين . ولكن هذه النظرة ستصبح أكثر تواضعا ، حين يأتى اليوم الذى تتاح فيه الفرصة أمام التجربة الاشتراكية لتتوج بالنجاح .

وطبيعى أن يستمر المدعون من الاقتصاديين فى اخفاء وجوههم فى فزع ، ويهمنى الاشارة الى أنه قد اتخذت اجراءات من شأنها أن تهدىء من روعهم ، وقد ظهرت هذه الاجراءات فى العالم الرأسمالى ولكنها طبقت على نطاق واسع بعد ذلك فى روسيا . وهى تتمثل أساسا فى الجمع بين بعض المزايا العينية ، وبين تعويض نقدى كبير يقصد به نظريا تغطية المصروفات المرتبطة بالأداء السليم لبعض المهام . ولا شك أن كبار الموظفين فى غالبية الدول يتقاضون مرتبات متواضعة جدا (بل كثيرا ما تكون منخفضة بصورة لا يقبلها العقل) كما أن المناصب السياسية الكبرى لا تمنح بصفة عامة سوى مرتبات ضعيفة . ولكن هذا النقص يعوض فى كثير من الحالات ، وعلى الأقل بصورة جزئية أو حتى بصورة مستفيضة ، لا فى شكل مكرمات وتشريف فحسب ، بل وكذلك باقامتهم فى دور حكومية تتحمل الدولة أجور خدمها ، وبمنحهم بدلا عن الاستقبال واستخدامهم البواخر الحربية واليخوت ، ومنحهم مكافآت اضافية عما يقومون به من أعمال فى اللجان الدولية وغير ذلك .

الادخار والجزاء

واخيرا ماذا نستطيع أن نقول عن الوظائف التى تؤديها البورجوازية حاليا والتى ينتظر ان يسلبها اياها انظام الاشتراكى ؟ سوف نتناول بالبحث فى هذا المجال الادخار وسلطة اقرار النظام .

ففيما يختص بالوظيفة الاولى ، التى تقوم بها بأكملها تقريبا الطبقة البورجوازية وبصفة خاصة كبار البورجوازيين ، ينبغي ألا تتوقع منى أن أؤيد أن الادخار عديم الفائدة أو أنه يتنافى ومصلحة المجتمع ، أو أن أوصى القارىء بالاستناد الى الميل الفردى الى الادخار . لا لأن هذا الاسهام لا يستحق الذكر ، ولكن لأنه سوف يكون بالتأكيد غير كاف الا اذا تصورنا الاقتصاد الاشتراكى وكأنه فى حالة سكون . وتستطيع السلطة المركزية كما رأينا — وعن طريق تخصيص مباشر لجانب من الموارد الوطنية لانشاء المصانع والآلات الجديدة — أن تقوم بجميع الاستثمارات التى يقوم بها حاليا الادخار الخاص بمزيد من الفعالية . وقد لا يكون للتجربة الروسية فى كثير من النواحى نتيجة يعتد بها ، ولكنها ليست كذلك فى مجالات الاستثمارات . فقد فرض الكرملين على المواطنين السوفييت تقشفا وحرمانا لم يكن ليستطيع الوصول اليه اى مجتمع رأسمالى . ولكنه لن يكون من الضرورى حال الوصول الى أية مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية ، الذهاب الى ذلك الحد للمحافظة على معدل التقدم الراسمالى . وحتى اذا كان المجتمع الرأسمالى قد وصل الى مرحلة تقرب من حالة السكون ، فان الادخار الاختيارى وحده يمكن أن يكفى لسد حاجات الاستثمار . وعلى ذلك فان هذه المشكلة . وان كانت تتضمن دائما حلا لها ، تدل مرة أخرى على أن الاحوال المختلفة تتطلب انظمة مختلفة من الاشتراكية ، وان الصورة المثالية منها لا يمكن أن تنجح الا على حساب الاهتمام بالتقدم الاقتصادى السابق على الاشتراكية ، والذى يكون قد وصل الى مرحلة من التقدم يمكن أن يقنع بها المجتمع فى المستقبل .

أما فيما يختص باقرار النظام ، فهناك علاقة ظاهرة بين انتاجية النظام الاقتصادى ، وبين السلطة التى يخولها المجتمع الرأسمالى لصاحب العمل البورجوازى على مستخدميه وعماله ، عن طريق الانظمة القائمة مثل نظام الملكية الخاصة وحرية التعاقد . على ان المسألة فى هذا المجال ليست مجرد امتياز يمنح للملاك بقصد مساعدتهم على استغلال غير الملاك ، اذ وراء هذه المصالح الخاصة تكمن مصلحة الجماعة فى سير جهاز الانتاج دون صعوبات أو عقبات تقف فى سبيله . ولكن الى أى مدى تخدم مصالح أرباب الاعمال مصالح المجتمع فعلا فى وضع معين ؟ والى أى مدى أصبح فيه الارتكاز على المصلحة الشخصية لخدمة مصلحة الجماعة يفرض صورا من الحرمان لا جدوى منها على طبقة البروليتاريا ؟

أن الآراء يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا بشأن هاتين المسألتين. ومع ذلك فلا يمكن ــ اذا تكلمنا من الوجهة التاريخية ــ أن يكون هناك اختلاف فى الرأى فيما يتصل بوجود هذه المصلحة الاجتماعية ، أو فيما يتعلق بأثر طريقة كان من الواضح انها الطريقة الوحيـــدة التى يمكن انتهاجها فى فترة النظام الرأسمالى ، الذى لم يكن يشوبه أى تدخل خارجى . وعلينا اذن أن نجيب عن سؤالين : هل ستظل هذه المصلحة الاجتماعية قائمة فى ظل النظام الاشتراكى : ؟ وفى حالة الايجاب : هل يستطيع النظامالاشتراكى أن يكفل ذلك القدر اللازم من السلطة ؟

على أن من المناسب أن نستبدل بلفظ «السلطة» تعبيرا أكثر دقة هو «النظام المفروض» الذى نعنى به المادة التى غرستها فى نفوسالافراد الخاضعين لهذا النظام ، عوامل أخـــرى تتمثل فى أن يطيعوا الاوامر ويتقبلوا الرقابة والاشراف والنقد . ونحن نميز هنا بين هذه الفكرة وفكرة النظام الذاتى ، مشيرين الى أن النظام يرجع بصورة جزئيةعلى الاقل ، الى أن العامل قد خضع فيما مضى بل وبطريقة موروثة لنظام تفرضه السلطة ، وبين نظام الجماعة الذى ينتج عن ضغط الرأى الجماعى على كل من أفراد الجماعة ، كما يرجع لحد ما الى عادات الاذعان والطاعة المكتسبة فى الماضى .

ولكن هناك سببين يحملان على توقع ان يصبح النظام الذاتى ونظام الجماعة أكثر صرامة فى ظل النظام الاشتراكى . وقد افسد هذه الفكرة كما افسد الكثير غيرها ، تصورات خيالية مضحكة ، ومع ذلك فايا كانت السخرية التى تثيرها هذه التصورات ، فينبغى الا تحجب عنا تلك الحقائق والاستنتاجات التى يمكن أن نستخلصها منها ، والتى يمكن أن نؤسس عليها آمالا يدعمها مزيد منالمنطق والتعقل .

ويحق لنا أولا : أن نفترض ان النظام الاشتراكى ، ســوف يتمتع بذلك الولاء المعنوى الذى نأباه دائما على النظام الرأسمالى ، ولكن هذا الولاء سوف يوحى الى العامل بمفهوم لواجباته أكثر صوابا من ذلك المفهوم الذى يتكون لديه فى ظل نظام بدأ يمقته ويتمرد عليه . وعلاوة على ذلك فانهذا التمرد يرجع الى حد كبير للمؤثرات التىيتعرض لها . فالعامل لايقر النظام الرأسمالى لأنه يقال له ان عليه أن يفعل ذلك . فولاؤه للمشروع الذى يعمل فيه وفخره بالعمل الممتاز ، هدف مستمر للنقد والهجوم ، ونظرته كلها للحياة منحرفة متأثرة بحرب الطبقات . ولكن الظاهرة التى عبرت قبلا « بالمصلحة المهنية » فى اثارة الاضطراب الاجتماعى ، مصيرها الزوال فى الوقت الذى تختفى فيه المصالح المهنية الاخرى . ولكن لاشك أنه ينبغى أن نضع فى الكفة الاخرى من الميزان ، اختفاء سلطان الجزاء الذى يكفله فى النظام الراسمالى ، أن كل فرد مسئول عن مصيره الاقتصادى الخاص .

وثانيا : تتمثل احدى المزايا الهامة للنظام الاشتراكى ، فى أنه يلقى ضوءا ساطعا علىطبيعةالظواهر الاقتصادية،فىحين انقناعالربحفىالنظام الرأسمالى يخفى طبيعة هذه الظواهر . ونستطيع أن نعتقد مانشاء فى الجرائم والنزوات التى ترتكب ــكما يقول الاشتراكيون ــتحت ستار هذا القناع ، ولكنا لانستطيع أن ننكر كثافة هذا الستار ذاته . فليس

ثمة من يستطيع فى المجتمع الاشتراكى مثلا ان يشك لحظة فى أن الفائدة التى يجنيها الشعب من المبادلات الدولية تتمثل فى الواردات ، ذلك أن الصادرات تمثل التضحية التى ينبغى ان يقدمها بفرض الحصول على السلع المستوردة . فى حين تغيب هذه الفكرة المنطقية تماما عن رجل الشارع فى المجتمع الرأسمالى ، الذى يرحب ويؤيد اجراءات الحماية التى يرتد اثرها الضار الى مصلحته هو . كما أن الادارة الاشتراكية التى تقوم مطلقا ــ مهما تكن الاخطاء التى يمكن أن تقع فيها ــ بتقديم اية مكافآت لأى مشروع أو منشأة بقصد تحريضه صراحة على عدم الانتاج ، كما ان أحدا لن يستطيع أن يقول ــ دون عقاب ــ ترهات عن مخاطر الادخار .

وبصفة أكثر تعميما ، سوف تكون السياسة الاقتصادية منطقية تعقلية ، وسوف يمكن تجنب الكثير من أسوأ أسباب التبديد ، لمجرد أن كل فرد سوف يلمس الهدف والمدلول الاقتصادى للاجراءات والاساليب المتبعة ، كما يدرك كل فرد المعنى الحقيقى للتمرد والجموح فى العمل وبصفة خاصة للاضراب . واذا كان هذا الفرد لم يستنكر ماوقع من اضرابات فى ظل النظام الرأسمالى السابق ، فلم يكون لذلك أدنى أهمية ، مادام قد عرف أن الاضرابات لن تكون سوى هجوم ضار بمصلحة المجتمع وموجه الى الثروة الوطنية . فاذا عمد مع ذلك الى الاضراب فسوف يشعر بخطئه ويكون هدفا للنقد والسخط العام .

غير أن هذه الاعتبارات تحملنا على الاعتقاد ـ فى الحدود التى يلعب فيها العاملان السابق الاشارة اليهما دورهما ـ بأن النظام الذاتى ونظام الجماعة يمكن أن يكونا اكثر قوة ودعما فى المجتمع الاشتراكى ، وأن هذا المجتمع سيكون من ثم أقل احتياجا الى الاعتماد على السلطة التحكمية فى فرض النظام كما هى الحال الراهنة فى المجتمع الرأسمالى ، كما توحى هذه الاعتبارات بأنه سوف يكون أكثر يسرا على السلطات أن تفرض ارادتها كلما بدا ذلك ضروريا . ولكنه ينبغى على ـ قبل أن أعرض الأسباب التى تدعونى للاعتقاد فى مثل هذا التفوق ـ ان أذكر تلك الأسباب التى تحملنى على الاعتقاد بأن المجتمع الاشتراكى لن يمكنه الاستغناء عن سلطة تحكمية لفرض النظام .

أولا : اذا كان النظام الذاتى ونظام الجماعة ، يمثلان نتاج عادات سابقة وموروثة عن الجدود ، خلقها نظام فرضته سلطة تحكمية ، فلسوف يضعف هذا النظام حتى يختفى اذا توقفت السلطة التى فرضته عن مباشرة سلطاتها لفترة طويلة ، وذلك بصرف النظر كلية عن مسألة احتمال أن النظام الاشتراكى يقوم أو لايقوم بدوافع اخرى ، للابقاء على ذلك الاسلوب من السلوك المرغوب فيه . فمثل هذه الدوافع والاستجابة لها تمثل وسائل فعالة هامة منذ اللحظة التى يتعلق الامر فيها بحث الافراد على الخضوع لقواعد ملزمة ولنظام يكفل الجزاء ، بدلا من أن تسمح لهم بالتمسك بمسلكهم الروتينى المعتاد .

وهذا الوجه من المسألة يبرز تماما حين يوضع فى اطاره ، نظرا لأننا نعتبر النظام بالصورة التى يتأكد فيها من خلال روتين الحياة اليومية ، مملا فى بعض تفاصيله ان لم يكن كلها ، تضيئه شعلة الحماس وأن النظام الاشتراكى سوف يقلل لحد ما على الاقل ، من الضغط الذى تباشره تلك الضرورة الملحة لكسب القوت ، والتى تمثل فى المجتمع الرأسمالى السبب الأساسى لوجود نظام الجزاء التلقائى .

ثانيا : هناك علاقة وثيقة بين ضرورة اقتياد المشتغلين العاديين وضرورة شحذ همم أولئك الذين يقل انتاجهم عن المستوى العادى . ويشير تعبير « الانتاجية دون المتوسط » لا الى حالات فردية مريضة ولكن الى قطاع كبير من الايدى العاملة ربما يصل الى ٢٥٪ منها . وبقدر ماترجع الانتاجية دون المتوسط الى ظواهر نقص معنوى أو ارادى ، يكون من غير الواقعى اطلاقا أن نتوقع اختفاء هذا النقص

الاجتماعى فى الوقت نفسه مع الراسمالية . فسوف تظل هذه المشكلة ــ عدوة الرفاهية البشرية ــ قائمة تماما كما هو الحال الآن . ولا يمكن الاعتماد فى حلها على نظام الجماعة وحده ، الذى لم يعد له سوى قواه هو وحدها ، ولو ان جهاز السلطة التحكمية فى فرض النظام ، يمكن أن يعدل بحيث يعمل بصورة جزئية على الاقل ، عن طريق الجماعة التى يمثل هو أحد عناصرها .

ثالثا : اذا كان يمكن أن نتوقع اختفاء « المصلحة المهنية » فى اثارة الاضطراب الاجتماعى بصورة جزئية ، فان هناك اسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بأنها لن تختفى كلية فسوف يستمر الوصـــوليون فى تدبير الاضطرابات أو اثارة العقبات والعراقيل . وستظل مثل هـذه الأساليب ــ كما هو الحال اليوم ــ رد الفعل الطبيعى ، سواء من جانب المثاليين أم الانانيين الساخطين على أوضاعهم أم على الأحوال بصفة عامة .

وعلاوة على ذلك فان دوافع النزاع لن تختفى فى المجتمع الاشتراكى ذلك ان مصدرا واحدا من مصادر النزاع هو الذى سيكون قد نضب . فالى جانب الاحتمال القوى لاستمرار بقاء المصالح الطائفية تبعا للمناطق أو تبعا للفروع ، يمكن أن تثور خلافات فى الرأى مثلا بشأن الأهمية النسبية التى ينبغى تقريرها للمتعة الحاضرة أو لرفاهية الأجيال المقبلة فيمكن على ذلك أن تصطدم الادارة الاشتراكية حين تتخذ موقفا سليما بالنسبة للاســـتثمارات ذات الأثر المؤجل ، بمعارضة غير واعية من الجماهير ، معارضة لاتختلف عن الموقف الحالى للعمال وللجمهور بصفة عامة تجاه المشروعات والمنشـــآت الكبرى وسياستها لتجميع الاموال والاحتياطيات .

وأخيرا فمن المهم الاعتراف بأن الكثير من مشكلات الحياة الوطنيـــة الكبرى ستظل معلقة وأنه ليس هناك من سبب لتوقع أن يكف الأشخاص عن تنازعهم واختلافهم بشأنها .

وينبغى بعد ذلك لنعرف الى أى حد تستطيع الادارة الاشتراكية أن تتغلب على الصعوبات التى يمكن أن تثور فى هذه النواحى الثلاث ، ينبغى الا يغيب عن بالنا أن المقارنة يجب أن تنصب على النظام الراسمالى بالصورة التى يوجد عليها اليوم ، أو حتى على النظام الراســـمالى بصورته حين يصل الى مرحلة أبعد من الانحلال .

لقد أشرنا فى الجزء السابق الى ان التطور الرأسمالى يتجه الى تحطيم القواعد الاجتماعية النفسية التى يرتكز عليها النظام الرأسمالى ذاته . فطاعة العامل وتلبيته الأوامر لم تكن قط مستوحاة من اعتقاد تعقلى فى المزايا التى يوفرها له ذلك الموقف ، ولكنها ترجع الى النظام الذى اعتاده وورثه عن صاحب العمل البورجوازى ، الذى ورثه بدوره من سلفه الاقطاعى . وقد اختصت البروليتاريا صاحب العمل هذا بكل الاحترام الذى كان أجدادهم يكنونه لسادتهـم الاقطاعيين الذين ســـاعد خلفاؤهم بدورهم على تســـهيل مهمته البورجوازية ، بالاســـتمرار فى ممارسة السلطة السياسية خلال الجزء الأكبر من تاريخ الرأسمالية .

وقد ضحت البورجوازية بتحطيم « طبقتها الحامية » وبقبول

المساواة فى المجال السياسى وبتعليم العاملين انهم مواطنون لهم ماللاخرين ... ضحت بهذه المزية الموروثة عن النظام الاقطاعى . وكانت السلطة الباقية كافية لفترة ما ، لاسدال ستار على التحول التدريجى المستمر الذى كان من شأنه فى المدى الطويل ان يقضى على نظام المصنع الصغير ، ومنذ ذلك الحين تلاشى الجانب الاكبر من تلك السلطة ، فقد اختفت غالبية وسائل الضغط الكفيلة باقرار النظام ، كما اختفت امكانيات استخدامها . واختفى التأييد الادبى الذى كانت تمنحه الجماعة من قبل صاحب العمل ، حين كان يوقع العقاب على من يخالف النظام . واختفى أخيرا ذلك الموقف المؤيد من جانب السلطات العامة ، وبصفة خاصة بسبب زوال التأثير الادبى المشار اليه ونستطيع أن نترسم خطوة بخطوة التطور الذى ادى بهذه السلطات الى اتخاذ موقف حيادى ثم الى الدفاع عن حق العامل فى أن يعتبر شريكا يقف على قدم المساواة مع صاحب العمل الذى يتعاقد معه ، وأخيرا الى تأييد ومساندة النقابات ضد أصحاب الاعمال .

ونظرا الى هذه الاوضاع ، فليس ثمة حاجة الى التكهن بما يكون عليه المستقبل البعيد ، لنتصور مواقف « **يمكن أن تكون فيها الاشتراكية الوسيلة لاقرار النظام فى العمل** » ولكن من الواضح على أية حال أن المزايا التى ستتهيأ للادارة الاشتراكية فى هذا الشأن انما هى من الأهمية بالقدر الذى يجعل لها مقاما كبيرا فى ميزان الانتاجية .

أولا : فوسائل اقرار النظام التى يمكن الادارة الاشتراكية استخدامها ، سوف تكون أكثر تنوعا من تلك التى تستطيع أن تمارسها الآن الادارة الرأسمالية . فالتهديد بالفصل هو وسيلة الضغط الوحيدة التى بقيت لهذه الادارة الرأسمالية كما أن هذا السلاح نفسه قد أعد بحيث يمتد أثره الى اليد التى تحاول استخدامه . ولكن التهديد بالفصل من جانب الادارة الاشتراكية لا يمكن — على عكس ذلك — أن يساوى تهديدا بقطع عيش العامل الجامح ، دون ان يستطيع ان يجد وسيلة للرزق فى وظيفة أخرى . وعلاوة على ذلك ، فانه على حين لا يوجد فى النظام الرأسمالى بصفة عامة وسيلة وسطا بين الفصل من ناحية والتسامح والعفو من ناحية أخرى ، فان الادارة الاشتراكية تستطيع تطبيق عقوبة الفصل ثم توقيع عقوبات اخرى كذلك . ومن بين اخف هذه العقوبات مالا تستطيع الادارة الرأسمالية توقيعه نظرا لعدم تخويلها سلطة ذلك . ولكن مجرد الردع والتأنيب فى ظل ظروف اجتماعية جديدة قد يكون له من الأثر مالا يتسنى له فى ظل النظام الرأسمالى .

ثانيا : سوف يكون أكثر سهولة على الادارة الاشتراكية أن تستخدم وسائل الجزاء التى تحت تصرفها أيا كانت هذه الوسائل . فلن يعود هناك حكومة تتدخل فى منازعات العمل ، وسوف يكون موقف العداء من جانب طبقة المثقفين قد انتهى .

أما العداء من جانب أى شخص من هذه الفئة فسوف يجد من أثره مجتمع يؤمن من جديد بمبادئه . ولا شك أن مثل هذا المجتمع سوف يتمكن من قيادة الشباب بشكل حازم . وأخيرا وكما سبق

القول ، فان الرأى العام لن يتسامح فى أعمال يعتبرها هو ذاته شبه اجرامية ، فالاضراب مثلا سوف يعتبر تمردا .

وثالثا : فان الدوائر الحاكمة سوف يكون لديها من الاسباب لمساندة وتأييد مديرى المؤسسات والمشروعات ، أكثر بكثير مما يتوافر للحكومة فى ظل ديمقراطية رأسمالية . فموقف الحكومات الرأسمالية تجاه المنشآت والمشروعات ، يشبه ذلك الموقف الذى تسنده الديمقراطية السياسية الى المعارضه : فهو موقف ناقد خانق لحرية المنشآت وحركتها ، وبصفة خاصة متحلل من المسئولية . ولا يمكن أن يكون الأمر كذلك فى النظام الاشتراكى ، اذ سوف يكون وزير الانتاج مسئولا عن سير جهازه . حقيقة أن هذه المسئولية ستكون سياسية فقط ، وقد يمكن أن يحوى خطاب منمق يلقيه كثيرا من الاخطاء . غير أن المصلحة التى يمكن أن تراها الحكومة فى اتخاذ موقف مضاد من المؤسسات والمنشآت ، ستكون بالضرورة لا وجود لها ، وسوف يظهر بدلا منها دافع قوى لتمنى نجاح هذه المؤسسات ، وسوف تكف « الضرورات الاقتصادية » عن أن تكون مادة لاسخرية ، وسوف تعنى محاولة شل سير جهاز المؤسسات وصرف العمال عن عملهم هجوما موجها ضد الحكومة . ويحق لنا أن نعتقد أنها سوف ترد على مثل هذه المحاولات بكل شدة .

على أن الاعتراضات المختلفة التى يمكن أن تثار فى الناحية فى وجه تعميمات مستوحاة من التجربة الروسية ، لا تنقص شيئا من قيمة هذه النتائج ، فى حالات لن تثير مثل هذه الصعوبات التى واجهتها التجربة الروسية ، حين يكون المجتمع الاشتراكى أكثر نضجا .

لقد قضت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ على تنظيمات البروليتاريا الصناعية الروسية ، وحينئذ أطلقت الجماهير لنفسها العنان ، وجسمت مفهومها لنظام الجديد فى كثرة الاضرابات وفى صورة عطلات الاعياد وفى تملكها المصانع . وكانت الادارة بمعرفة لجان المؤسسات أو بمعرفة النقابات موضع البحث ، وكان كثير من المديرين يوافقون عليها . وقد أمكن بصعوبة الاحتفاظ بحد أدنى من السلطة والنفوذ للمهندسين وللمجلس الأعلى ، وفقا للاتفاق الذى تم فى أوائل سنة ١٩١٨ والذى كانت آثاره السيئة أحد العوامل الرئسية التى دفعت لينين فى سنة ١٩٢١ الى انتهاج « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، ومنذ ذلك الحين لم تكن المواقف التى اتخذتها النقابات بعيدة عن الحرية الاقتصادية ، بعد أن تغيرت وظائف هذه النقابات عن مثيلاتها فى ظل النظام الرأسمالى . ولكن الخطة الخمسية الاولى (١٩٢٨) وضعت حدا لكل هذا التخبط : فمنذ سنة ١٩٢٨ زادت قبضة الحكومة على البروليتاريا الصناعية عما كانت عليه الحال فى عهد آخر القياصرة . وأيا كانت الاخطاء والفشل الذى لحق بالباشفية ، فلا شك انهم نجحوا دائما منذ ذلك الحين فى اقرار نظام العمل . كما أن الوسائل التى استخدموها فى الوصول الى هذه النتيجة تتضمن تجربة مفيدة للغاية .

ولم تلغ النقابات فى روسيا ، بل على العكس شجعتها الحكومة ، فزاد عدد اعضائها بدرجة سريعة حتى بلغ ١٧ مليونا فى سنة ١٩٣٢ .

ولكنها أصبحت ـ وقد كفت عن أن تكون اللسان المعبر عن مصالح الطوائف والفئات وعن ان تكون عاملا يعرقل سير النظام والانتاج ـ أصبحت المتحدث بلسان المصلحة الاجتماعية الذى يدعو الى النظام وزيادة الانتاج ، واتخذت بذلك موقفا يختلف كثيرا عن ذلك الموقف المعتاد للنقابات فى الدول الرأسمالية ، حتى أن بعض المنظمات العمالية الغربية رفضت الاعتراف بها كنقابات بالمعنى الصحيح . فقد كفت هذه النقابات عن معارضة أساليب التقشف والحرمان التى كان يتطلبها التصنيع السريع ، كما قبلت بترحيب ، زيادة يوم العمل دون أجور اضافيه ، وكذلك تركت مبدأ تساوى الاجور ووافقت على نظام جديد المكافآت وعوامل التشجيع على العمل . كذلك اعترفت بحق المدير فى فصل العمال واخيرا فقد أقرت ـ بالاشتراك مع « المحاكم » ولجان التطهير ـ الاجراءات الشديدة تجاه المتكاسلين وغير المنتجين . ولم يعد هناك قط مسألة حق الاضراب أو حق مراقبة الانتاج .

ولكن كل هذه التصرفات لم تثر اية صعوبة من الناحية النظرية . فالتعبير الغريب الذى يصف كل مالا يتفق تماما مع منطق الدولة بأنه ضد الثورةوضد تعاليم ماركس، يمكن أن يثيرالضحك. والواقع أنمثل هذا الموقف ليس فيه ما يعارض الاشتراكية : فمن المنطق وقد انتهت حرب الطبقات ، أن يتخلى الأفراد عن الاجراءات المعوقة التى تعرقل سير جهاز الانتاج ، وأن يتغير طابع الاتفاقات الجماعية . ويخطىء النقاد فى عدم الاعتراف بصرامة النظام الذاتى ونظام الجماعة ، الذى نجح المذهب الاشتراكى فى خلقه ، والذى يستجيب تماما للاعتبارات التى سبق أن أشرنا اليها فى هذا الشأن . وليس هؤلاء النقاد أقل خطأ فى عدم الاعتراف بالدور الذى لعبته فى ذلك النجاح ، السلطة التحكمية فى فرض النظام ، التى تساند وتكمل هذين النوعين من النظام السابق ذكرهما .

وقد اخضعت النقابات المختلفة وكذلك هيئتها المركزية لرقابة الحكومة والحزبالشيوعى . وقد اختفى العنصر الذى كان يعبر عنه « بمعارضة العمل » ، وأبعد الزعماء العماليون الذين كانوا يصرون على الاعتراف بوجود المصالح الخاصة العمال . وهكذا لم تعد النقابات منذ سنة ١٩٢٩ ، بل ومنذ اعادة التنظيم الحكومى فى سنة ١٩٢١ ، لم تعد فى وضع تستطيع فيه أن تقول شيئا أو أن تفعل شيئا يمكن انيعارض رغبات الفئة الحاكمة . فقد أصبحت اجهزة لهذه السلطة وهو مايوضح بجلاء احدى النقط التى عمدنا الى شرحها آنفا .

وكذلك تلزم الاشارة الى الفرق الذى يظهر فى هذا الصدد ، حين نشيد للعامل دائما بمعنى الواجب والاعتزاز بالمهنة وحبها ، بدلا من أن نسخر دائما من هذه الصفات واذا كانت الدولة الروسية تستطيع ـ خلافا للدولة الرأسمالية ـ أن تجعل تعليم الشباب متفقا وأهدافها ومفاهيمها الأساسية ، فان ذلك يزيد بدرجة كبيرة من امكانياتها لخلق جو ممناسب لنظام المصنع . وظاهر أنه ليس للمثقفين أن يعترضوا سبيل هذه الدعاية ، وليس هناك رأى عام يتسامح فى الخروج على هذه التعاليم .

واخيرا يعتبر الفصل الذى يرادف الحرمان ، والنقل الذى يرادف النفى ، « والزيارات » التى يقوم بها رجال الجيش الاحمر ... مجرد وسائل تستطيع الحكومة عمليا استخدامها للمحافظة على الانتاج . ولديها من الأسباب مايبرر استخدامها ، ومن المعروف للجميع أنها استخدمتها دون لين أو هوادة .

ومع ذلك فان هذه الجوانب البغيضة من سياسة فرض النظام لاتدخل فى مجال بحثنا الا بصفة عرضية . فالامكانيات التى أحاول تحديدها ليس فيها شىء من ذلك. اذ أن أعمال القسوة والعنف التى ارتكبت فى روسيا ضد أفراد أو جماعات بأسرها ،كانت ترجع الى كبير الى أن الثورةالاقتصادية لم تكن قد نضجت ، كما ترجع الى ظروف البلد والى صفة الفئة الحاكمة . ولن يكون مثل هذه القسوة وهذا العنف ضروريا فى ظروف أخرى ، وفى مراحل أخرى من التطور وفى ظل حكومة أخرى . ولو كان عدم جدوى توقيع العقاب معترفا به لسارت الامور على نحو أفضل . فالنقطة الرئيسية التى نخلص اليها من التجربة الروسية ، هى أن النظام الاشتراكى كان على الاقل قادرا على تنمية نظام الجماعة ، وعلى فرض النظام عن طريق سلطة تحكمية .

على أن مايهمنا هو المبدأ وحده ، وليست الصور الخاصة التى طبق بها . وهكذا فان المقارنة بين هذه الصور من ناحية ، والنظام الرأسمالى الذى تعرض للتدخل والقيود من ناحية أخرى ، لن تكون الا فى صالح النظام الاشتراكى .

ومن المهم أن نؤكد مرة أخرى اننا تعرضنا فقط لامكانيات واحتمالات . اذ يلزمنا الكثير من الفروض لتحويل هذه الامكانيات الى حقائق ، أو حتى الى احتمالات ممكنة عمليا . وليس ثمة ما يمنع من اتخاذ فروض أخرى يمكن أن تسفر عن نتائج مغايرة . فان الانحرافات عن أسس النظام الاشتراكى وعن نظام سير جهازه ، يمكن حدوثها بقدر ماتحدث فى المجتمع الرأسمالى . ومع ذلك فأعتقد أن القارىء — اذا كان يذكر مراحل هذا البحث — فسوف يقتنع بأن الاعتراضات المؤسسة على اعتبارات من هذا القبيل ، لن تنال بصورة جوهرية من قيمة رأينا ، أو بأنها — بتعبير أدق — اعتراضات لاتوجه الى الاشتراكية فى ذاتها كما عرفناها ، وانما توجه الى السمات التى تميز هذا النوع أو ذاك من الاشتراكية . ولا ينبغى أن يستخلص المرء من هذه الاعتراضات أن من العبث أو الخطأ أن نناضل من أجل **الاشتراكية** . وانما عليه أن يستخلص فقط ، أن النضال من أجل الاشتراكية لايستهدف وصفا محدودا ، مالم يكن مقترنا بمفهوم واضح لاسلوب النظام الاشتراكى الذى يمكن أن يتم . أما عن معرفة ما اذا كان ذلك الاسلوب من الاشتراكية يتفق والديمقراطية ، فهذا موضوع آخر .

مرحلة الانتقال

من المعترف به بصفة عامة أن الانتقال من النظام الرأسمالى الى الاشتراكى ، سوف يثير مشكلات مختلفة أيا كانت الظروف التى يتحقق فيها هذا الانتقال . ولما كانت طبيعة وحدة المشكلات يمكن أن تختلف الى حد كبير تبعا لمرحلة التطور التى بلغها النظام الرأسمالى ، وكذلك تبعا للوسائل التى يستطيع الجهاز الاشتراكى ويريد تطبيقها ، فانه يبدو من الفائدة اقامة نموذجين مختلفين بغية التمييز بين مجموعتين من الظروف المختلفة . وسوف نشير الىهذين النموذجين « بالاشتراكية الناضجة » و « الاشتراكية قبل النضج » ، وسنقتصر فى معالجتهما على مقارنتهما بالنظام الرأسمالى الحر الذى بلغ كامل نموه .

ويمكن ان تنطوى كافة الحجج الخاصة بحالة الاشتراكية قبل النضج فى النظرية الماركسية القائلة بأن النظام الاقتصادى يميل بنفسه الى أن يكون اشتراكيا ــ وذلك بتحقيق اشتراكية النفس البشرية . ونريد أن نقول بذلك ، أن الظروف الممهدة للاشتراكية سواء من الناحية الفنية أم التنظيمية أم التجارية أم الادارية أم النفسية تميل الى أن تدعم أكثر فأكثر . ولنتصور الحالة التى يمكن أن يكون عليها المستقبل فى المجتمع الرأسمالى اذا فرضنا هذا الاتجاه : سوف تكون المؤسسات والمشروعات ــ باستثناء القطاع الزراعى ــ فى قبضة عــدد صغير من الشركات الكبرى التى تسودها البيروقراطية . وستبطىء عجلة التقدم ويميل سعر الفائدة الى التلاشى ، لا بصفة مؤقتة تحت ضغط الســلطات العامة ، بل بصفة دائمة بسبب نضوب امكانيات الاستثمار ، وتختفى الشخصية من الادارة والمشروعات ، وتتحول الملكية الى حيازة من الاسهم والسندات . وليست آثار مثل هذه الحالة بخافية فيما يتعلق بالانتقال الذى يتم على مهل الى النظام الاشتراكى . غير أن هناك نقطتين يجدر الاشارة اليهما .

أولا : أن الاشخاص المختلفين ــ بل والاشتراكيين أنفسهم ــ يمكن أن يختلفوا فى الرأى ، سواء فى تقدير درجة التطور التى يرون وجوب بلوغها قبل أن يمكن الانتقال الى النظام الاشتراكى فىظروف مرضية ، أم فى تقدير الحدود التى اقترب فيهــا المجتمع ــ فى وقت معين ــ من مثل هذه الحالة . ومثل هذه الخلافات فى الرأى طبيعية تماما ، اذا عرفنا أن السير نحو الاشتراكية والذى يرتبط بالتطور الرأسمالى ، يتقدم بخطا محسوبة ولا يتخطى مطلقا الاشارات الضوئية التى توضح بما لايدع مجالا للشك ما اذا كان الطريق مفتوحا أمامها . على أن فرص اختلاف الآراء بين المراقبين الحسنى النية ، قد زادت بدرجة كبيرة ، نتيجة لان الظروف اللازمة للنجاح لاتتحقق بالضرورة بدرجة واحدة

هنا أو هناك • ويمكن أن نقول مثلا ــ دون تأكيـــد قاطع ــ ان الهيـكل الصناعي فى الولايات المتحدة ، منظورا اليه فى ذاته ، كان فى سنة ١٩١٣ أقرب للنمو الكامل منه فى ألمانيا . ومع ذلك فقليل أولئك الذين يشكون ــ فيما لو طبق النظام الاشــتراكي فى هاتين الدولتين ــ فى أن فرص النجاح كانت تبدو أكبر بكثير لدى الالمان ، الذين كان تنظم صفوفهم خير بيروقراطية عرفها العالم ، والذين عرفوا بنقاباتهم الممتازة . ومع ذلك ففيما وراء اختلاف الآراء المخلصة الصــادقة ، نجد اننا لا يمكن الا أن يراودنا الشك ، فى أن أحد الاحزاب المتنـــازعة لايقر ولن يقر أبدا بأن الثمار قد نضجت ،لانه لا يريد ارتقاء النظام الاشتراكى ، بينما الجانب الآخر ــ لدوافع منبثقة عن نزعة مثالية ــ على استعداد مستمر للكشف عن مظاهر النضج ..

ومن ناحية أخرى يتضمن الانتقــال ــ حتى بفرض بلوغ مرحلة من النضج لا يمكن انكارها ــ يتضـــمن دائما نوعا من التدخل ويثير سلسلة من المشكلات .

فالتطور الرأسمالى يشكل الاشياء والنفوس لصالح الاشتراكية . وقد يستطيع فى الحـالة الجدية أن يدفع هذا الاسـتعداد الى درجة بعيدة ، بحيث لايعدو قطع الحبل السرى أن يكون اجراء شـكليا • غير أن النظام الراسمالى ــ حتى فى مثل هذه الحالة ــ لن يتحول تلقائيـا الى نظام اشتراكى : فالخطوة الاخيرة ، وهى التبنى الرسمى للنظـام الاشتراكى بوصـــفه قانونا لحياة الجماعة ، يجب دائما أن يتحقق فى صورة تعديل للدستور مثلا . ولكن الشعب لا ينتظر ــ عمليا ــ ظهور الظرف الملائم اذ أن النضج يمكن أن يتم فى وقت لم يتم فيــه القضـاء على المصالح والمواقف الرأسمالية فى كافة أرجاء البناء الاجتماعى • ومن هنا لن يـكون اقرار التعديل الدسـتورى فى مثل هذه الظروف مجرد اجراء شكلى ،بل سوف يكون من الضرورى التغلب على بعض المقاومات والعقبات .

الاشتراكية فى حالة النضج

اما اذا كانت الاحوال قد نضجت للانتقال الى الاشتراكية ، فلن تكون العقبات التى تواجهها كئودا أو خطيرة . وتتضمن فكرة النضج ان تكون المقاومة ضعيفة ، والتعاون بين الجانب الاكبر من الطبقات متوافر . ومن مظاهر هذا التعاون امكان اقرار النظام الجديد سلميا عن طريق تعديل الدستور مثلا . وفى هذه الحالة يدرك الشعب طبيعة العمل الذى حققه ، وتستسلم غالبية خصومه دون كبير عناء . وحينئذ لا يشعر أحد بهزة أرضية أو بقفزة الى عالم مجهول .

ومع ذلك فاحتمال الثورة ـ حتى فى مثل هذه الحالة ـ غير مستبعد تماما . ولكن مثل هذه المخاطر لا يخشى منها . على أن ما يقلل من فرص الاندفاعة الثورية ، ليس هو ضعف المقاومة المنظمة من ناحية ، والتحريض على أساليب الضعف من ناحية أخرى ، بل كذلك وجود مجموعة من الرجال المحنكين المسئولين المستعدين لتولى مقاليد الحكم ، والذين لديهم القدرة والرغبة فى حفظ النظام واستخدام الاساليب المناسبة لاستهلاك الصدمة ، يعاونهم موظفون متمرنون من الدولة والمؤسسات ، على استعداد لتقبل أوامر السلطة الشرعية أيا كانت ، دون أن يتدخلوا بحال لخدمة المصالح الراسمالية .

وسوف نحاول تبسيط المشكلات الانتقالية التى سوف تواجه الوزارة او المجلس المركزى الجديد ، بافتراض أنها سوف تحترم استقرار أوضاع الريف والزراعة . ومثل هذا الاعتدال لن يكون من أثره فقط تجنب صعوبات قد تكون مدعاة للفشل ، ولكن من أثره كذلك أن يهيىء مزيدا من التأييد للسلطات ، ذلك أن أحدا لا يكره الصناعة الكبيرة والمصالح الراسمالية بقدر ما يكرهها الفلاحون من أعماق قلوبهم . ويمكن كذلك أن نتوقع توافقا وتراضيا بين المجلس الاشتراكى والطوائف الاخرى ، اذ يمكن أن يتاح للصانع الصغير ـ على الاقل بصفة وقتية ـ أن يحقق أرباحا بمزاولة مهنته ، كما يستطيع تاجر التجزئة الصغير الذى يعمل لحسابه أن يستمر فى بيع سلعه ، تماما كما يفعل حاليا تجار الدخان فى البلاد التى تحتكر الدولة فيها انتاج هذه السلعة . ويمكن من ناحية أخرى ـ وفقا للمبادىء السابق الاشارة اليها ـ مراعاة مصالح الاشخاص الذين لا تحكم أعمالهم قواعد ثابتة موضوعة ـ نعنى بهم المديرين ـ بحيث يمكن تجنب هزة شديدة فى تسيير الجهاز الاقتصادى ومع ذلك فان التطبيق الصارم للمثل القائمة على تحقيق المساواة المطلقة يمكن أن يفسد كل شىء .

وماذا عن المصالح الراسمالية ؟ يمكن حين تتطور الظروف ويحين الوقت لتمثيل هذه المصالح الراسمالية فى مصالح حملة الاسهم

والسندات « مع شمول هذه الاخيرة للرهونات وبوالص التامين » .على أن مفاجأة سوف تنتظر أولئك الحاملين للأوراق المالية ، من جانب الاشتراكيين الذين يؤمنون بكتاب واحد «هو التوراة الماركسية »والذين يتصورون حملة الأوراق المالية انهم حفنة من المتعطلين الواسعى الثراء . والواقع أن هذه الجماعة يمكن أن تنمو « فى الولايات المتحدة مثلا » لتشمل غالبية الناخبين حتى يحين الحين الذى تدق فيه ساعة النضج الاشتراكي ، ولا شك أن هؤلاء سوف ينظرون شزرا الى كل محاولة تستهدف مصادرة أموالهم من القيم المنقولة أيا كانت قيمتها من الضآلة . ولكنه لا يهمنا كثيرا أن نعرف ما اذا كان النظام الاشتراكى يستطيع أو ينبغى أن يعمد الى المصادرة دون تعويض أصحاب الاموال . فكل ما يهمنا هو أنه ليس هناك من ضرورة اقتصادية يمكن ان تضطره الى التصرف على ذلك النحو ،وانه اذا قرر المصادرة دون تعويض فسوف يكون هذا الاجراء منبعثا عن الاختيار الحر للجماعة ، التى تستجيب للمبادىء التى اتخذتها ، دون أن يكون ذلك راجعا الى أى اعتبار آخر من الانتهازية . والواقع أن دفع فوائد السندات والديون ، الى جانب دفع فوائد بدلا من الارباح التى كانت توزع عن السندات التى يصدرها المجلس المركزى لتعويض المساهمين القدامى ، بحيث يحصل هؤلاء المساهمون على ما كانوا يحصلون عليه من أرباح موزعة فى الماضى ، لن يكون عبئا ماليا ينوء به النظام الاشتراكى .

ويكفى للاقتناع بذلك أن نلقى نظرة على الاحصاءات المالية . وبقدر ما تستمر الادارة الاشتراكية فى استخدام المدخرات الخاصة ، يمكن أن يكون تحمل هذا العبء من السياسة السليمة .

على أنه يمكن تحديد أمد هذا العبء زمنيا ، سواء بتحويل كافة التعويضات الى دفعات سنوية استهلاكية ، أو باستخدام مناسب لضرائب الدخل والايلولة التى يمكن ان تؤدى بذلك خدمة أخيرة ، قبل أن تختفى نهائيا هذه الضرائب .

وفى رأيي أن الظواهر السابقة تميز الى حد بعيد أسلوبا عمليا للانتقال بصفة رسمية الى الاشتراكية ، وهو الأسلوب الذى يمكن أن يحقق المهام المرتبطة بهذه المرحلة بصورة حازمة معتدلة ودون مخاطرة ، مع حصر تبديد الطاقات والخسائر التى تلحق بالقيم الاقتصادية فى أضيق نطاق . وينبغى الا يستبعد مديرو المؤسسات الكبرى ، الا اذا كانت هناك دوافع خاصة تحتم ذلك . واذا كان هناك بين المنشآت — فى فترة الانتقال — شركات تضامن أو توصية أو ذات مسئولية محدودة، فان هذه الشركات تحول أولا الى شركات مساهمة ثم تضم للقطاع العام شأنها شأن باقى الشركات الاخرى . وطبيعى أن تأسيس منشآت جديدة سيكون محظورا . وسوف يعدل الاساس الذى تقوم عليه العلاقات بين الشركات ، وبصفة خاصة فى حالة الشركات القابضة ، بحيث تقتصر على الحد الذى يكفل الكفاية الادارية . وسوف تحول كافة المصاريف الى فروع لبنك الاصدار المركزى ، وسيتاح لها بهذه الصورة الاحتفاظ لا ببعض وظائفها الروتينية فحسب ، بل يمكن كذلك أن تحتفظ بنوع من السيطرة على ادارة المؤسسات عن طريق ممارسة

حقها فى منح او رفض « القروض ». ويمكن فى مثل هذه الحالة ان يترك البنك المركزى مستقلا عن وزارة الانتاج نفسها ، ليباشر نوعا من الرقابة والاشراف العام .

وهكذا يتوافر النظام الاقتصادى الوقت اللازم ليثبت ويقوى دعائمه ، بينما يمكن ان تحل المشكلات الصغيرة المرتبطة بمرحلة الانتقال واحدة بعد أخرى . وسوف تكون التعديلات التى يلزم ادخالها على الانتاج طفيفة ـ ولتكن فى البداية فى حدود ٥٪ من الانتاج الكلى ـ والواقع أن هيكل الطلب على السلع والخدمات لن يتأثر بشكل محسوس ، مالم تفرض مبادىء المساواة سيادتها بصورة أقوى مما افترضنا ، حقيقة ان نقل المهنيين (كالقانونيين مثلا) الى وظائف أخرى سيكون أوسع نطاقا ، ذلك أن بعض الوظائف التى كانت قائمة لخدمة الرأسماليين لن يعود هناك سبب لوجودها فى الاقتصاد الاشتراكى . غير أن هذه التنقلات لن تخلق ـ هى الأخرى ـ صعوبات كبيرة . كما أن المشكلات الاكثر أهمية ، والتى يثيرها التخلص من وحدات الانتاج الضعيفة ، واختيار الاماكن المناسبة لقيام المؤسسات ، وكذلك اعادة التوزيع الكافى المرتبط بذلك ، ووضع أسس وقواعد انتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية وغير ذلك ، هذه المشكلات لن يكون من المحتم مهاجمتها ، قبل أن يستقر النظام الاقتصادى ويبدأ سير جهازه دون عقبات تعترضه . ويحق لنا أن نتوقع من نظام اشتراكى بهذه الصورة أن يحقق مع الوقت جميع الامكانيات التى يتيحها تنظيمه ، للقيام بوظيفته على خير وجه .

١ ـ أما فى الحالة الثانية، تلك التى يطبق فيها مبدأ الاشتراكية قبل اوانه ، فلن تكون اية ظاهرة مماثلة لما سبق ممكنة . ويمكن تعريف هذه الحالة بأنها انتقال من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى، يتم فى وقت تكون فيه فئة الاشتراكيين قد استطاعت بسط نفوذها على الاجهزة المركزية للدولة الرأسمالية ، دون ان تكون الامور والنفوس قد أعدت وهيئت مع ذلك للنظام الجديد . ونكرر هنا انه ليس مجال الوقوف عند بحث حالات يكون فيها هذا الانتقال سابقا للاوان ، بحيث يصبح أى أمل فى نجاحه ضربا من الخيال ، وبحيث تسفر محاولة الاستيلاء على السلطة عن فشل يدعو للسخرية . ولا أريد مع هذا التحفظ ، القول بأن الانتقال الى الاشتراكية قبل الوقت المناسب لابد حتما ان يؤدى الى فشل تام، أو أن هذا التنظيم نصيبه العجز والانحلال فالواقع أن الأحوال فى المدى الطويل تصبح أكثر فأكثر مواتاة للمطالب الاشتراكية .

٢ ـ ويستطيع القارىء بسهولة أن يدرك عدم النضج أو عدم الاستعداد هذا ، بأن يضع تحت ناظره صورة حالة ناضجة للاشتراكية كتلك التى ترسمناها فى الفصل السابق، والتى يهمنى مع ذلك أن أضيف اليها بعض الرتوش المستوحاة من الحالة الخاصة التى شهدتها الولايات المتحدة سنة ١٩٣٢ .

لقد سبقت فترة من النشاط الصناعى اقوى « ولكنه ليس غير عادى اذا ما قيس بمعدلات التقدم » سبقت وقوع أزمة كانت شدتها ذاتها دليلا على جسامة التعديلات التى دعت الى ضرورتها آثار «التقدم» ومع ذلك فان هذا التقدم فى فروع الاقتصاد الرئيسية لم يكن قد وصل الى أوجه . ويكفى للاقتناع بذلك أن ننظر الى حالة قطاعات كهربة الريف ، وكهربة أدوات الاستعمال المنزلى والمنتجات الكيماوية الجديدة، وأخيرا الى الامكانيات والآفاق المفتوحة أمام صناعة البناء . لقد كان من الممكن اذن أن نتوقع ـ دون مخاطرة الوقوع فى الخطأ ـ ان اشتراكية بيروقراطية سوف تؤدى الى خسارة كبيرة من الطاقة المجددة ، والفاعلية الانتاجية ، والرفاهية المستقبلة للجماهير . على أنه مما يدعو للسخرية أن نلاحظ أن فئة المثقفين الذين يميلون الى الاشتراكية ، قد استطاعت ـ بفضل الحالة الهستيرية التى تولدت عن الأزمة ـ أن تقنع الجمهور برأى معارض تماما . ومع ذلك فان هذه الملاحظة تتعلق بالنفسية الاجتماعية التى نمت بفعل الأزمة اكثر مما تتعلق بالتفسير الاقتصادى لهذه الازمة .

وكان التنظيم الاقتصادى والاجتماعى يتميز كذلك بعدم النضج .

فلم يكن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبيرا جدا فحسب ، بل كان نمو المنشآت الضخمة ذاتها كذلك بعيدا عن أن يصل الى تلك الدرجة التى كان يمكن فيها بسهولة تطبيق وسائل الانتقال الى الاشتراكية «على البارد» كما أشرنا اليها قبلا . واذا كنا نعتبر من بين المنشآت الضخمة تلك التى يبلغ رأسمالها ٥٠ مليون دولار ، فان ٥٣ر٣٪ فقط من رأس المال الوطنى كان مملوكا للشركات الكبرى ، وتهبط هذه النسبة الى ٣٦ر٢٪ اذا استبعدنا الشركات المالية ومؤسسات الخدمات العامة ، ولكن الشركات التى هى أقل حجما لا تتهيأ بسهولة للنظام الاشتراكى . وليس من المتوقع أن نستطيع فى هذه الحالة أن تستمر فى العمل بشكلها الحالى .

واذا نزلنا مع ذلك الى حدود رأس مال قدره ١٠ ملايين دولار فقط ، فلن ترتفع النسبة الا الى ٦٧ر٥ ٪ و ٥٢ر٧ ٪ على التوالى . وكان تسيير جهاز اقتصادى بهذه الصورة بمعرفة ادارة اشتراكية ، يمثل فى ذاته مهمة مروعة ، وخاصة فى حالة عدم وجود ادارة محنكة ، ومع سوء تنظيم العمال الذين كان بعض زعمائهم النقابيين لا يتمتعون بتأييدهم .

على أن النفوس كانت أقل تهيئة للنظام الاشتراكى فبرغم الصدمة التى تولدت عن الازمة ، لم يكن رجال الاعمال وحدهم — بل كان كذلك جانب كبير من العمال والفلاحين — يفكرون ويشعرون وفقا لمبادىء النظام البورجوازى ، ولم يكن لديهم فى الحقيقة أى مفهوم واضح عن نظام بديل : اذ كانوا لايزالون ينظرون الى فكرة الاشتراكية ، بل والى بعض الاصلاحات على أنها لا تتفق مع المصالح الامريكية . فلم يكن أى حزب اشتراكى له أثره ، والواقع أنه لم يكن هناك أى تأييد جماهيرى لأى من الجماعات الاشتراكية الرسمية اللهم الا فى حالة الشيوعيين الستالينيين . فكان الفلاحون يشعرون نحو الاشتراكية « ولو أنها لم تكن لتدخر وسعا فى تأبينهم » بكراهية لاتكاد تقل عن تلك التى كانوا يبدونها للشركات الكبرى بصفة عامة وشركات السكك الحديدية بصفة خاصه . بينما كان التأييد الذى تحظى به الاشتراكية ضعيفا ، وفى غالبيه الاحوال اما فاترا أو مغرضا ، كانت المعارضة قوية وكانت تلك المعارضة من جانب رجال يعتقدون مخلصين أن أحدا « وبما فى ذلك الدولة » لايستطيع أن يقوم بمهمتهم بمثل الكفاية التى يؤدونها بها ، وأنهم بمعارضتهم نزع الملكيات ، انما يناضلون لا من أجل مصالحهم الخاصة فحسب ، بل وكذلك من أجل المصلحة العامة .

لقد كانت البورجوازية الامريكية فى سبيل فقد حيويتها ، ولكنها لم تكن قد فقدتها كلية ، وكان يمكن أن تعارض بوعى تام ، وتستطيع أن ترفض تأييدا أو مساعدة للنظام الجديد . وكان يمكن أن يتطلب الموقف ضرورة استخدام القوة لا ضد الأفراد بل ضد الجماعات والطبقات . كما كان يمكن أن يواجه النظام الجديد بمشكلة تعذر اقراره عن طريق تعديل فى الدستور ، أى دون توقف أستمرار الشرعية القانونية . وكان يمكن أن يتطلب اقرار النظام الجديد قيام ثورة طاحنة دامية .

حقيقة أنه يمكن القول بأن مثل هذه الحالة الخاصة من عدم

النضج لتدخل فى نطاق الحالات الميئوس منها . غير ان هـذه الصورة التى ترسمها ، تضم وتوضح أهم السمات التى تميز كل حالة سابقة لاوانها فى الانتقال الى الاشتراكية ،وسوف نستخدمها من ثم فى مناقشة الحالة العامة .

وهذه الحالة، هى التى ينظر اليها الاشتراكيون الذين تابى غالبيتهم ان تقنع الا بالقضاء كلية على النظام الراسمالى بأيدى البروليتاريا . على أننا لسنا مدفوعين ـ حين نبحث النتائج المترتبة على اقتران سنوح الفرصة السياسية بنقص الاستعداد الاقتصادى ـ لسنا مدفوعين باستمرار بقاء الايديولوجية الثورية التى كان يعتنقها البورجوازيون من قبل .

٣ ـ ولنفرض اذن أن « الشعب الثورى » ـ وهو تعبير أصبح خلال الثورة البلشفية لقبا رسميا ـ استولى على ادارة الاجهزة المركزية للدولة وعلى الاحزاب غير الاشتراكية والصحافة غير الاشتراكية الخ .. ونصب رجاله عليها ففى هذه الحالة سوف يحمل جانب من موظفى هذه الاجهزة ومستخدمى المنشآت الصناعية والتجارية ، على تعاون لا ارادى مع النظام الجديد ،كما يحل محل فريق منهم الزعماء النقابيون والمثقفون الذين ينتقلون الى الوظائف . وسوف نمنح المجلس المركزى ورقتين رابحتين يلعب بهما هما : جيش أحمر له من القوة ما يمكنه من خنق كل مقاومة سافرة ، وردع كل انحراف أو تطرف ، وخاصة اجراءات الاشتراكية المرتجلة ، واستيلاء العمال بالقوة على ادارة المصانع. ولديه من المنطق ما يجعله يترك الزراع والفلاحين فى هدوء وسلام كما أشرنا الى ذلك من قبل .

ولن تقدم أية افتراضات بشأن درجة التعقل أو الانسانية فيما يتصل بمعاملة أفراد الطبقات التى كانت تتمتع بالسيادة والسيطرة من قبل . والواقع أن من الصعب أن نتصور فى مثل هذه الظروف ، أن هذه المعاملة لايمكن الا أن تكون شديدة قاسية . وسوف ينساق هؤلاء الثوريون ، الذين يعرفون أن خصومهم لا يمكن الا ان يعتبروا عملهم اعتداء تدمغه الخيانة ، وانهم معرضون للمصير المحزن الذى لقيه نفسه كارل ليكبنخت ، وروزا لكسمبرج ... سوف ينساقون سريعا الى اتخاذ اجراءات أكثر عنفا من تلك التى كانوا يفكرون فيها بادىء الامر . ولن يستطيعوا الامتناع عن أن يعاملوا بوحشية اجرامية أعداء يعتبرونهم مجرمين خطرين ـ سواء أكانوا من رجال الحكم السابق أم من المعارضين المنتمين للحزب اليسارى الجديد ـ ومع ذلك فلن يستطيع العنف أو القسوة حل مشكلات الساعة . فماذا يجب أن يفعله المجلس المركزى اذن بعد أن كشف عن التخريب وطالب بسلطات اضافية لاقامة العدالة ضد المتآمرين ؟.

ان أول مايفرض عليه فى مثل هذه الظروف هو أن يسلك طريق التضخم ـ فيجب الاستيلاء على البنوك ثم ادماجها مع الخزانة العامة ، أو التنسيق بينها وبين الخزانة العامة . ويجب على الوزارة (أو المجلس) أن تحترم قدر الامكان الاساليب النقدية التقليدية . وانى اعتبر هذا التضخم أمرا حتميا ، ذلك أن أحدا من الاشتراكيين الذين اعرفهم لاينكر أبدا فى هذه الحالة ، أن الثورة ستشل النظام الاقتصادى

بصفة وقتية على الاقل ، وأن الخزانة والدوائر المالية سوف تنقصها الاموال السائلة بصفة وقتية كذلك . ونظرا لان النظام الاشتراكي للمحاسبة وحساب « وحدات الدخل » لن يكون فى استطاعته حينئذ ان يعمل ، فان يكون أمام الحكومة الا أن تتبع سياسة مماثلة لتلك التى طبقت فى المانيا قبل وبعد الحرب العالمية الاولى ، أو فى فرنسا خلال وبعد ثورة سنة ١٧٨٩ . وذلك برغم أن استمرار التضخم فى هاتين الحالتين لمدة طويلة للغاية ، كان يرجع على وجه التحديد الى رفض القضاء على نظام الملكية الخاصة وأساليب المجتمع الرأسمالى ، اذ لن يكون لهذا الاختلاف أى اثر فى المجتمع الاشتراكى .

غير أنه ينبغى أن نضيف الى ذلك انه سوف يكون لدى الحكومة ــ بصرف النظر عن احكام الضرورة ــ سبب آخر لسلوك ذلك الطريق . اذ يمثل التضخم فى ذاته وسيلة فائقة لتذليل بعض صعوبات المرحلة الانتقالية . والوصول الى نزع جزئى للملكية .

فمن الواضح ــ فيما يتعلق بالنقطة الأولى ــ أن زيادة كبيرة فى الاجور الاسمية سوف تساعد لفترة من الوقت على تهدئة موجة السخط التى يثيرها انخفاض الاجور الحقيقية ، الذى لن يكون ثمة بد منه بصفة وقتية على الأقل .

أما فيما يتعلق بالنقطة (الثانية) فان التضخم يقلل ــ دون شعور بالمرارة والألم وبطريقة بسيطة ــ من قيمة ما لاصحاب الحقوق النقدية . بل ان المجلس يستطيع تسهيل مهمته بدرجة كبيرة ، بأن يدفع لأصحاب رءوس الأموال الحقيقية ــ كالمصانع وما اليها ــ تعويضات أيا كان مبلغها ، اذا كان يرى أن قيمتها سوف يأكلها التضخم قبل مضى وقت طويل . وأخيرا يجب الا يغرب عن بالنا أن كبش التضخم سوف يحطم بضرباته القوية عددا من المنشآت الخاصة التى لن تمس ابتداء ، والواقع ــ وهو ما لم يفت لينين الاشارة اليه ــ أنه لا شىء يبعث الوهن والانحلال كالتضخم ، وفى ذلك يقول لينين : « لكى تقضوا على النظام البورجوازى ، عليكم بالتضخم » .

٤ ــ أما الشىء الثانى الذى يجب عمله بعد تولى مقاليد السلطة فينحصر فى تنفيذ اجراءات الاشتراكية . وترجع مناقشة مشكلات الانتقال الى خلاف قديم قام « بين الاشتراكيين أنفسهم ، وبالتحديد بين الاشتراكيين بمعنى الكلمة وبين أولئك الذين يجدر تسميتهم بالعماليين » خلاف حول اشتراكية كاملة تتحقق دفعة واحدة أو اشتراكية جزئية تتحقق تدريجيا . ويبدو أن كثيرين من الاشتراكيين يعتقدون ان عليهم أن يكونوا فى جميع الاحوال أنصار اشتراكية كاملة ، وأن ينظروا فى ازدراء الى هؤلاء العماليين الضعفاء المتأثرين بكوامن باقية من شعورهم بالمسئولية . وأنى أضم رأيى للفريق الأول . والواقع أننا لا نناقش الآن سياسة الانتقال من النظام الرأسمالى ، فهذه مسألة أخرى مغايرة تماما ، سوف نستهدفها حين نرى أن الاشتراكية التدريجية فى اطار النظام الرأسمالى ليست ممكنة فحسب ، بل انها تمثل الحل الراجح الذى يمكن أن نتوقعه . ولكنا نبحث سياسة الانتقال التى يجب تطبيقها ، بعد ارتقاء النظام الاشتراكى بفعل ثورة سياسية .

من الصعب فى مثل هذه الحالة ــ حتى اذا كانت الإنحرافات او الاخطاء المرتكبة لا تتجاوز أقل حد ممكن ، وحتى اذا فرضت ادارة قوية اجراءات منسقة نسبيا ــ من الصعب أن نتصور مرحلة تكون فيها اجراءاتالاشتراكية قد طبقت على بعض الصناعات الكبرى ، بينما لا يزال البعض الآخر مستمرا فى العمل وكأن شيئا لم يحدث. ويمكن جدا فى ظل حكومة ثورية ترى واجبا عليها أن تطبق على الأقل بعض المبادىء التى كان ينادىبها حزبها حين كان بعيدا عنالسلطة والمسئولية ــ أن تتوقف الصناعات الباقية كافة فى النظام الخاص عن العمل ــ ولن يكون هذا التوقف فى رأيى ناتجا أساسا عن عوامل التعويق التى يمكن أن نتوقعها من جانب أصحاب المصالح الرأسمالية ، ذلك أن سلطتهم الحالية سوف تنخفض الى حد كبير ، حين يعمل هؤلاء تحت اشراف ممثلى الشعب . ومن ناحية اخرى فانه ليس من تقاليد البورجوازية أن تتخلى عن واجباتها اليومية ، فقد اعتاد البورجوازيون على العكس التعلق بوظائفهم . حقيقة أنه سوف تكون هناك مقاومة ، ولكنها ستكون بالأحرى فى المجال السياسى وخارج المصنع لا داخله . ولكن الفروع التى لم تطبق عليها الاجراءات الاشتراكية ، ستكف عن العمل بطريقتها الخاصة ــ وهى الطريقة الوحيدة التى تتناسب مع سير جهاز المنشأة الرأسمالية ــ وذلك لأنه سيحال بينها وبين العمل بسبب اشراف ممثلى الشعب عليها ، وعدم الثقة فيها من جانب عمالها ومن الجمهور .

ومع ذلك فان هذه الحجة تصح فقط بالنسبة للصناعات التى تعمل على نطاق واسع، والقطاعات التى يمكن أن تدمجمنشآتها بسهولة فى وحدات تعمل على مثل هذا النطاق الواسع . ولا تغطى تماما كل المنطقة التى تفصل بين القطاع الزراعى (الذى تركناه خارج نطاق اجراءات الاشتراكية) وبين الصناعات الكبيرة جدا . وفى هذا المجال الذى نجد فيه أساسا منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ، يستطيع المجلس المركزى أن يعمل بوحى من اعتبارات الظروف العملية ، فيستطيع بصفة خاصة أن يتقدم أو يحد من نشاطه بمراعاة تطور الاحوال . على أن مثل هذه السياسة تعتبر تطبيقا كاملا للاشتراكية بالمعنى الذى نقصده .

ولكن هل علينا أن نخلص من ذلك الى أن الاشتراكيين لن يستطيعوا خلال خمسين أو مائة عام من الآن أن يفعلوا شيئا الا الحث والانتظار ؟ يمكن الاجابه على ذلك بأنه اذا كان من غير الممكن أن نطالب حزبا ـ يحرص بطبيعته على أعضائه ـ بمثل هذه التضحية والانكار للذات ، فلا ينبغى أن ينسينا ذلك ، أن هناك حجة قوية تؤيد سياسة الانتظار ، بل أنه يمكن القول ـ وبكل منطق ـ أن من مصلحة الاشتراكيين أن يدعموا كل تطور يعمل لحسابهم ، وأن يعملوا تبعا لذلك على ازالة العقبات والقيود التى تعترض سبيل النظام الراسمالى ، بدلا من فرض القيود عليه بالتوالى

غير أن هذا الاعتبار لا يعنى فى رأيى انه ليس ثمة أمام الاشتراكيين ما يفعلونه ، فى الظروف الحاضرة على الاقل . حقيقة أن المحاولات التى تستهدف اقامة النظام الاشتراكى هذا الوقت تعنى فى غالبية الدول الكبيرة ، وفى كثير من الدول الصغيرة ، المغامرة بالفشل . ولكن هذا الفشل لن يكون بالضرورة فشلا للاشتراكية ذاتها ، بل فشلا للجماعات الاشتراكية المسئوله عن المغامرة نفسها ، فتستطيع جماعة أخرى ليست اشتراكية بالضرورة ، أن تستولى حينئذ بسهولة على ما تركته الاخرى من أسلاب . وحقيقة أن سياسة تطبيق الاجراءات الاشتراكية تمثل تجربة غير مؤكدة ، ولكن يستطيع الاشتراكيون أن يشتركوا فى تطبيق هذه الاجراءات على غرار الاحزاب الاخرى ، بمفهوم أكثر وضوحا للهدف دون أن يسيئوا الى نصرهم فى النهاية .

وسوف أضرب مثلا محدودا لتوضيح ذلك ، بانجلترا الحديثة التى تقدم كل الخصائص التى نتطلبها فى هذا المثال . فليس تكوينها الصناعى والتجارى ناضجا للانتقال بنجاح الى الاشتراكية دفعة واحدة ، وذلك لأن الرقابة على الشركات ليست مركزة بالدرجة الكافية . وعلى ذلك فليس المديرون أو الراسماليون بل ولا العمال مهيئين لتقبل هذا النظام . فما زالت فى انجلترا نسبة كبيرة من « الفردية » الحية ، المتاح لها من القوة ما يمكنها من النضال ورفض كل تعاون . ومن ناحية أخرى فانا نلاحظ منذ بداية هذا القرن تقريبا نقصا واضحا فى جهد المشروع ، أدى فيما أدى اليه من نتائج ، لا الى اقرار ادارة الدولة للفروع الهامة ورقابتها عليها فحسب (مثل انتاج الطاقة الكهربية) بل والى مطالبة جميع الاحزاب بهذه الادارة وهذه الرقابة ويمكن القول بأن النظام الراسمالى الانجليزى قد حقق ـ اكثر من أية حالة أخرى ـ الجانب الاكبر من مهمته . وعلاوة على ذلك فان الشعب الانجليزى فى مجموعه قد ألف سياسة الدولة فى التدخل

وادارة الاعمال . كما ان هناك مديرين مسئولين ينظمون صفوف العمال الانجليز ويقودونهم . ويمكن أن نضع ثقتنا فى وجود بيروقراطية مجربة لا يمكن أن تعجز مبادئها الثقافية والمعنوية فى تهيئة الموظفين الجدد ، الذين يفرض اتساع اختصاصات الدولة تجنيدهم . فالأمانة والنزاهة اللتان يمتاز بهما السياسى الانجليزى ، ووجود طبقة مديرة تمتاز بصفة استثنائية بالقدرة والكفاية ، كل ذلك سوف يذلل كثيرا من الصعاب التى لا يمكن التغلب عليها فى أى بلد آخر . فهذه الجماعة المديرة تجمع بصفة خاصة بين احترام التقاليد وبين مرونة الملاءمة والتهيؤ للاشخاص والاحوال والمبادىء الجديدة . وهذه الطبقة تتطلع الى الحكم ، ولكنها مهيأة تماما لأن تحكم لحساب مصالح متغيرة . فهى تحسن ادارة شئون انجلترا الصناعية بقدر ما أدارت شئون انجلترا الزراعية ، وشئون انجلترا التى تتبع سياسة الحماية التجارية بقدر حسن ادارتها لشئون انجلترا التى تسير على مبدأ حرية المبادلات فى التجارة. وأخيرا فان لديها - الى حد بعيد - فن تبنى سياسة المعارضين بل وأذهانهم كذلك .

ومن الممكن أن نتصور فى مثل هذه الظروف سياسة اشتراكية تستطيع أن تخطو خطوة واسعة نحو الاشتراكية ، بتنفيذ برنامج كبير من التأميم دون أن تمس فى الوقت نفسه المصالح التى لا يتضمنها هذا البرنامج، بل ان هذه المصالح يمكن أن تحرر من كثير من الاعباء والعقبات التى تعترضها حاليا .

ويمكن تنفيذ اجراءات الاشتراكية فى قطاعات النشاط الاقتصادى التى سيرد ذكرها فيما بعد ، دون تبديد كثير فى القدرة الانتاجية ، ودون رد فعل شديد على القطاعات التى تظل خاضعة لنظام الادارة الخاصة . ويمكن أن تسوى مشكلة التعويضات وفقا للتوجيهات التى اشرنا اليها عند مناقشة الاشتراكية فى حالة النضوج ، ولن يكون هذا العبء المالى ثقيلا اذا نظرنا الى المعدلات الحديثة لضرائب الدخل والتركات .

ونجد أولا أن الجهاز المصرفى الانجليزى ناضج تماما للاشتراكية. فليس بنك انجلترا اكثر من ادارة من ادارات « الخزانة العامة » بل أن استقلاله اقل فعلا من ذلك الاستقلال الذى يمكن أن تبقى عليه الادارة الاشتراكية الحسنة لجهازها النقدى . وفيما يختص بالبنوك التجارية فيبدو أن التركيز والبيروقراطية قد حققت فيها مهمتها كاملة . ويمكن العمل على امتصاص مؤسسات الائتمان الكبرى للبنوك المستقلة التى لا تزال قائمة ، ثم ادماجها مع بنك انجلترا فى مؤسسة مصرفية وطنية يمكن أن تضم كذلك صناديق التوفير وشركات الاقراض للبناء وما الى ذلك ، دون أن يشعر اى عميل بهذا التغيير اللهم الا من قراءة الصحف. على أن الكسب الذى يتحقق من التنسيق بين الخدمات المصرفية يمكن أن يكون بالغ القيمة . وهناك فائدة اخرى من وجهة النظر الاشتراكية ، تتمثل فى ازدياد النفوذ الذى تباشره الدولة على القطاعات غير المؤممة .

ونجد ثانيا فرع التأمينات وهو مهيأ منذ وقت طويل للتاميم . ومن الممكن ادماجه مع بعض فروع الضمان الاجتماعى على الاقل ،

ويمكن ان تقل مصاريف بيع البوالص بدرجة كبيرة ، ويمكن ان يهنأ الاشتراكيون فى هذه الحالة كذلك بازدياد السلطة التى تكفلها للدولة ، مراقبة رءوس الاموال التى تتصرف فيها شركات التأمين والاشراف عليها .

وثالثا : لن يكون هناك اعتراض كبير على تاميم السكة الحديدية، بل ووسائل النقل بالطرق ، والواقع أن أعمال النقل الداخلى تمثل ميدان النشاط الذى يمكن أن تمارس فيه ادارة الدولة باكبر قدر من النجاح .

رابعا : يمكن ان يؤدى تأميم المناجم (وبصفة خاصة مناجم الفحم والمنتجات المستخرجة منه ، وكذلك تجارة الفحم ومنتجاته) الى زيادة فى القدرة الانتاجية ، وان ينطوى على نجاح كبير ، بشرط امكان تسوية مشكلات الأيدى العاملة بشروط مرضية .

خامسا : نظرا للانتهاء من تأميم انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربية، فليس هناك ما يقال فى هذا الصدد ، سوى ان الصناعة الكهربية التكتيكية تقدم خير مثل للآمال التى يمكن عقدها على النشاط الخاص من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك فسوف يكون الربح شرطا أساسيا للنجاح ، اذا كان على الدولة أن تتولى ادارة مثل هذا القطاع الضخم من الحياة الاقتصادية الوطنية ، الى جانب المهام المفروضة على كل دولة حديثة .

ولن يقف برنامج التأميم والاشتراكية بالضرورة عند هذا الحد . غير ان تأميم القطاعات الاخرى ، يجب أن تسوغه دوافع خاصة ، غير ذات طابع اقتصادى بصفة عامة . فيمكن أن تكون صناعة الاسلحة ، والسينما ، والانشاءات البحرية ، وتجارة المواد الغذائية ، قطاعات مرشحة للتأميم .

ولا شك أن الحرب المذهبية التى تدور رحاها اليوم ، جديرة باحداث كثير من التغييرات الفكرية ، التى قد تيسر من الأمور ما يبدو عسيرا فى وقتنا الراهن .

هيئة قناة السويس

هكذا تعبر السفن القناة

١ ـ الاخطار باقتراب السفن من مدخلى القناة ٠

تقوم السفن المتجهة صوب أحد مدخلى القناة، عند بلوغها مدى الاتصـــال ، باخطار وكلائها لاسلـكيا بمعلومات عن اسم السفينة وجنسيتها وعن اعتزامها عبور القناة أو مجرد التوقف فى الميناء والموعد المحتمل لوصولها ومدة توقفها ، وما اذا كانت تحمل مواد خطرة ، وبأيه معلومات أخرى تفيد فى تحديد مركز الربط المناسب للسفينه داخل الميناء ٠ ويبلغ الوكلاء بدورهم هذه المعلومات الى الهيئة واذا كانت السفينة تحمل مواد خطرة وجب تقديم الاخطار قبل وصولها بأربع وعشرين ســاعة على الاقل ٠٠

هيئة قناة السويس

هكذا تعبر السفن القناة

٢ ـ استقبال السفن القادمة الى بور سعيد ..

يراقب برجا المراقبة الكائنان فوق مبانى الهيئة فى بور سعيد وبور توفيق وصول السفن القادمه من البحر ، وعندما تظهر احداها يخطر قسم الحركه بوصولها .

وفى بور سعيد ، عندما تقترب السفينة من شمندورات الارشاد الخارجيه للبوغاز تطلب المرشد اما برفع الاشارة الخاصة على أحد صواريها أو بالتليفون اللاسلكى فتتصل سفينة الارشاد التابعة للهيئة والموجودة فى عرض البحر بمكتب الميناء بواسطه التليفون اللاسلكى ،وتوافيه بكافة البيانات التى تفيد فى تعيين المرشد اللازم لتولى عملية ارشاد السفينه فى الميناء اذا تم اختياره تبعا لحمولة السفينة ونوع شحنها .



١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون { ٤٠٥٨٨ – ٤٠٧٥٣
٤٠٨١٤ – ٤١٠١٢

مجموعة
اخترنا لك
تصدر
أسبوعية باللغات العالمية
يشترك فى تحريرها وإعدادها
لجنة " اخترنا لك "



المراسلات
الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦

العدد ١٣٨ الثمن ١٠ قروش